

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

اليورو وإتفاقية الشراكة الأورو - متوسطة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص : نقود وتمويل

تحت إشراف الأستاذ :

د/ بشير بن عيشي

من إعداد الطالبة :

إنصاف قسوري

أمام اللجنة المكونة من :

الدكتور مفتاح صالح , أستاذ محاضر جامعة محمد خيضر بسكرة , رئيسا.
الدكتور بن عيشي بشير, أستاذ محاضر جامعة محمد خيضر بسكرة , مقررا.
الدكتور الطيب داودي , أستاذ محاضر جامعة محمد خيضر بسكرة , ممتحنا.
الدكتور هوارى معراج, أستاذ مساعد مكلف بالدروس جامعة الأغواط, ممتحنا.

السنة الجامعية 2005/2006

شكر و عرفان

إن الحمد لله تعالى على هذه الحياة الدنيا و التي هي بأجل و الشكر له على نعمة العقل و البصيرة و العلم الذي بلا منته .

لكما والديا: جزيل الشكر هذه قطوف ثمرة جهدكم

وإلى كل إخوتي ، و مني و منهم خاصة إلى : أيوب رجلنا الصغير

و بأنبل عبارات وكلمات الشكر الجزيل إلى أستاذي و معلمي الفاضل بن عيشي بشير على ما أفادني به من توجيه و إرشاد و مادة علمية في سبيل تحصيل هذا العمل إلى الصورة التي هو عليها .

كما نتقدم إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بخالص الشكر و الثناء لموافقهم على مناقشة هذه المذكرة

فكان الشرف العظيم لي.

الذي نرجو أن يكون في مستوى البحث الأكاديمي المكمل للأبحاث السابقة و اللاحقة

مقدمة

تعتبر الأنظمة المالية والنقدية للدول الدعامه و الركيزة الأساسية لقيام إقتصادياتها، ذلك على ضوء التوجّهات الداخلية والخارجية لهذه الدول في إطار التطورات الدولية المتسارعة. ففي ظلّ هذه التحولات التكنولوجية المتفوقة التي تحصل عالميا بات الإقتصاد هو العامل الأساسي الذي يحدد واقع وطبيعة العلاقات الدولية. أصبحت السلع تعبر الحدود دون حواجز بإستثناء ما يفرض عليها من شروط تتعلق بالنوعية أو الأنظمة الضريبية.

وفي العصر الحديث شهد العالم نشاطا متسعا من النطاق ببروز بشكل قوي التكتلات والتجمعات الإقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي وهو ما يعرف بعملية التكامل الإقتصادي التي إستوجبته ضروريات النهوض بإقتصاديات هذه الدول والإفتتاح الإقتصادي لتقوية أسسها المالية والنقدية لمواجهة الدول العملاقة، وهي تجمعات وتكتلات بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة تَعَت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

ونظراً لتحولات الوضع الدولي كان لها أثر في دفع أوروبا لتبحث لنفسها عن دور عالمي جديد، نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير لتفعيل دورها والعمل للتوسع شرقا وشمالا في محاولة لخلق قوة جديدة متطلعة وطامحة إلى الإستقلالية في قرارها السياسي، والإقتصادي ، لأن الإقتصاد هو المجال الذي يجعلها أكثر قوة وأكثر إستقلالية وأيضاً يمثل المصالح الحيوية لشعوبها، حاول الإتحاد الأوروبي خلق توازن يمنع سيطرة قوة واحدة. وأهم إنطلاقة في مسيرته العملة النقدية الموحدة (اليورو)، فيعتبر إصدار اليورو من أهم الأحداث الإقتصادية في الوقت الحاضر لما يحمله هذا الحدث في ذاته من معاني، ولما يؤثر به على إقتصاديات أوروبا والعالم، فالعملة الأوروبية الموحدة هي الحلقة الأخيرة في السلسلة الخاصة بإنشاء الإتحاد الأوروبي، كل ذلك ساهم بتحسين العلاقات الإقتصادية والتجارية لدول الإتحاد الأوروبي لتصل بهذه الدول إلى المرتبة الأولى عالميا في حجم صادراتها.

ويتطور الإتحاد الأوروبي واتساع تجارته ونشاطها شكّل مشروع الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول حوض جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خطوة هامة نحو توسيع التعاون بينهم في ميادين مختلفة: السياسية والأمنية ، الإقتصادية والمالية ، الإجتماعية الثقافية والإنسانية ، لما تتمتع به المنطقة بظروف مواتية وموارد متاحة طبيعية وبشرية لتطوير فرص الدخول إلى الأسواق بعد تأسيس منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر ، ومليّنجر عن إجراء الإتفاقيات والشراكة من نتائج إيجابية وسلبية بإعطاء بُعد جديد للتعاون على المستوى الإقليمي والجهوية لتنمية المنطقة في محيط يسوده السلم والأمن والإستقرار يركز أساسا على تبني سياسات الإصلاح الإقتصادي.

وضمن هذه الظروف والتحوّلات العالمية الحاسمة التي يشهدها الإقتصاد العالمي بالأخص زيادة التوجه نحو العولمة التي أضحت فيها العالم على شكل قرية كونية، والدول المتوسطة تسعى جاهدة للوصول إلى التنمية. والدول المتوسطة العربية هي جزء من هذه المنظومة الدولية حيث يؤثر ويتأثر بها، خاصة وأنه يمتلك إمكانيات وطاقات كبيرة إضافة لإحتلاله موقع جغرافي إستراتيجي هام جدا، الأمر المشجع لإقامة بروتوكولات تعاون وشراكة لجذب الإستثمارات الأجنبية وما لها من أهمية لإقتصاد العالم النامي ودور المؤسسات المالية والمصرفية لتدعيم وتسهيل العمل المشترك لفتح آفاق الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، ومجابهة كل القوى الإقتصادية الدولية يكون بالتكتل وتحقيق الإندماج الإقتصادي العربي والشراكة فيما بينها في إطار التوجهات الإقتصادية العالمية.

إشكالية البحث :

إن محاولات دول حوض المتوسط للدخول في التكتلات والقوى الإقتصادية الدولية مع الإتحاد الأوروبي بحسب ما تستدعي المصالح والمنافع المشتركة من جوار جغرافي وما يستدعي من سهولة المبادلات والمعاملات والحاجة المشتركة لعلاقة كل طرف بالطرف الآخر، خاصة وأن لدى كل منهما من طاقات ومؤهلات ما يكمل إحتياجاتهما.

ومما سبق ذكره يدفعنا هذا الإهتمام بموضوع مثل هذه التكتلات قصد التعرف على الآليات والأساليب المتبعة لقيام هذه التجمعات الإقليمية لتحقيق الأهداف المسطرة تسعى الدول من خلالها تحقيقها.

لذلك إرتأينا أن تكون الإشكالية المناسبة لهذه الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي :

إلى أي مدى ساهم تطور الإتحاد الأوروبي بعملته اليورو في تحسين وتوطيد الشراكة الأوروبية - المتوسطية ؟

ويقودنا هذا السؤال إلى التساؤلات التالية :

- ما الأساسيات التي قام عليها الإتحاد الأوروبي ليواجه كافة المحافل الدولية وما تأثير إصدار اليورو العملة الأوروبية الموحدة في ظل العولمة على إقتصاديات العالم، وإقتصاديات العالم العربي؟
- ماهي أسس دوافع وأهداف وإستراتيجيات قيام الشراكة والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و دول المتوسطية ؟
- ما مقومات تفعيل الشراكة في عصر العولمة وآفاقها المستقبلية لتجاوز كل العقبات على مختلف المجالات وموقع الكتل العربية حول الإستفادة من مثل هذا التكتل الأوروبي ؟

فرضيات البحث :

و كمنطلق للدراسة نقدم الفرضيات التالية :

- إن نجاح الإتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية إلى الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى الوحدة النقدية , فهل هذه الوحدة عادت بالخير و الإيجابيات على دولها وما تأثير ذلك على الإقتصاد العالمي.
- أتاحت إتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية بعد العديد من المؤتمرات والندوات لدراسة المجالات والميادين الهادفة إلى التعريف بالمشاريع التي تسعى لتحقيقها ، وأهم الوسائل المالية الداعمة والممكن تقديمها لتشجيع برامج عمل الشراكة.
- لعبت الشراكة مابين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق حوض المتوسط دور فعالاً بتأثير كل طرف على الطرف الآخر بتبادل الطاقات والمؤهلات ، خاصة مع التحديات الإقتصادية بعصر العولمة والهيمنة التي يشهدها العالم، يستدعي فعلاً فتح حوار تحقيق الشراكة العربية لتجاوز كل العقبات لمواجهة التكتلات الدولية.

إطار الدراسة :

إذا كانت مجموعة الإتحاد الأوروبي قد تبدو قديمة ، فإن فكرة الشراكة هي أحدث ما توصلت إليه مبادرات الدارسين والمهتمين على إقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية والجهوية ، لتبدء إتفاقيات الشراكة تظهر 1995م ، وذلك في إطار التوجه الفعلي لتوحيد العملة الأوروبية 1999م.

دوافع إختيار الموضوع :

ومن بين التطورات الحديثة المتسارعة والتوجهات السياسية والإيديولوجية المالية نحو إقتصاد مفتوح كانت دوافع الدراسة لتسليط الضوء والوقوف على أهم أسباب التوجه نحو هذه التكتلات إنطلاقاً من القارة الأوروبية وإلى الدول المتوسطية المجاورة لها والكشف على أسباب ودوافع وجود تعاون بين كتلتين أو مجموعتين دوليتين نقاط الإختلاف بينهما أوسع من الإتفاق للوصول إلى سياسات أو مستقبلات هذه العلاقة رغم كل ما يقف أمامها من عوائق.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث كونه يدخل في صميم التخصص (نقود وتمويل) ويضاف مرجعاً لتطورات معاصرة إن وجدت بأفكار ودوافع اليوم ، قد تختلف توجهاتها أو أساسياتها مستقبلاً.

يعالج موضوع دور التكتلات الإقتصادية الحديثة التي أصبحت ضرورية وملحة في ظل العولمة بمحاولة الدول تبادل الإمكانيات والطاقات فيما بينها بما يخدم إقتصادياتهم سواء من الجانب الأوروبي أو الجانب المتوسطي دول جنوب المتوسط وشرقه ، مما يعني المزيد من المكانة الدولية في الأسواق العالمية الهدف الأسمى.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة من وراء هذا الموضوع توضيح مايلي :

- * معرفة نموذج من التكتلات الدولية القائمة التي فرضتها التحولات الراهنة والمثال الفريد على ذلك الإتحاد الأوروبي بتتبع مراحل تشكيل نواته الأساسية وصولا إلى الإتحاد النقدي التاريخ.
- * التعرف على أهم الأحداث الإقتصادية على الساحة العالمية ، وبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة لإحدى عشرة دولة أوروبية (اليورو) كأحد مقومات التكامل الإقتصادي بين دول أوروبا ولما سيحدثه من تأثير في النظام النقدي العالمي بشكل خاص والنظام الإقتصادي الدولي بشكل عام في ظل العولمة.
- * تحديد العلاقات الإقتصادية الأوروبية المتوسطة من المنظور الشامل بجعل العلاقات الإقتصادية أكثر توازنا بإعتبار أن الميزان التجاري هو بدرجة كبيرة لصالح الجانب الأوروبي، كما أن جانب كبير من الإستثمارات الأجنبية موجهة إلى الدول المتوسطة بفعل مقوماتها الطبيعية والبشرية.
- * الفرص الإستثمارية المتاحة أمام المستثمرين الأوروبيين بدول حوض المتوسط سيؤثر إيجابا على إمكانيات نجاح هذه الإستثمارات في زيادة النشاط الإقتصادي وإتاحة فرص عمل جديدة وتنمية الموارد الطبيعية وتدريب الموارد البشرية ، ونقل التقنية العالمية المتطورة.
- * التعرف على التسهيلات والتحسينات التي تقوم بها الدول المتوسطة العربية الطالبة للشراكة من مزايا وحوافز تهدف إلى تحسين بيئتها الإستثمارية ومؤسساتها المالية والمصرفية بتقديم الضمانات والحد من المعوقات ، مساهمة للعولمة خاصة وأن الإقتصاديات المحلية لكل دولة تتأثر إلى حد كبير بإقتصاديات الدول الأخرى.

منهج البحث :

ولتكون الفائدة عامة وشاملة رأينا سلوك المنهج الوصفي التحليلي مناسب لوصف وإستعراض الإطار النظري لقوى التكامل و التركيز على أسباب ، خلفيات ودوافع هذه العلاقة المبرمة ضمن إتفاق الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المتوسطية.

صعوبات البحث ومصادر الدراسة :

لقد أعترض إعداد هذا البحث صعوبة قلة المراجع ، المتوفرة ولو قليلا حول الإتحاد الأوروبي أما الصعوبة الأكبر عدم وجود مراجع تفيد في فهم وتدقيق الشراكة الأوروبية المتوسطية التي بدأت الدول العمل على عقد اللقاءات والندوات لتحليل وتوضيح تعاريف ومفاهيم الشراكة ومجالاتها وكذى أهدافها ونتائجها المنتظرة وإن كانت تُجلى فيما بعد الحاضر .

الدراسات السابقة حول الموضوع :

لقد تمت معالجة موضوع الإتحاد الأوروبي من خلال دراسات وأبحاث سابقة بإعتباره قديم التكوين من سنة 1957 غير أن موضوع شراكة الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب حوض المتوسط وشرقه حديث الساعة.

و بالإضافة التي يقدمها هذا البحث تتمثل في موضوع الشراكة التي نادى بها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، لزيادة توسعه خارج إقليمه ومنطقته وهو ما يساعد الدول المتوسطية علنا لإفتتاح العالمي، مثلا: الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة (كبور نعيمة)، العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي (العيد رزق الله)، اليورو كوحدة فوترة التعاملات الخارجية وأثرها على الإقتصاد الجزائري (بلحسن فيصل).

مشكلات الدراسة :

بغية حل الإشكال المطروح وإثبات صحة الفرضيات من عدمها والتوصل إلى نتائج معينة تمّ إعتداد خطة توزعت على ثلاث فصول.

تناول الفصل الأول منها والمعنون بـ : التكامل الإقتصادي الأوروبي طبيعة تكوين المجموعة الإقتصادية الأوروبية من خلال واقعها , دوافع وحدتها , تطوير نظامها النقدي وتطرق إلى العملة النقدية الأوروبية الموحدة (اليورو) بشرح مراحلها المتتالية , وتأثيرات اليورو على الإقتصاد العالمي وأسواق المال الأوروبية وتعرض هذا الفصل في الأخير إلى البعد الإقتصادي الدولي للعملة الموحدة على الإقتصاد الأوروبي , ثم إقتصاديات العالم لنشير إلى تأثير اليورو على الإقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثاني المعنون بـ : إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية . فقد تعرض إلى إطار إتفاقية الشراكة بشرح مفهوم الشراكة , وأهم أشكالها , ثم الدوافع لإقامة الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي وحوض البحر المتوسط , لنبين الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية من خلال تطور العلاقات الإقتصادية الأوروبية وتحليل لجوانب الشراكة الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والعرب , لنوجز عن تأثير الشراكة وأهميتها على الإقتصاد الجزائري.

وقمنا بتحليل البعد المالي في إتفاقية المشاركة بالتطرق إلى برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (MEDA) وبنك الإستثمار الدولي (BEI) كذلك دور المصارف العربية الأوروبية في تنمية الإستثمارات المشتركة , ثم إلى تطور حجم التجارة الدولية بين دول إتفاقية الشراكة .

أما الفصل الثالث والأخير تحت عنوان : تحديات العولمة والآفاق المستقبلية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية , من خلال التطرق إلى تفعيل الشراكة الأورومتوسطية العربية بما فيها من تحديات المواجهة لرجال الأعمال العرب في المشاركة ودورهم المطلوب , كذلك لإتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأوروبية – العربية وإتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية .
والتعرض إلى العولمة المالية وتأثيرها على الشراكة بوسائل الإستثمارات الأجنبية المباشرة , منظمة التجارة العالمية OMC , ومسألة تحويل الديون الخارجية. وفي الأخير تطرقنا إلى التكامل الإقتصادي العربي من خلال خصائص وسمات الإقتصاد العربي , أهمية الإستثمارات العربية البينية ودور المؤسسات المالية العربية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي الأوروبي

تمهيد :

إن المستقرء لأحداث التاريخ المعاصر خاصة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية, يلاحظ ظاهرة التكتلات الإقتصادية التي أصبحت من أهم المظاهر الدولية العالمية, المُشكلة للنظام الإقتصادي الدولي الجديد.

فهو تكتل إقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا, ساهمت العديد من الأحداث إلى وجود هذا النظام الإقليمي, ويمكن إرجاعه إلى العلاقات الدولية التي ميزت العصر الحالي. فيتم التكامل إما بين بلدان رأسمالية متقدمة أو بين بلدان العالم النامي, كمثال: نأخذ النموذج العالمي البارز الإتحاد الأوروبي كأهم تكتل إقتصادي إقليمي أوروبي بحت. إتحاد تكتل بمحض إرادة قوية سعت للُضي على الصعيد الإقتصادي, المالي والسياسي ليتجسد بالواقع ويُوجد عملة موحدة تجمع بين عدد من الدول الأوروبية. وللوصول إلى ما تطمح إليه هذه الدول مر الإتحاد و التكتل بمجموع مراحل لتكوين الذات الأوروبية.

وعليه إرتأينا أن يأتي هذا الفصل الذي يتناول تفصيل الإتحاد الأوروبي بتتبع مراحل من نواة تشكيل الأسس الإقتصادية وصولا إلى العملة الموحدة, من خلال العناصر التالية:

- الإتفاقية الإقتصادية الأوروبية.
- العملة الأوروبية الموحدة اليورو.
- البعد الإقتصادي الدولي لعملة اليورو.

المبحث الأول

الاتفاقية الاقتصادية الأوروبية

سعت أوروبا إلى تحقيق مجموعة مهام سطررتها لبناء أوروبا قوية بجهود الأوروبيين، وكانت أول خطوة حقيقية في طريق التكامل الأوروبي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بموجب إتفاقية باريس 1951 م، وهي مقدمة لطموح أوروبي في أن تكون أوروبا كبيرة ومهيمنة، ومقدمة هذا التعاون الوحدة الاقتصادية ليتحقق بعدها الاندماج النقدي بعد العديد من الخطوات.

سنقدم لدراسة الاتحاد الأوروبي مقدمة و واقع العلاقات الاقتصادية الأوروبية، دوافعها، و الملابس التي صاحبت تقدم هذا النظام.

المطلب الأول

واقع العلاقات الاقتصادية الأوروبية

للهوض بأوروبا ومجابهة القوى الدولية، كان التكتل بينها تحقيق للجهود المبذولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بفعل القوى العالمية، حاولت فيها أوروبا التغلب على الآثار السلبية لتحقيق ذاتها وجعلها أكثر إستقلالية، أهمها أن تجعل من نفسها قطبا ي رُجع للعالم توازنه لمواجهة القطبية الأحادية الولايات المتحدة الأمريكية، ولإرساء دعائم هذه الأهداف والمهام شُكّلت مجموعة من الدول الأوروبية 1951 ضمت ست دول لتتطور بعدها محققة أهدافها.

أولا : معاهدة جماعة الفحم والصلب الأوروبية CECA.

تمّ التوقيع على معاهدة إنشاء جماعة الفحم والصلب في باريس 18 أبريل 1951 ودخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952 , جاءت بمبادرة من الفرنسيين :«جون مونييه» و «روبيرت شومان» . أبرمت المعاهدة بين الدولتين المؤسستين لها فرنسا وألمانيا الغربية الشيء الغريب الذي إستدعى تساءل الرأي العام الإقليمي والدولي حول هذا التكتل، فالدولتين كانتا عدوتين لدودتين لحقبة من الزمن⁽¹⁾.

فهو إلتحام وتعاون بينهما لترك الأحقاد جانبا، للهوض بإقتصدياتهم والرغبة في إقرار السلام بأوروبا دفع الدولتين لإقامة الإتحاد بينهما وشملت أربع دول :إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، وهولندا، قامت بتأسيس «الإتحاد الأوروبي للفحم و الفولاذ» سميت المجموعة ب : أوروبا 6.

صدر الإقتراح بإنشاء جماعة الفحم والصلب من فرنسا على لسان وزير خارجيتها حينذاك:«روبيرت شومان» , إقتراح في 9 ماي 1950 بأن تضع فرنسا وألمانيا الغربية إنتاجهما من الفحم والصلب تحت أمر سلطة عليا مشتركة في منظمة يسمح للدول الأوروبية الأخرى الإشتراك فيها.

(1) Gérard Bramoullé & Dominique Augey, Économie Monétaire, Édition Dollaz, Paris, 1998, p410.

ولستفادت الدول الست من هذه الإتفاقية بتحرير إنتقال الفحم والحديد لتقوية إقتصادها وسد العجز لديها بإلغاء الجمارك بينها، كما حددت كمية الإستيراد والتصدير فلم تكن العملية عشوائية بل وجدت مؤسسات قامت على تنفيذ الإتفاقية. ورأى « روبرت شومان » الوسيلة الأنجح لتحقيق ذلك ناحية إقتصادية، وذلك بتجميع إنتاج وصناعات الفحم والصلب للدولتين فرنسا وألمانيا الغربية ووضعها تحت سلطة مشتركة بذلك يتوفر ضمان إستعمال هذه المواد الأولية الرئيسية في المجال الصناعي، ويحقق أقصى ما يمكن من الفوائد الإقتصادية وقد وافقت ألمانيا على الإقتراح لما يحقق من إيجابيات لإقتصادها⁽¹⁾.

وجرت إتصالات خاصة في لندن بين الحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية في المدة 14 إلى 19 ماي 1950م ولكن الحكومتين لم تتمكنا من الوصول إلى إتفاق لإختلاف وجهات النظر حول القواعد الأساسية للمنظمة المقترحة⁽²⁾. وتعود أسباب عدم موافقة بريطانيا للإلتزام بالمنظمة الجديدة، أنها تفضل علاقاتها ومصالحها في دول الكومنولث أهم إليها من إلتزاماتها إزاء القارة الأوروبية وهكذا إستبعدت بريطانيا من عضوية الجماعة.

ولجتمع في باريس 20 جوان 1950 مندوبون عن الدول الست للتباحث بالأحكام الخاصة بالمنظمة ليتم التوقيع على المعاهدة كاملة بنصوصها وشروطها بأغلبية كبيرة 18 أبريل 1951م ، وأصبحت سارية المفعول والنفاد في 25 جويلية 1952⁽³⁾.

ثانيا : الجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية .

بدأت مرحلة التعاون الإقتصادي الأوروبي بعد أول نجاح ملموس على صعيد التعاون في قطاع الفحم الحجري و الصلب، خطوة أولى لبدء التفكير لتكثيف التفاوض والتعاون بإقامة إتحاد في مجالات إقتصادية أخرى وفي منظمة أوسع وأشمل. ومن أجل تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الإقتصادية وإزالة جميع العقبات التنظيمية ، رسميا في أيام 1 و 2 جوان 1955 عرض إتحاد البنولكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) مذكرة لمناقشة إمكانية تحقيق مزيد من التعاون الأوروبي نوقشت مع الدول أعضاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية في مدينة « مسين » الإيطالية .

وخرج المجتمعون بقرار إعطاء الأولوية للتكامل الإقتصادي، لالتكامل السياسي ومن ثم كان لزاما أن تكون إقتصاديات الدول الأعضاء أكثر رباطا عن طريق إقامة مؤسسات إقتصادية تخلق سوقا موحدة وتحقق بالتدريج نوعا من الإنسجام في السياسة الإجتماعية⁽⁴⁾.

(1) الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 ، ص 299.

(2) الشافعي محمد بشير ، مرجع سابق، ص 299.

(3) Philippe D'arvisenet & Jean-Pierre Petit, Économie Internationale , DUNOD, Paris, 1999, p164.

(4) حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمات إقتصادية إقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000م، ص 117.

ولتحقيق أهداف التكامل شكلت لجنة من الخبراء المختصين لبحث سبل وطرائق إتمام وإنشاء سوق مشتركة وإقامة إتحاد في المجال الذري، ولخصت دراسات اللجنة في تقرير عُرف بـ : «تقرير سباك - Rapport Spaak»⁽¹⁾.

عرض التقرير في 29 و30 ماي 1956 م الذي تم وضعه بصورته النهائية على وزراء خارجية الدول الست في مؤتمر البندقية التي تمت الموافقة على نصوصه ولقى التقرير قبولا من جانبهم كأساس لمزيد من التعاون والمفاوضات، ولكن بسبب مطالب فرنسا فيما يخص السياسات الاجتماعية (تساوي الأجر بين الرجال والنساء مثلا) والسياسة المتعلقة بمناطق ماوراء البحار فلم يتم إحراز تقدم يذكر بالبداية⁽²⁾.

لذلك عُلقت أعمال المؤتمر إلى أن تم وضع نصوص المعاهدات بمؤتمر بروكسل 25 جويلية 1956 ولقد رأت الدول الأوروبية نتيجة لهذه التجربة أن الإستمرار في توكيد التعاون بين دول أوروبا هو أنجح السبل التي عن طريقها يمكن الوصول إلى الوحدة، والمحادثات من أجل تحقيق هذا الهدف إستمرت بين الدول الأوروبية⁽³⁾.

وإستطاعوا الإنتهاء من مهامهم حتى تُوّجت في بداية مارس 1957، حيث تم التوقيع على : معاهدة روما 25 مارس 1957 في إحتفال رسمي بالكابيتول، على «إنشاء السوق الأوروبية المشتركة» و «السوق الأوروبية للطاقة الذرية» تم التصديق عليها بأغلبية كبيرة ببرلمانات الدول الست خلال شتاء وخريف 1957، ودخل العمل بهذه الأسواق مرحلة التنفيذ رسميا في 1 جانفي 1958م⁽⁴⁾.

وبذلك أصبحت السوق الأوروبية المشتركة تضم مجموعة الأسواق :

1 - جماعة الفحم الحجري والصلب CECA.

2 - الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE.

3 - الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية CEEA.

وبموجب معاهدة روما تم إنشاء سوق مشتركة بين الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البنولكس الثلاث) تشمل الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية بينها، وإنشاء تعريفية جمركية خارجية موحدة وتحرير إنتقال العمل ورأسمال بين الدول الأعضاء مع التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول في مجال الإنتاج و التسويق⁽⁵⁾.

(1) الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 301.

(2) حسين عمر، التكامل الإقتصادي : أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 148.

(3) فرغلي علي تسن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية، 2001، ص 309.

(4) G'érard Bramoullé & Dominique Augey, Op.Cit, p410.

(5) محمد السيد سليم. تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20م، دار الأمين للطباعة، النشر، والتوزيع. مصر، 2002م، ص 122، 123.

و السوق الأوروبية المشتركة ليست مجرد تكامل إقتصادي بين الدول الأعضاء بل هي نموذجاً خاصاً للمنظمات الدولية ذات السلطة الواسعة، والتي تعتبر خطوة أساسية على طريق الوحدة التي ترنو إليه الشعوب الأوروبية (1).

تتكون الجماعة الأوروبية للطاقة النووية من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية. كان الهدف من إنشاءها تنسيق البحوث في مجال تنمية وإستخدام الطاقة الذرية ، وإقامة مشروعات نووية مشتركة للإستخدام السامي لتلك الطاقة ، وقد إتخذ القرار بإنشاء تلك الجماعة بعد إتضاح تناقص إحتياطيات أوروبا من الفحم ، وإحتمال إنقطاع تدفق النفط إلى أوروبا بعد أزمة العدوان الثلاثي على مصر 1956 (2).

بربط الجماعات الثلاث : «CEEA, CEE, CECA» ببعضها البعض، وحدت الدول الست أجهزة الرقابة السياسية والرقابة القضائية عن طريق إيجاد برلمان أوروبي واحد ومحكمة عدل واحدة للجماعات الثلاث، فضلاً عن إتفاق معاهدات هذه الجماعات في نصوصها الخاصة بإنشاء أجهزة تنفيذية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء تكون لها سلطات مفرزة تمارسها وهي متحررة ومستقلة عن هيمنة حكومات الدول الأعضاء (3).

وفي خضم هذه الإتفاقات واللقاءات لمناقشة أهم بنود التكامل، لتَبْلُر فكرة الإتحاد الإقتصادي أساساً المُؤَكَّر على قيام إتحاد جمركي، أصيب السوق في فترة 1969م ، ببعض الأزمات أتى على رأسها رفض الرئيس الفرنسي :«شارل ديغول» لمحاولات بريطانيا المتكررة بالدخول في عضوية السوق، إضافة إلى الإختلاف في طريقة تمويل السوق وقضية الجمارك الموحدة وتحديد علاقة السوق الأوروبية المشتركة مع دول العالم الثالث (4).

كما ظهرت جبهتين معارضتين لنشأة السوق الأوروبية المشتركة هما : اليسار الأوروبي وبريطانيا . كانت معارضة اليسار الأوروبي لنشأة السوق ، إعتبارها سوق رأسمالية أنشأت لخدمة مصالح الطبقة الأوروبية الحاكمة و الإبقاء على الجهل وعدم الوعي السياسي ،بتحكمهم كعصبة واحدة في مصير شعوبهم وفرض آرائهم مع ما يتماشى من مصالحهم، فقد شككوا في قدرة مستقبل السوق وفي قدرة مؤسساتها على مواجهة المشاكل الإقتصادية و النقدية التي تتعرض لها دول المجموعة الأوروبية ،فإعتبرها اليسار الأوروبي سوق للإحتكارات مُضطَهدة للطبقة العاملة الأوروبية، عاملة على معاداة الدول الشيوعية الأوروبية.

(1) محمد بن جديدي، «قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها». رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق، جانفي 1993، ص 202.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 613.

(3) الشافعي محمد بشير ، مرجع سابق ، ص 301.

(4) فرغلي علي تسن، مرجع سابق، ص 309.

أما المملكة البريطانية فلم تنضم إلى السوق من البداية وعارضت قيامها ورأت فيها خطوة أولى نحو إتحاد أوروبي سياسي لم ترض به آنذاك بسبب حجمها ونفوذها الدولي الذي تتمتع به، ورأت أنه يجب على الدول الأوروبية مجتمعة أن ترفع مستواها العام إلى أن تصل إلى مستوى بريطانيا، وقتها ربما تنظم بريطانيا للسوق⁽¹⁾.

لذى عملت بريطانيا على إتخاذ خطوات عملية لمعارضة نشأة السوق، فعملت سنة 1957م على إقامة منطقة تجارية أوروبية حرة، حتى تعمل على عدم ظهور إتفاقية السوق المشتركة إلى حيز الوجود ولكن محاولة بريطانيا هذه باءت بالفشل 1958، لكنها إستمرت في المعارضة واستعاضت عن فكرة القضاء على السوق الأوروبية بإنشاء « إتحاد التجارة الأوروبية الحرة » المعروفة بإسم الإفتا :

EFTA : European Free Trade Association

وقد إشتراك في توقيع إتفاق هذا الإتحاد: بريطانيا، الدانمارك، النرويج، النمسا، السويد، سويسرا، والبرتغال. ثم إنضمت للإتحاد فيما بعد كل من فلندا، إيسلندا، وهكذا كانت معارضة بريطانيا لنشأة السوق نابعة أساسا من تعاليها واعتقادها أن الدول الأوروبية الأخرى لم تصل إلى المستوى الذي يمكنها من قيام إتحاد معها⁽²⁾ أنشأت هذه الرابطة 1960م، وتحدد الهدف من تلك الجماعة في إزالة التعريفات الجمركية وكافة العوائق أمام حرية التجارة بين الدول الأعضاء، وكان يدير شئون الجماعة مجلس وزاري يمثل الدول الأعضاء، ف دور الإفتا بعد دخول بريطانيا والدانمارك الجماعة الإقتصادية الأوروبية 1972م⁽³⁾.

أما في 1968م تم إنشاء «الجماعة الأوروبية» كجهاز سياسي يشرف على إتخاذ القرارات الإقتصادية بجماعة الفحم والصلب، والجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، تألفت الجماعة الأوروبية من المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية، البرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية⁽⁴⁾.

تطورت ونمت عملية التكامل الأوروبي بتفعيل التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء، كما لعب دورا مهما في تطوير كل المؤسسات الأوروبية لزيادة فعالية الإتحاد الأوروبي.

وتعود أسباب ودوافع الوحدة إلى عدة جوانب نذكرها على التوالي :

(1) فرغلي علي تسن، مرجع سابق، ص 310.

(2) فرغلي علي تسن، مرجع سابق، ص 310.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 614.

(4) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 613.

دوافع الوحدة الأوروبية

في نهاية القرن التاسع عشر كتب المفكر الفرنسي أرنست رينان أن روح الأمة تتألف في أمرين :

- الإشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي .

- الإجماع على العيش والمشاركة في قرار الإستمرار بالعيش في ظل تراث غير مجزأ مما تلقاه الجميع (1).

فالإشتراك والإجماع جعل عدة دول على يابسة واحدة تُولف شعوب مختلفة بالإصرار وتبحث لنفسها عن طريق يجمعها بدولة واحدة، أعلى الأقل وحدة تشمل أكثر من جانب. فالحضارة الأوروبية كما علمنا التاريخ لم تكن موجودة كحضارة واحدة، كما لم يوجد تاريخ أوروبي مشترك قبلا أو ثقافة أوروبية حتى، لكنها تركت الاختلافات جانبا من أجل دافع واحد : أوروبا متحدة .

أولا : دوافع الوحدة الأوروبية :

1- الدوافع الأمنية :

شهد العالم حربين عالميتين مدمرتين قتلت وشردت ملايين البشر، ونتيجة لما تركته الحرب من ويلات على أوروبا بدت عقول وضمائر صناع القرار و النخب السياسية الأوروبية مهياة لبذل أقصى جهد ممكن من أجل نزع فتيل الصراعات الأوروبية خاصة مع التطور الكبير الذي شهدته صناعة الأسلحة والمفعول المدمر لها(2).

وخوف أوروبا خاصة فرنسا من عودة القوة الألمانية حفزها للعمل على دمجها في التكامل الإقتصادي لضمان إستقرارها، بالمقابل الآخر تزايد تنامي القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وبروزها كقوة عظمى بوجه الإتحاد السوفياتي سابقا.

2- الدوافع الاقتصادية :

إلجاناب العوامل الأمنية في مسيرة الوحدة الأوروبية هناك دوافع إقتصادية كان لها أثرهم ودور في إستمرارية فكرة التكامل والوحدة الإقتصادية الأوروبية.

تحققت التطورات الإقتصادية بالدول الأوروبية من تداخل وترابط الإقتصاديات ببعضها البعض، تجاوزت في تطورها الحدود الإقليمية، فعانت الدول من مشكلة عدم تناسب المستوى الرفيع لهذا التطور الإقتصادي مع الأطر الطبيعية للأسواق الوطنية، وباتت العوائق الحدودية الجمركية القائمة بين هذه الدول تعرقل حركة الأشخاص، السلع، ورؤوس الأموال لذلك كان لابد من تجاوز هذه العوائق(3).

(1) سمير صارم، اليورو، دار الفكر ، سوريا ، 1999م، ص 68.

(2) سمير صارم، مرجع سابق ، ص 69.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص 71.

ومن أجل ضمان التقدم وتحقيق إقتصاد أوروبي قوي في مواجهة المنافسة العالمية، لا سيما الأمريكية واليابانية في العديد من الميادين العلمية والتقنية، كان في مقدمة ما يجب حله مشكلة البطالة، ولستخدمت

وسائل لقهرها بزيادة الإصلاح من تخفيض العجز العام، و تثبيت السياسات النقدية وتشجيع الإستثمار بمساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة على النمو. كذلك تسريع السوق بإتجاه جمع المعلومات وتحسين المنافسة بين الشركات وتسهيل القواعد المجتمعية ووضع إطار تشريعي موحد بالنشاط الإقتصادي يسمح للمواطنين والشركات الإستفادة من المميزات التي يقدمها السوق ومراقبة عملية التطبيق⁽¹⁾.

3- الدوافع السياسية :

لم تكن الدوافع السياسية في معزل عن أذهان وطموحات مؤسسو فكرة الإتحاد الأوروبي خاصة بعد إستفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، سعت أوروبا لتجد ذاتها بما تحمل من مؤهلات ومقومات لتقوم بدور فاعل دوليا. فالإندماج الإقتصادي شجع على الإندماج السياسي بإزالة الحدود وتأكيد الهوية الأوروبية على الصعيد الدولي بتحقيق جنسية أوروبية موحدة لتقوية وحماية حقوق ومصالح المواطنين، فرضت واقعا أو حالة عالمية جديدة.

هذه الدوافع كانت مسعى القادة الأوروبيين لتحقيق بداية مشجعة للتحكم في الإقتصاد والعولمة والسيطرة عليهما، فلم يعد وارد التكلم عن إصلاح دولة أوروبية فُرادة، بل مجموعة دول تُعتبر جانب فردي وهو ما تحقق من فوائد إقتصادية، إجتماعية، و سياسية.

ثانيا : أهداف الجماعة الإقتصادية الأوروبية :

حُقِّقَت أهداف الجماعة الإقتصادية الأوروبية عبر مراحل متتالية، تجسدت في معاهدة روما ب: 25 مارس 1957 لدعم التطور للنشاط الإقتصادي، فهدفت الجماعة عن طريق إنشاء سوق مشتركة وعن طريق التقارب التدريجي للسياسات الإقتصادية للدول الأعضاء إلى تدعيم إقتصادياتها بتحقيق المزيد من الإستقرار ورفع مستوى الحياة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء .

ولتجسيد هذه الأهداف قررت معاهدة روما 1957 أن تتخذ الجماعة الخطوات التالية طبقا للمراحل المحددة بنصوص الإتفاقية (المادة الثالثة) :

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء كذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تُحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والخدمات ورأسمال⁽²⁾.

- وضع تعريف جمركية مشتركة وسياسة تجارية تجاه الدول غير الأعضاء.

- وضع نظام يضمن نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة.

- إنشاء بنك أوروبي للإستثمار يدعم النمو الإقتصادي .

(1) سمير صارم ، مرجع سابق ، ص 54.

(2) حسين عمر ، دليل المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 118.

- التقارب بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بقدر ما يلزم لممارسة السوق المشتركة نشاطها ووظائفها، وإنشاء صندوق إجماعي أوروبي قصد تحسين إمكانات إستخدام العمالة والمساهمة في رفع المستوى المعيشي.

- إنتساب دول و المناطق الأخرى فيما وراء البحار قصد توسيع حجم التجارة بزيادة المبادلات و المساهمة في جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسة الإقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك السياسة المالية (لعلاج الإختلالات في موازين المدفوعات) وخطر السياسة التي تشل حركة المنافسة وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة، النقل، والتجارة الخارجية⁽¹⁾.

أولت معاهدة روما من خلال تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية التقارب التدريجي للسياسات الإقتصادية للدول الأعضاء وتسهيل إنتقال السلع، البضائع، والخدمات عبر حدود الدول دون حواجز أو قيود أي تنظيم مراحل تنفيذ الإتحاد الجمركي، فإمتنعت الدول الأعضاء عن وضع رسوم جمركية جديدة على الواردات والصادرات أو أية رسوم أخرى أو زيادة في مبلغ الرسوم الجارية فيما بينها . ويتم ذلك على ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة أربع سنوات ففي المرحلتين الأولى والثانية إتُفق على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30% لكل مرحلة، ثم 40% بالمرحلة الثالثة، بذلك تزول الحواجز خلال 12عاما⁽²⁾. تعتبر فترة إنتقالية وممكن أن تمتد إلى 15عاما.

وضعت تعريف جمركية مشتركة على أساس المتوسط الحسابي للرسوم المطبقة بالأقاليم الجمركية للدول الأعضاء في 1جانفي 1957، وقد تم تحقيق أهداف الجماعة الإقتصادية الأوروبية قبل الموعد المقرر لنهاية المدة الإنتقالية بـ: 18شهر، ففي أول جويلية 1968م، أعلن إتمام وضع التعريف الجمركية الخارجية المشتركة للجماعة الإقتصادية الأوروبية فضلا عن إلغاء الرسوم الجمركية داخل الجماعة⁽³⁾.

ثالثا : هيئات الإتحاد الأوروبي :

يتكون الهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية من الهيئات التالية :

1- مجلس الإدارة (الإدارة) : يمثلون حكوماتهم القومية يعمل على تنسيق السياسات الإقتصادية العامة للدول الأعضاء، يحدد الرواتب والأجور، ورواتب التقاعد للأعضاء في الهيئات الأخرى، كما يضع اللائحة الخاصة باللجان المنصوص عليها في المعاهدة.

(1) حسين عمر، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 149.

(2) سمير صارم، مرجع سابق، ص 78.

(3) الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 305.

- 2- المفوضية الأوروبية: مقرها بروكسل هي الهيئة التنفيذية للإتحاد الأوروبي ,تتكون من تسعة أعضاء منتخبين يُعينون لمدة أربع سنوات بموافقة الحكومات الأعضاء, كما يعين رئيس المفوضية ونائب الرئيس من بين أعضاء المفوضية لفترات لا تتعدى السنتين, تعمل المفوضية على تنفيذ نصوص المعاهدة وتمارس السلطات الممنوحة لها من جانب المجلس, تصدر المفوضية قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء ,وفي كل عام وقبل افتتاح جلسة البرلمان الأوروبي بشهر تنشر المفوضية تقرير عن أنشطة الجماعة الاقتصادية⁽¹⁾ .
- 3- البرلمان الأوروبي : مركزه ستراسبورغ, يتكون أعضائه عن طريق الانتخاب المباشر في الدول الأعضاء يجب على المفوضية أن تقدم تقريراً سنوياً للبرلمان, و السلطة الوحيدة المهمة للبرلمان هي الحق في عزل المفوضية الأوروبية بالتصويت, بواسطة أغلبية الثلثين⁽²⁾ .
- 4- محكمة العدل : مقرها لوكسمبورغ, تتكون من خمسة عشر قاضي وتسعة محامين عموميين, موزعين بالتساوي بين أعضاء الدول الأعضاء, قرارات المحكمة مهمة ملزمة لكافة الأطراف الأوروبية, تقوم المحكمة بالرقابة الشرعية للمواد و التنظيمات⁽³⁾ .
- 5- مجلس المحاسبة : تأسس 1977م, مؤسسة مستقلة لمراقبة المالية العامة الأوروبية, تقيم التساوي الضروري للمنظمات الإستشارية مثل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق التي تكون موضوعة لتوضيح القرارات.
- 6- المجلس الأوروبي: تأسس 1974 بمبادرة فرنسية, بمثابة رئيس دولة, يجتمع مرتين في السنة بحضور الرئيس⁽⁴⁾ .

رابعا : الإتحاد في ظل خمسة وعشرين دولة أوروبية .

نمت وتطورت عملية التكامل الإقتصادي بزيادة عضوية الجماعة من ست أعضاء مؤسسين إلى خمسة عشر عضو، حيث أنه في 2ماي 1967قررت الحكومة البريطانية أن تقدم طلب عضويتها بالجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد تغيير موقفها إتجاه السوق, عندما صرح الرئيس الفرنسي 1963دون أخذ موافقة بقية دول الأعضاء رفض عضوية بريطانيا في السوق بسبب مواقفها السابقة, محتجا بأن بريطانيا كانت تعمل على عرقلة السوق. كما أبدت الدول الأعضاء حرصها واهتمامها بإنضمام بريطانيا لقوة مركزها الإقتصادي, السياسي, والعسكري⁽⁵⁾ .

(1) حسين عمر ، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 150 .

(2) كامل بكري، الإقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 174 .

(3) Philippe D'arvisenet & Jean -Pierre Petit ,Op.Cit ,p169.

(4) Philippe D'arvisenet & Jean- Pierre Petit , Op.Cit , p168.

(5) فرغلي علي نسن ، مرجع سابق، ص 311.

وفي 22 جانفي 1972م وقعت كل من المملكة البريطانية، إيرلندا، النرويج، والدانمارك معاهدة الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوروبية لكن النرويج لم تمض قُدمًا للانضمام للجماعة، أي السوق بتسع أعضاء، أصبحت الجماعة تستحوذ على 40% من التجارة العالمية⁽¹⁾.

كما تقدمت اليونان بطلب العضوية 12 جوان 1975م، تم دخولها رسميا أول جانفي 1981م، والأول جانفي 1986م إنضمام البرتغال وإسبانيا ، كذلك 1 جانفي 1995م إنضمام فلندا، السويد، النمسا للإتحاد (أوروبا 15).

أسفر مؤتمر القمة الذي انعقد 31 أكتوبر 1997 في لوكسمبورغ بمناسبة إنتهاء مدة ولاية الدوقية العظمى لرئاسة الإتحاد الأوروبي عن قرار بالموافقة على بدء مفاوضات الانضمام مع دول أوروبية : بولندا، الجمهورية التشيكية، المجر، سلوفاكيا، أستراليا، قبرص، كما طلب القرار من الدول الخمس الأخرى: بلغاريا، رومانيا، ليتوانيا، لاتفيا، سلوفاكيا، الإنتظار لمدة تستوفي خلالها الشروط المطلوبة للانضمام. هذا القرار لم يحرم هذه الدول الخمس وكذلك تركيا من المشاركة في إجتماعات ما يعرف بـ: شراكة الانضمام⁽²⁾.

وفي أيام 10، 11 ديسمبر 1999م: المجلس الأوروبي في هيلسنكي قرر فتح باب مفاوضات للانضمام للإتحاد الأوروبي مع: بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا⁽³⁾.

كما تم منح تركيا وضع الدولة المرشحة فقط، تجنب المسؤولين الأوروبيون قولها لتركيا بصراحة أنها مرفوضة لأسباب ثلاثة تحول دون قبول تركيا عضوا في الإتحاد حاضرا أو مستقبلا: الجغرافيا، التاريخ، الدين⁽⁴⁾.

غير أن طريق المفاوضات لم تنته، وتم تحديد إفتتاح المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا بتاريخ 3 أكتوبر 2005 خلال الرئاسة البريطانية للإتحاد الأوروبي، وينتظر الأوروبيون من تركيا متابعة جهودها من أجل تطبيق الإصلاحات تستهدف بشكل خاص حرية تنقل الأشخاص والمساعدات الزراعية، وكيفما كانت الأسباب لا يمكن لتركيا الدخول للإتحاد قبل إستحقاق ميزانية 2007-2013 المقبلة أو 2014 تاريخ الانضمام⁽⁵⁾.

أما الحدث المهم ما كان أول ماي 2004م إنضمام بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص، مالطا للإتحاد الأوروبي (أوروبا 25).

كانت دوافع الإتحاد مهمة لتحقيق طموح المجموعة الأوروبية تجاوزت المشكلات و المعوقات لبلوغ هدفها البيت الأوروبي الموحد على المستوى الداخلي والخارجي.

(1) حسين عمر، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 153.

(2) السفير فوزي صلّوح، الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 1999م، ص 95.

(3) مقتبس من: www.almania-info تاريخ الإطلاع: 2005/01/29 بتوقيت 22:35 الجزائر.

(4) السفير فوزي صلّوح، مرجع سابق، ص 98.

(5) مقتبس من: www.ahdath.info. مقال « خارطة طريق المفاوضات المقبلة بين الأتحاد الأوروبي وتركيا » تاريخ الإطلاع: 2005/04/22 بتوقيت:

23:00 الجزائر.

رغبة من الدول الأوروبية في تحقيق مزيد من الاندماج الإقتصادي، قررت إنشاء إتحاد نقدي يجمع بينها أكثر لتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة دولها على مجابهة الإضطرابات التي بدأت تتعرض لها أسواقها المالية و النقدية بسبب تغيرات أسعار الصرف خاصة مع بداية إنهيار نظام بريتون وودز 1971.

وكانت عملات بعض دول الجماعة شهدت تقلبات ملحوظة، ففي 8 أوت 1969 تم تخفيض الفرنك الفرنسي بنسبة 11,1% كما جرت إعادة تقييم المارك الألماني 24 أكتوبر 1969 بـ 9,3% فضلا عن تصاعد حدة أزمة السيولة الدولية⁽¹⁾. منها بدأت الدول الأوروبية التفكير بإنشاء نظام نقدي أوروبي لمواجهة المشاكل، وفي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة « وارنر » رئيس الوزراء و وزير مالية لوكسمبورغ، وكلفت اللجنة بوضع خطة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية⁽²⁾.

عندما اجتمعت اللجنة 2,1 ديسمبر 1969 في قمة لاهاي - هولندا - وبحضور رؤساء دول وحكومات دول الجماعة الأوروبية طرح المستشار الألماني: « ويلي براندت » إقتراح بتكوين وحدة إقتصادية ونقدية يتم تنفيذها على مرحلتين :

أولا : يجري خلالها التنسيق بين السياسات الإقتصادية قصيرة الأجل وتحديد الأهداف الكمية المتوسطة الأجل، أما المرحلة الثانية يتم خلالها إنشاء صندوق إحتياطي أوروبي تـُحول إليه الدول الأعضاء جانبا من إحتياجاتها من العملة الأجنبية⁽³⁾.

وبعد إنتهاء اللجنة من أعمالها ووضع تصورها قدمت تقريرها بأكتوبر 1970م من خلال ورقة أعدتها مجموعة من خبراء دول السوق المشتركة برئاسة « بيير وارنر » عرف بـ: « تقرير وارنر »، قدمت للمجلس الأوروبي تتضمن برنامج لإستكمال التكامل النقدي وإتباع سياسة إئتمانية موحدة بين دول المجموعة بحلول 1970، كما نادت بتكثيف التعاون بين البنوك المركزية لدول الجماعة وأوصت اللجنة أنه بالسنوات الأولى لا بد من تضيق هامش تقلب أسعار الصرف بين العملات الأوروبية $\pm 0,6\%$ ⁽⁴⁾.

من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي بإستخدام عملات هذه الدول، لكن قبل البدء في تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة للتأكيد على هذه الإرادة، أعلنت الولايات المتحدة في أوت 1971 قرارها بوقف قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، أحدث القرار فوضى بالنظام النقدي العالمي، وأصبحت آفاق اللجنة أبعد منالا وأكثر ضرورة.

(1) مدحت صادق، النقد الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، طبعة أولى، القاهرة، 1997، ص 72.

(2) مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، طبعة أولى، مصر، 2000، ص 8.

(3) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 72.

(4) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 9.

دخلت أوروبا مرحلة من الأزمة الإقتصادية بتصاعد الضغوط التضخمية ونقص في الإستثمار مع زيادة البطالة سرعان ما إنعكست على أسعار عملاتها وأسعار التحويل فيما بينها أصبحت مستقلة بشكل كبير مما

خلق مجالات كبيرة للمضاربة بالعملات⁽¹⁾. غير أنه إتضح لدول الجماعة عقب التوقيع على إتفاق سميثونيان (ديسمبر 1971 إجتمعت الدول العشر المتقدمة: أمريكا، كندا، اليابان، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، والسويد في معهد سميثونيان بواشنطن لدراسة الوضع الجديد بإنهيار نظام بريتون وودز⁽²⁾). إن هامش التقلب بين سعري صرف أي عملتين من عملاتها يصل إلى 4,5% (2,25% إرتفاعا وإنخفاضا عن سعر التعادل بـ\$) لذلك عقد محافظوا البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية الست إجتمع 10 أبريل 1982م بسويسرا بغرض الإتفاق على تخفيض هامش التقلب بين أسعار صرف عملاتها. واتفقت على الإلتزام بهامش $\pm 2,25\%$ لأسعار صرف عملاتها مقابل \$ وبهامش $\pm 1,25\%$ لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض⁽³⁾.

منه فرضت الجماعة «نظام التعويم الأوروبي» بالنسبة لهامش التقلب المسموح به، بين سعر صرف أية عملة من عملات الدول الأوروبية الست وأية عملة أخرى ك: \$. مثلا. فقد قررت دول السوق الأوروبية تعويم عملتها فيما بينها لمواجهة \$ في حدود التقلب السعري 4,5% بدلا من 2,25% صعودا وهبوطا كما تم الإتفاق عليها في سميثونيان، وعرف هذا التنظيم النقدي الأوروبي :

«الثعبان الأوروبي داخل النفق : Snake in the tunnel»⁽⁴⁾.

أولا : نظام الأفعى النقدية.

جاء نظام الأفعى النقدية كمواجهة لتدهور الأوضاع النقدية الأوروبية وازدياد العجز التجاري لدول الإتحاد نتيجة قيام الولايات الأمريكية لأول مرة تخفيض قيمة \$ بنسبة 10% بأول فيفري 1973 بعد تفجر الصدمة النفطية الأولى، وارتفاع أسعار المحروقات ودخول الإقتصادات الغربية، مايسمى بـ: مرحلة السنوات العجاف⁽⁵⁾.

ولكبح جناح التدهور أنشئ هذا النظام بتعويم عملات^(*) الدول الجماعة لمواجهة \$ الأمريكي وتثبيت أسعار الصرف بين عملات دول الجماعة بنفس الوقت.

(1) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوي، طبعة أولى، الأردن، 1999م، ص 254.

(2) محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م، ص 436.

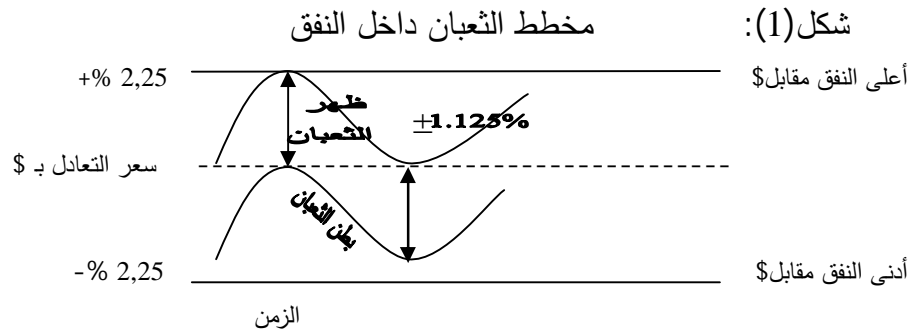
(3) مغاوري شليبي علي، مرجع سابق، ص 9.

(4) محمد السيد عابد، مرجع سابق، ص 437.

(5) سمير صارم، مرجع سابق، ص 81.

(*) تعويم العملة : لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات إقتصادية بإعتبارها تتعلق بسعر صرف عملتها.

وقبلها بـ 21 مارس 1972 أسست الرابطة الأوروبية للعملة، ثم قامت دول الإتحاد بالخطوة الأولى على طريق العملة الموحدة (رابطة العملة الثعبان)، حيث رسمت سلة العملات الأوروبية على شكل ثعبان عند رأسه العملات القوية وعند ذيله العملات الأقل قوة لمواجهة \$ الأمريكي⁽¹⁾.



Source: Gérard Bramoullé & Dominique Augey. Op.Cit. p415.

يمثل الرسم البياني التنظيم النقدي الأوروبي : الثعبان داخل النفق، فإذا ما وضعت أسعار صرف عملات الدول المشتركة في التنظيم كنقط يكون في أعلى هامش التقلب المسموح به (العملات القوية) وفي أدنى الهامش (العملات الضعيفة) وتحركات أسعار صرف هذه العملات يوميا صعودا وهبوطا بنسب متقاربة تبدو كأنها تتلوى مثل الثعبان حيث تقع العملات القوية عند ظهره والعملات الضعيفة عند بطنه. أما أن الثعبان داخل النفق يرجع إلى وجود حدود عليا وحدود دنيا لحركته وهو يتلوى، كأنه يتلوى داخل النفق (2).

بحلول 1978 إنهار نظام الثعبان مع بقاء المارك الألماني، الفرنك البلجيكي، الجدر الهولندي، والكرون الدانماركي متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة (3).

فأصبح نظام الثعبان النقدي الأوروبي دون جدوى وعملت الجماعة الأوروبية على إستحداث نظام نقدي أوروبي، بعد أن خرجت النرويج والسويد عن هذا النظام 1977, 1978 على التوالي وفرنسا 1979 (4). أدى هذا الوضع لمواصلة المحاولات حول موضوع الاندماج النقدي، أي بدء جهد جديد لتحقيق التعاون النقدي، قررت الجماعة الأوروبية خلال إجتماعها في بروكسل يومي 5, 6 ديسمبر 1978 إنشاء النظام النقدي الأوروبي.

ثانيا : النظام النقدي الأوروبي.

تم في ديسمبر 1978 ببروكسل إنشاء النظام النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ 13 مارس 1979 ويعتبر هذا النظام إستكمالا لمسيرة تنظيم الثعبان بهدف دعم الإستقرار النقدي بين دول الجماعة وعدم ترك أسعار صرف عملاتها تتقلب إلا ضمن هامش محددة هي بعينها الموجودة في تنظيم الثعبان (5).

(1) مقتبس من: www.almania-info ، مرجع سابق.

(2) مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 73, 74.

(3) كامل بكري، مرجع سابق، ص 180.

(4) محمد السيد عابد، مرجع سابق، ص 437.

(5) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 78.

عمل على التنسيق بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بالإتحاد وللمحافظة على إستقرارها كشرط أساسي لنمو التجارة بين الدول الأعضاء. وكانت أولى العملات التي دخلت فيه : الفرنك البلجيكي، فرنك لوكسمبورغ، الكورونا الدانماركية، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الليرة الإيرلندية، الليرة الإيطالية، والجدر الهولندي (1).

1- أهداف النظام النقدي الأوروبي :

إن النظام النقدي الأوروبي : هو تنظيم نقدي إقليمي لا يعمل بمعزل عن النظام النقدي الدولي، إنما يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الأخير، يلتزم بأهداف صندوق النقد الدولي، أولها تحقيق إستقرار أسعار الصرف، وتجنب تبادل تخفيض قيمة عملات الدول الأعضاء، ملتزم بوضع القواعد اللازمة لتسهيل المبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية والوصول إلى مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي⁽²⁾.

هدفه التعاون النقدي الوثيق بين الدول الأعضاء لوجود منطقة إستقرار نقدي بأوروبا، نذكر منها :
أ/ تحقيق الإستقرار النقدي بدول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام الثعبان النقدي آثار سلبية على إقتصاديات دول السوق الأوروبية.

ب/ تقديم تسهيلات إئتمانية للتمويل التعويضي لعجوزات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.
ج/ يسمح هذا النظام لكل عملة أن تتذبذب مقابل العملات الأخرى الأعضاء بحدود 2,25% صعوداً أو هبوطاً، أي يستند النظام على آلية سعر الصرف الثابت، ويعطي سعر تعادل مركزي يعبر عنه بوحدة النقد الأوروبية.

د/ تلتزم الدول الأعضاء بإتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان عدم إنحراف عملاتها عن الهامش المسموح به كشرط أساسي لضمان بقائها عضو في النظام.

هـ/ إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي، الذي يخصص وحدات عملة أوروبية (إيكو) للبنوك المركزية لأعضاء مقابل 20% من الحيازات الذهبية و الدولارية لتلك البنوك المركزية⁽³⁾.

2- وحدة النقد الأوروبية Ecu : « European Currency Unit »

Ecu - الإيكو: عملة مصطنعة (بدون مسكوكات أو أوراق بنكنوت) قيمتها هي المتوسط المرجح للعملات القومية للدول الأعضاء، وبناء عليه القيمة الدولارية لـ Ecu تختلف مع التغيرات في أسعار الصرف بين \$ والعملات القومية لدول الإتحاد الأوروبي، مع بداية 1994 كانت قيمة Ecu حوالي \$1,2⁽⁴⁾.
فهو العنصر الأساسي والمحوري الذي يقوم عليه النظام النقدي الأوروبي، ولم يكن من السهل إلغاء عملات الدول الأعضاء مباشرة وإستبدالها بعملة واحدة، لذلك فُق على أن يكون أساس الحساب داخل

(1) بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، طبعة أولى، لبنان، 2003، ص 211.

(2) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 78.

(3) كامل بكري، مرجع سابق، ص 180.

(4) كامل بكري، مرجع سابق، ص 181.

الجماعة، وحدة حسابية تعبر عن سلة من الأوزان النسبية لعملات دول الإتحاد عدا الجنيه الإسترليني واللييرة الإيطالية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبية⁽¹⁾.

3- إحتوى هذا النظام على المبادئ الرئيسية التالية:

أ/ الإعتقاد على وحدة العملة الأوروبية (Ecu) في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، يتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية-الأوروبية- ويتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات للأخذ بالإعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات حينما تصل تلك إلى 25% من قيمة العملة⁽²⁾.

ب/ العمل على مساعدة الدول الأعضاء الأقل رخاء بمنحها قروض تقدمها الدول الأعضاء ذات الفائض المالي عن طريق الصندوق الإقليمي الأوروبي.

ج/ للبنوك المركزية الحق بالتدخل شراء أو بئنا للحفاظ على سعر العملة في إطار الهامش المسموح به، والعمل على تعزيز وتكثيف التعاون المالي و النقدي بين الدول العضو للحفاظ على إستقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

د/ يقضي النظام النقدي الأوروبي أن تلتزم جميع الدول المشتركة بالتدخل في أسواق الصرف لمساندة أية عملة داخل النظام، لمواجهة مشاكل إقتصادية معينة يسمح لعملاتها بالتذبذب على نطاق أوسع مؤقتا إلى أن تتمكن من السيطرة على مشاكلها الداخلية⁽³⁾.

ثالثا : معاهدة ماستريخت 1992.

إن البداية الحقيقية والعملية لإنشاء عملة أوروبية موحدة كانت معاهدة ماستريخت، تم إقرارها والمصادقة عليها والتوقيع على أهم بنودها بإجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية، وقعتها إثني عشر دولة أوروبية يوم 7 فيفري 1992: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لكسمبورغ، إيرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدانمارك⁽⁴⁾. من هذا التاريخ بدء الحديث الفعلي والإقرار الرسمي لأوروبا بتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية.

وتتضمن الإتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعا وإجتماعيا أي بمثابة دستور عمل للإتحاد مستقبلا، وهي تعديلات نهائية لمعاهدة روما التي نشأت بموجبها الجماعة الأوروبية، إستهدفت معاهدة ماستريخت مايلي:

- 1- سياسة خارجية مشتركة والسعي لإقامة نظام دفاعي مشترك في إطار إتحاد أوروبا الغربية.
- 2- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات والغاء كل الحواجز بين دول الجماعة.
- 3- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 82.

(2) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 255.

(3) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 13.

(4) Philippe D'arvisenet & Jean-Pierre Petit, Op.Cit, p166

أول جانفي 1999 ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة: الأوروبي، غير أن المملكة المتحدة الدولة الوحيدة من دول الجماعة التي سُمح لها بحرية عدم الإنضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك⁽¹⁾.

وليكتمل مسار التكامل الأوروبي ولترسيخ التعاون وإقامة مجتمع إقتصادي ونقدي أوروبي له عملة موحدة، فلا بد لجميع الدول الأعضاء أن تقي بالمعايير الخاصة بالتضخم ومعدلات الفائدة وغيرها كأساس للدخول في الوحدة.

وتشمل معايير إتفاقية ماستريخت 1992 على الخطوط العريضة التالية :

أ/ ألا يتجاوز التضخم 1,5% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخما، وأن لا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية طويل الأجل لأكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها⁽²⁾.

ب/ تحديد أسعار سعر الصرف بشكل دائم لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة، ولا تخفض من قيمة عملتها البلدان الأعضاء.

ج/ لتكون أي دولة أهلا للإنضمام للوحدة المالية تلتزم بخفض عجز الموازنة الحكومية إلى 3% من إجمالي الناتج القومي، وخفض الديون الحكومية إلى 60% من قيمة الإنتاج السنوي للدولة، أو أن تقنع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة بأن حظها في الإيفاء بهذين الشرطين في المستقبل جيد وعملي و واقعي⁽³⁾.

وثيقة المعاهدة طموحة جدا بدأت بالتنسيق بين السياسات الإقتصادية لتنتهي بالإتفاق على إقامة اتحاد نقدي الذي لم يأت دفعة واحدة بل وضع تصور للطريق الذي يسلكه الإتحاد للوحدة من خلال ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

في 1990 دخلت الوحدة النقدية المرحلة الأولى والتي تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق ذلك، ركزت الدول الأعضاء على التقارب في السياسات الإقتصادية تدريجيا بسبب الاختلافات الإقتصادية والسياسية بين الدول، مثلا:

0إضطراب الأوضاع بالعديد من الدول لإرتفاع معدلات البطالة والتضخم، واختلاف مستويات التقدم.

0التخوف من إنتقال الثروة من الدول الأكثر غنى بالمجموعة إلى الدول الفقيرة مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات المعيشة، والأكثر من ذلك التخوف من السيطرة الألمانية⁽⁴⁾.

تناولت المعاهدة الشكل الذي يجب أن يكون عليه الإتحاد الهادف إلى التحرير الكامل لرؤوس الأموال وتحقيق التعاون في مختلف المجالات الإقتصادية، المالية، والنقدية. تتلخص أهم بنودها بالمرحلة الأولى:

(1) حسين عمر، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، مرجع سابق ، ص 125.

(2) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق، ص.ص 256, 257.

(3) صلاح الدين السيسي، قضايا إقتصادية معاصرة، مكتبة دارالآداب ، طبعة أولى، الإمارات، 1998، ص 16

(4) سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، طبعة أولى، الإسكندرية، 2001، ص 219.

0 لا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

كما إتخذت مجموعة من الإجراءات تمنع بموجبها البنوك المركزية نهائيا من تمويل عجز الموازنات الحكومية واتفق على أن تقوم اللجنة الأوروبية بهذه المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنات والدين الحكومي للدول الأعضاء، على أن تنته هذه المرحلة حتى نهاية ديسمبر 1993⁽²⁾.
المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية.

تبدأ من جانفي 1994 تسمى: مرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية، يتم خلالها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والبرامج، بدايتها تأسيس: مؤسسة النقد الأوروبية «European Monetary Institute : EMI»
تتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند إتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين إستقرار الأسعار وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الإقتصادي للدول المشاركة بالوحدة النقدية الأوروبية⁽³⁾. أي مهمته الإشراف على إدارة النظام النقدي الأوروبي، ليتحول فيما بعد إلى «البنك المركزي الأوروبي» تم الإعلان عن تأسيسه في ماي 1998 اختير أول رئيس له من هولندا، مقر البنك فرانكفورت، بدء ممارسة مهامه مع مطلع 1999⁽⁴⁾.

وهو مصرف مركزي أوروبي مستقل لا يخضع للتغيرات السياسية القومية، مهمته الحفاظ على الإستقرار بالأسعار والتحكم في الإحتياطيات النقدية للدول الأعضاء. يضم كل البنوك المركزية للدول المشاركة يمثل السلطة النقدية .

وفي عام 1996 أقر زعماء الإتحاد شكل العملة الموحدة (اليورو)، كما تم الإعلان عن أسماء الدول العضو بالعملية الجديدة أول أبريل 1998 إحدى عشر دولة: النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا.
وقد إستبعدت اليونان من العضوية لعدم إستيفاء الشروط الإقتصادية والنقدية المطلوب توفرها بالدولة العضو، بينما فضلت بريطانيا، السويد، والدانمارك التريث لحين يتم النظر كل سنتين بطلبات الإنضمام الجديد⁽⁵⁾. تنتهي المرحلة الثانية في ديسمبر 1998م.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 219، 220.

(2) مغاوري شليبي علي، مرجع سابق، ص 11.

(3) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 221.

(4) محسن أحمد الخضير، اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، طبعة أولى، مصر، 2002، ص 77.

(5) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 222.

بها يتم إستكمال مراحل الوحدة النقدية ويبدأ التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة (Euro)، وتثبيت موعد الأول جانفي 1999م كموعدها النهائي وعمل البنك المركزي الأوروبي على تشجيع التوسع بإستخدام اليورو لتحقيق الوحدة الأوروبية. خلال فترة إنتقالية تستغرق ثلاث سنوات، تكون خلالها العملة الجديدة عملة حسابية فقط (أي يمكن أن تُصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات) كما يجري التعامل بها بالأسواق المالية، وتنتم بها كافة التسويات والتحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المتفق عليها، وعلى أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي مع بداية 2002⁽¹⁾.

بإنطلاقة العملة الأوروبية الموحدة 1999/01/01م دلّ على أن غالبية الدول حققت المعايير المطلوبة للانضمام هي الدول الإحدى عشر: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، فنلندا، إيطاليا، إيرلندا، النمسا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، والبرتغال.

المبحث الثاني

العملة النقدية الأوروبية الموحدة (اليورو - Euro - €)

إن معايير إتفاقية ماستريخت 1992م، المتضمنة لأهم عنصر: الوحدة النقدية الأوروبية حاکمة ومتحكمة بقرارها، فإنطلاقة اليورو العملة النقدية الرسمية الموحدة التي تستخدمها أوروبا في كافة معاملاتها مجرد تحقيقه أكبر من كل معيار والإلتزام الزمني أكبر المعايير المطلوبة تحقيقها.

المطلب الأول

المراحل المتتالية لليورو

التعامل باليورو اليوم يشير إلى تطور مهم بالكتل النقدية الدولية، وقد مرت عملية إصدار (اليورو) بمراحل مختلفة قبل أن يدخل جيوب الناس ويدُ تداول كعملة بديلة لعملاتهم الوطنية.

أولا : وأهم مراحله :

1 - المرحلة الممتدة من ديسمبر 1995 إلى نهاية 1998م.

بعد إنهيّار عملة Ecu أوت 1993 بسبب حملة المضاربات العنيفة، كان لابد لأعضاء الإتحاد الأوروبي من إعادة هيكلة وحدة النقد الأوروبية وهو ما تمّ فعلا في ديسمبر 1995 بموافقة قادة الإتحاد الأوروبي على إصدار (اليورو) كعملة موحدة، عملة يتم تداولها بالبداية حسابيا اعتبارا 1999م، يتم طرحها ورقيا ومعدنيا في جانفي 2002⁽²⁾.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 223.

(2) محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 144.

رسميا تُعمم بالتداول لتحل محل كافة العملات الوطنية الأخرى التي تمكنت من الدخول إلى نظام اليورو بعد إستوفاء شروط الإنضمام إليها، منها :

0 توازن الموارد السيادية و الإستخدامات السيادية للمالية العامة للدول , وعدم وجود عجز كبير للموازنة العامة للدولة.

0 حجم منخفض من الديون المحلية والخارجية, ومعدل منخفض للتضخم كذلك معدلات منخفضة لسعر الفائدة.

في ديسمبر 1996م إعتد قادة الدول الأعضاء الشكل العام للإصدار الورقي لعملة اليورو , عقدت ندوات ومؤتمرات للتعريف بـ (اليورو) الورقي والمعدني وبدؤ حملة إعلانية وإطلاق الإشهار الإعلامي ومساهمة وسائل الإعلام ساعدت كثيرا للتعريف بمضمونه من: الصور, الألوان, الأشكال, وكل الرموز المرسومة على وجه العملة, وما يتضمنه من تعابير ومعاني تعكس القيم الحضارية من المعالم الأوروبية. قام البرلمان الأوروبي 2 ماي 1998 بالتصديق على توصية اللجنة الأوروبية وإعتداد موافقة إحدى عشر دولة أوروبية أعضاء الإتحاد على إصدار (اليورو), كذلك تحديد من سيتولى مسؤولية الشؤون النقدية الأوروبية ومن بينها إدارة السياسات النقدية للإتحاد, منها عمليات إصدار, تبادل وإستبدال اليورو وإدارة المعروض النقدي في أسواق اليورو, وتم إختيار أول محافظ للبنك المركزي الأوروبي من هولندا⁽¹⁾.

2- المرحلة مابعد جانفي 1999م.

كان تاريخ 1 جانفي 1999م موعد قيام دول (اليورو) بإستعماله في معاملاتها المالية والنقدية, كذلك في مؤسسات الأعمال إلى جانب الحكومات, ومسك حسابات تعامل بأسعار صرف معلنة باليورو أمام العملات المحلية وأصبحت اليونان العضو الأثنى عشر بمنطقة اليورو 2 جانفي 2001م, وبمرور عام جانفي 2002م تم توسيع نطاق إستخدام وطرح اليورو الورقي, المعدني, والإلكتروني والتوسع في تداوله العام وإحلاله محل العملات المحلية الأوروبية للدول الأعضاء حتى يتم سحب كافة العملات المحلية خلال فترة أقصاها ستة أشهر أي 2002/06/30م, بذلك يكون اليورو إستكمل كافة مراحل إصداره⁽²⁾.

والإختصار الرسمي لعملة اليورو هو EURO, وتم تسجيله في منظمة المعايير الدولية (الإيزو) ويستخدم في كافة الأعمال التجارية والمالية, وهي العملة الوحيدة التي إعتدتها إثني عشر دولة عضو بالإتحاد: بلجيكا, ألمانيا, إسبانيا, فرنسا, إيرلندا, إيطاليا, لوكسمبورغ, هولندا, النمسا, البرتغال, فنلندا, اليونان. وقد وافق رؤساء الدولة بإختيار إسم (اليورو) في إجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بمديرد ديسمبر 1995م.

(1) محسن أحمد الخضيرى, مرجع سابق, ص 147.

(2) محسن أحمد الخضيرى, مرجع سابق, ص 148.

أما الإشارة الرسمية «€»: بإعتداد خطين متوازيين أفقيا, جاءت هذه الإشارة إلهاما من الحرف (E) تشبه إشارة العملة الجديدة الحرف الأجنبي, وذلك بالرجوع إلى مهد الحضارة الأوروبية ومن الحرف الأول من كلمة أوروبا باللغة اليونانية, وهو وحي من الحرف الخامس بالأبجدية اللاتينية (Epsilon)⁽¹⁾.

وتمثل الخطوط الأفقية ثبات واستقرار (€) ويسهل التعرف على إشارة اليورو، حيث أصبحت (Europe) الأجنبية معروفة كإشارة \$ الأمريكي، مختصرة وملائمة توضع على أجهزة الحاسب الآلي ولوحات مفاتيح آلات الطباعة جميعها بشكل مستمر (2).

أما المصارف المركزية الوطنية إستمرت بتبديل العملات الوطنية لفترة عشر سنوات على الأقل وفي العديد من المحلات لفترة غير محددة، واستمرت أيضا بإسترداد العملات الوطنية المعدنية، وحتى نهاية 2002 لن يكون هناك جدوى من الإحتفاظ بالعملات الوطنية القديمة ما لم يُحتفظ ببعضها للذكرى وبعد 28 فيفري 2002 تصبح بلا فائدة (3).

وعن أشكال اليورو قام بإختيار كل واحد منها إحدى الدول الأعضاء المشاركة وهي ذات لونين أبيض وذهبي، تم إختيار شكل ولون هذه العملة من قبل المعهد النقدي الأوروبي بالتعاون مع عدد من الخبراء في التاريخ، الجغرافيا وعلم النفس كذا عدد من الخطاطين والرسامين وكان النمساوي (روبيراكسالينا) أول من تقدم بالمشروع المتضمن أشكال وألوان اليورو (4).

فالشكل المشترك لوجه النقود الأوروبية يمثل خريطة الإتحاد الأوروبي وعلى الخلف توجد خطوط مستعرضة مرفقة بنجوم العلم الأوروبي، وتشير القطع النقدية من 1، 2، 5 سنت على مكان أوروبا بالعالم. بينما تمثل الرموز الموجودة على القطع النقدية من 10 يورو سنت على الإتحاد كرمز وحدة تجمع الأمم، وتُصور كل من القطع النقدية من 1، 2 يورو أوروبا بالحدود.

ثانيا: أهداف اليورو وأهميته.

هناك حزمة من الأهداف التي يسعى (€) تحقيقها سواء بالأجل القصير، المتوسط، أو الطويل :

1 - إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الإقتصاد الأوروبي ليس في مجال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها بالإستثمارات المثلى، بل من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشروعات الأوروبية في التسويق الدولي (5).

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 135.

(2) مقتبس من: www.eicc.jo/ar/euro تاريخ الإطلاع: 2005/03/10. بتوقيت: 19:55 الجزائر.

(3) مقتبس من: www.eicc.jo/ar/eeuro-qr.php. تاريخ الإطلاع: 04/12/23م. بتوقيت: 18:21 الجزائر.

(4) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 136، 137.

(5) محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص ص 174، 175.

2- إعادة هيكلة المشروعات والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد ومردود من الإستثمار.

3- إمتلاك الإتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من €.

كما تكمن أهمية (€) في :

أ/ إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية، الفرنك الفرنسي، ولن يعود هناك حاجة لتبديل أو تصريف العملات بعضها البعض، لذلك تزول الفوارق النقدية فيتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدة النقد أينما تنقل في منطقة اليورو.

ب/ يؤدي (€) إلى شفافية واضحة في الأسعار مهما كان مصدر السلعة (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا) أو غيرها من الدول الأوروبية سيحدد تلقائياً بعملة واحدة مما يسهل عمليات الإنتقاء والتسويق، بالتالي إشتداد المنافسة بين الدول المنتجة وإتساع حجم السوق والتشجيع على المنافسة بين الأفراد والمؤسسات⁽¹⁾.

د/ هذا التوحد في العملة بين دول الإتحاد يخفف من العجز في ميزانيات الدول الأوروبية، خصوصاً أن الإتفاقيات المعقودة بين هذه الدول تنص على إمكان فرض غرامات مالية على الدول التي يتجاوز عجز موازنتها العامة المعيار الذي حددته إتفاقية ماستريخت 1992م⁽²⁾.

هـ/ يتوقع الخبراء المحللين أن المستفيد الأول من عملية الوحدة النقدية: المستهلك، لأن الأسعار تكون في مستوياتها الدنيا، زائد عمليات البيع، الشراء، والخدمات عبر الحدود الأوروبية تصبح أكثر سهولة من قبل. و/ سرعة عمليات الشركات في ضوء العملة الموحدة، تحقق العديد من فرص الربح من خلال مناهج أعمالها التسويقية والإنتاجية والمصرفية خاصة، وفرصة لتجميع وربط العلاقات المصرفية لعدم وجود حاجة لفتح حسابات بعملات متعددة في بنوك أوروبا.

ثالثاً: مزايا نجاح عملة أوروبا الموحدة (اليورو).

عندما نتحدث عن التاريخ والجغرافيا متزامنان، فنحن نتحدث عن الزمان والمكان وهوما تحقق في غرة جانفي 1999م بقرارة أوروبا، حققت الحلم بفضل الإرادة الملحة لميلاد (اليورو) الذي شكل مركز ثقل إقتصادي ومالي عالمي وفرامكانية النجاح والإستمرار لإقامة ولايات متحدة أوروبية عززها بالمزايا والفوائد نذكر منها : توفير تكلفة تغيير العملة بين الدول الأعضاء بالإتحاد النقدي خاصة نفقات تأمين مخاطر تقلبات قيمة العملة مما ساعد على تدفق رؤوس الأموال بين الدول المنظمة لليورو.

ويشجع على عمليات الدمج بين الشركات الأوروبية، بمعنى يكون السوق الرأسمالي الأوروبي أكثر تكاملاً يتميز بقدر كبير من الشفافية والسيولة وتفكيك القيود القومية يزيد من القدرة التنافسية للأسواق المختلفة⁽³⁾.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 145.

(2) سمير صارم، مرجع سابق، ص 146.

(3) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 94.

أما التقليل من فروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف يساعد على دعم السوق الأوروبية بسبب إزالة خطر تأرجح أسعار العملة. ودعم التجارة الدولية وتقوية الإستثمار لإعتماد عملة واحدة خاصة إنخفاض معدلات الفائدة. كما يسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب إستقلالية البنك المركزي الموحد الذي سيفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض التضخم⁽¹⁾.

رابعاً: المخاطر التي تعترض إصدار اليورو.

إن نجاح € مرهون بمدى إستعداد دول الإثنى عشر في دعمه ليكون مقبول من قبل المواطنين ويستمر المشروع إلى جانب هذه المزايا والفوائد التي حققها، فهناك عقبات ومخاطر تعوق الجهود الرامية للوحدة النقدية للإتحاد، منها :

0 عدم قدرة بعض دول الإتحاد تحقيق الشروط والمعايير الإقتصادية فلم تستطع إستوفاء شروط الإنضمام للوحدة حسب المعايير المنصوص عليها بمعاهدة ماستريخت 1992م، مثل الشرط الذي يتطلب تحقيق الإستقرار لأسعار الصرف، هو عدم تذبذب قيمة العملات صعوداً وهبوطاً بأكثر من 15% من قيمتها⁽²⁾.
0 إن أشد الأخطار التي تواجه أوروبا الموحدة نقدياً مسألة البطالة، ومن بين دول منطقة (€) التي تزداد فيها نسبة البطالة إيطاليا، شهدت خلال 1998م أدنى نسبة من النمو لم تتجاوز 1,5%⁽³⁾.

وعدد العاطلين عن العمل تركزت بالأخص في صفوف الشباب مما أدى إلى إتساع رقعة الفقر حيث يعيش 50 مليون شخص دون مستوى الفقر بمعايير الدول الصناعية 1999/1998⁽⁴⁾. بالتالي ستبقى البطالة تلقي بظلالها القاتمة وتعكر صفو أجواء أوروبا.

0 الشروط المالية الصعبة للإتفاقية كسياسات التقشف لخفض عجز الميزانية والديون.
0 إستمرار الصراع بين رجال المصارف المركزية والسياسيين حول سياسة معدلات الفائدة والتخوف من بقاء إرتفاعها مما يعني إختلالات إقتصادية وإجتماعية تشمل كافة أنحاء أوروبا.
0 غياب بريطانيا البلد الإقتصادي الكبير، يوجد به أكبر سوق مالي بأوروبا يقلل من فاعلية سوق النقد الأوروبي على الصعيد العالمي.

. إزدياد الإنفاق الحكومي دفع المصرف المركزي الأوروبي إلى زيادة معدلات الفائدة بدلاً من خفضها، خاصة أنه لم يعد من سقف للمصاريف، ويمكن لأي دولة أن تتفق ميزانيات ضخمة على قطاعات إجتماعية وإنتاجية، قد تضطر إلى الإستدانة وإصدار سندات خزينة الأمر الذي يؤدي لضغوط تسبب إنخفاضاً في قيمة € بأوروبا⁽⁵⁾.

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 258.

(2) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 258.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص 161.

(4) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 258.

(5) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 161، 162.

بعد تحديد دول € وبقاء دول أخرى خارج منطقة اليورو، الملاحظ أن إتفاقية ماستريخت 1992م لم تحدد طبيعة هذه العلاقة رغم أهميتها، وتم معالجة هذا الظرف :

خلال «مؤتمر دبلن» ديسمبر 1996م حيث تم الإتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة خاصة بمجال أسعار الصرف، ووضعت القواعد بنظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه: «النظام النقدي الأوروبي الثاني EMS2»⁽¹⁾. تم المصادقة على قواعد النظام بأستردام (الدانمارك) جوان 1997م، هدف النظام حماية اليورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي مازالت خارج منطقته.

أما موقع العملة الجديدة اليورو في الأداء الإقتصادي نقيمتها في أهم العمليات التالية:

أولا : اليورو والتجارة الدولية.

بعد نزول اليورو إلى الأسواق ودخوله مجال التبادلات التجارية، شكل رقما حسابيا هاما للمودعين، تميزت ردود الفعل بالترحيب به بمختلف دول العالم، الشيء الذي يزيد من قيمته وأهميته نظرا للوزن الإقتصادي الذي يملكه الإتحاد بالإقتصاد العالمي بالإضافة إلى التجارة البينية بين دول الإتحاد⁽²⁾. ومع إصدار اليورو ستقلص حاجة الدول الأعضاء بالإتحاد إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي، لأن العملة المعتمدة بتسديد المبادلات فيما بينها ستكون موحدة.

وفي حالة دخول الخمسة عشر دولة في الإتحاد الأوروبي فإن أكثر من 60% من تجارتهم ستعتبر تجارة محلية بذلك تتخفف حاجتهم إلى إحتياطي العملة الصعبة (أو الدولار) لمتطلبات التجارة الخارجية⁽³⁾.

ستصبح كل العمليات التجارية من إستيراد وتصدير التي تغطي بالدولار أحيانا في عمليات التبادل الداخلي تتم بسوق واحدة وبعملة محلية اليورو، إضافة لجوء معظم المصارف بالدول ذات الروابط التجارية القوية مع أوروبا إلى خفض أرصدها الدولار لصالح € مقابل \$ كعملة إحتياطي على المستوى العالمي ليستحوذ على نحو 30% من إجمالي الإحتياطيات الدولية، ويستأثر \$ بـ 56% من تلك الإحتياطيات، إلا أنه من المتوقع أن يزداد تدريجيا نصيب اليورو بناء على العديد من الإعتبارات لعل أهمها: إستقرار الأسعار والإنضباط المالي والنقدي بما يوفره من قاعدة صلبة لتخطيط إستثمار طويل الأجل أو تخفيض المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف، أسعار الفائدة، و التضخم⁽⁴⁾.

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 45.

(2) شبير عبد الله الحرازي، «اليورو وإتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة»، المؤتمر التاسع للإقتصاديين الزراعيين، الجزيرة، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، 2001م، ص 4.

(3) صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق، ص 33.

(4) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 231.

يُعد الدولار الأمريكي أهم عملة في المعاملات المالية والنقدية الدولية وكإحتياطي رئيسي للبنوك المركزية بمختلف أنحاء العالم، برغم الأزمات الدلارية المؤثرة على أسواق المال العالمية وبورصاتها لهيمنة \$ على النظام المالي الدولي بإستعماله عملة أساسية دولية.

فالدولار يشكل 56% من إحتياط العملات الأجنبية بالعالم، و48% من فواتير الصادرات العالمية، و84% من عمليات تبادل العملات الأجنبية الثنائية الدولية⁽¹⁾. وترجع أسباب ترع الدولار على عرش المال: الحجم الإقتصادي، الأسواق المالية المتطورة، الميراث التاريخي (إمتياز الأقدمية)، القوة العسكرية والسياسية وغياب المنافسة.

والدولار يمثل العملة الرئيسية لإعداد الفواتير، والعملة الرئيسية بالأسواق العالمية والمرجع الأساسي في الأسواق المالية بالنسبة للأسهم السندات، غير أن اليورو قادر على أن يصبح عملة إحتياطية هامة، ونذكر إجمالي الناتج القومي لدول الإتحاد النقدي الأوروبي يفوق إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة، وأن حجم صادراتها يمثل ثلاثة أضعاف صادرات الولايات المتحدة وعدد سكانها أكبر، وأن الكليات النقدية للبلدان الأوروبية الخمسة عشر يفوق حجم المجمعات النقدية للولايات المتحدة⁽²⁾.

كما أن هناك فرقا أساسيا ومهما بين \$ و€: هو أن الأول يصدر عن سلطة واحدة، بينما يصدر الثاني عن إتحاد مكون من عدة سلطات.

فيشير الخبير الإقتصادي الأمريكي (فردبير غستين) في دراسة نشرها بمجلة: «الشؤون الخارجية الأمريكية» بعنوان الدولار واليورو: بإنهاء عصر هيمنة الدولار بعد ظهور اليورو، وأن التغيير من نظام مالي عالمي أحادي القطب مبني على الدولار إلى نظام مالي ثنائي القطب مرتكز على الدولار واليورو سوية... وستتفوق أوروبا مجتمعة على أمريكا كثيرا، إذ أن حجم الإنتاج الإجمالي المحلي لأوروبا بحدود 8,4 تريليون \$ مقارنة 7,2 تريليون \$ للولايات المتحدة ومساهمتها بالتجارة العالمية 1,9 تريليون \$ مقابل 1,7 تريليون \$ للولايات المتحدة الأمريكية 1999⁽³⁾.

إن الوضع الإقتصادي لمنطقة اليورو وبلدان الإتحاد الأوروبي يؤهله ليحتل موقع هام بالخارطة الإقتصادية العالمية بفعل تعداد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، أو المبادلات التجارية يبدو منافس للدولار كأداة لإحتياط دولي، تحكمه العديد من الضوابط لعل أهمها :

1 - مدى تطور أسواق المال الأوروبية ليس من خلال الدمج عبر الحدود وإنما بإبتكار أدوات مالية جديدة تزيد من حجم السيولة وفعالية الأسواق المحلية.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 172.

(2) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبيد الدولي لليورو، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص 271.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 181-187.

2 - قوة الإستقرار السياسي داخل المجموعة، كذلك نجاح أوروبا في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة بين دول الشمال والجنوب لتثبيتته بالسوق الإقتصادية المالية العالمية.

3- تسهيل عمليات الدمج القطاعية لتقوية المؤسسات المختلفة حتى تستطيع المنافسة في داخل وخارج أوروبا⁽¹⁾.

ثالثا: اليورو وإحتياجات النقد الدولية .

أصبح مخطط النقد العالمي يأخذ منحى آخر بعد غرة جانفي 1999م، فلا بدّ أخذ التغيير الحادث بأسواق النقد وضرورة النظر في هيكل مكونات الإحتياط النقدي المتوافرة حاليا. حيث شكل اليورو تهديدا لمركز الدولار كإحتياطي نقدي عالمي في محافظ جميع البنوك المركزية، وحسب التوقعات بالمدى البعيد يلعب اليورو عامل فاعل للإستقرار المالي بأوروبا، سيتم تخفيض الوزن النسبي للدولار وإدراج اليورو بين تلك المكونات.

وبعد الإستقرار للعملة الجديدة يكون من ضمن أهداف إدارة الإحتياط النقدي التحول إلى اليورو كبديل للعملات الأوروبية (المارك الألماني، الفرنك...) رغم أن الدولار الأمريكي العملة الأكثر تفضيلا كإحتياطي عالمي. لذلك يعمل المصرف المركزي الأوروبي على العملة الجديدة بضمان إستقرارها ليكون لها جاذبية على حساب الدولار، بالقيام بثلاث أدوار هامة: ⁽²⁾

1/ كعملة لدفع مستحقات التجارة الخارجية.

2/ كأداة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي العالمي.

3/ لدعم وتقوية مركز عملتها الوطنية .

يمتلك اليورو إمكانية السيطرة دوليا بفعل ما حققه من تحويلات بالتجارة الخارجية، وخاصة زيادة التجارة البينية لدول اليورو مما ساعد على تعزيز إمكانية النمو.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص234.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص32.

تمثل إنطلاقة اليورو فرصة كبيرة للأسواق المالية الأوروبية نحو مزيد من التكامل والتعاون، والإبتكار على المستوى الدولي، وسيزيد من وجود أوروبا على الساحة الدولية الاقتصادية، بإتباع الدول الأعضاء سياسة نقدية واحدة خلق سوق كبير للرأسمال يتمتع بسيولة مالية كبيرة.

في ظل الإتحاد النقدي للدول الإثنى عشر إبتداء 1999/01/01م يكون لحاملي الأسهم الحق في الإحتفاظ بحساب الأوراق المالية الخاصة بهم بالعملة المحلية أو باليورو، كما يتم تسوية معاملات حسابات الأوراق المالية بين البنك والبورصة على أساس اليورو بدءاً من 1999/01/01م⁽¹⁾. مما يتيح فرصة الإستثمار في الأوراق المالية ببورصات الدول أعضاء الإتحاد النقدي، ويتم شراء الأوراق المالية باليورو في غرة جانفي كفرصة في التعامل وتسريع تداوله.

وسوف يؤدي إختفاء تقلبات أسعار الصرف بين العملات إلى تخفيض المخاطر لحاملي الأسهم والسندات الراغبون بالإستثمار في أسهم الدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي⁽²⁾.

كما تعدى حجم الأسهم المتداولة باليورو في السوق الأوروبي الجديد مثيلاتها باليابان والولايات المتحدة في ضوء إتباع 20 سوق أسهم أوروبية لليورو كوحدة نقدية للمعاملات المالية مع بداية 1999⁽³⁾.

الأمر الذي حفز المصارف والمشروعات في الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي غير منتمية للإتحاد الإقتصادي والنقدي للقيام بعمليات مالية عبر الحدود باليورو، وهكذا تتحول الدول تدريجياً نحو اليورو. إن التكامل بين أسواق المال الأوروبية المتحركة جداً أوجب المنافسة بين هذه الأسواق لتوجيه الإستثمارات فعملت على تسهيل المتطلبات القانونية ودعم النظام التجاري وزيادة فعالية إجراءات الأمان، كما خفضت من تكاليف الإستثمار المالية بالأسواق الأوروبية لتدعيم موقفها أمام الأسواق المنافسة عالمياً. كما يسرع من تكامل النظم المصرفية الأوروبية وإيجاد مصادر جديدة من الخدمات المصرفية يدفع المصارف إلى تخفيض تكاليفها والترشيد والإندماج مع بعضها البعض.

رسمياً قام أصحاب القرار الإقتصادي بإلزام جميع الشركات المسجلة في بورصات الدول الأعضاء بالإتحاد النقدي بتعديل أسعار أوراقها المالية لتكون باليورو خلال فترة 1999/01/01م وقبل 2001/12/31 والّا أصبحت المخاطر عالية فيتم تعديل أسعار جميع الأسهم لتصبح باليورو، وتطرح إصدارات جديدة باليورو لتحل محل الأوراق المالية المصدرة سابقاً⁽⁴⁾.

(1) فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق - الآثار التجارية والمصرفية - التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م. ص63.

(2) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص63.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص152.

(4) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص64.

وفي إستطلاع للرأي بالمجلة البريطانية (Economist) 1999م إعتبرت أن العملة الأوروبية الموحدة وأسواق الأسهم الأوروبية ستعاني من التقلبات مما يضعف الإقتصاد الأوروبي، وكتبت المجلة أن

مستقبل أسواق المال الأوروبية في ظل اليورو ستكون متقلبة بسبب عاملين هما، الأول : أن حجم التجارة الخارجية لمجموع الدول المشتركة باليورو ونسبته في إجمالي الناتج المحلي سيقبل عن حصتها وهي منفردة، وأن الحكومات الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي لن يكونا قادرين على التدخل لدعم قيمة اليورو مقابل بقية العملات. أما الثاني :

أسعار الصرف التي سيؤثر تقلبها على اليورو بطريقة تجعله غير قادر على ضمان إستقرار الأسعار المحلية وهو واحد من الأهداف الرئيسية التي من أجلها تقرر إنشاء المصرف المركزي الأوروبي⁽¹⁾.

عمل صناع القرار الإقتصادي الأوروبي جاهدين على تحقيق معدلات نمو متقاربة بالدول الأعضاء بالعملة الموحدة، لأن إقتصادياتها ليست شبيهة ببعضها عملت على توحيد أسواقها بأوروبا مما ساعد على توحيد سلوك المستثمرين، وهو في مصلحة الإقتصاد الأوروبي.

ومهما يكن شكل الإتحاد فإن هناك أمران أساسيان مؤكدان هما :

1/ إعادة تكوين المحافظ الإستثمارية ليصبح بناؤها على النطاق الأوروبي.

2/ تغيير طبيعة البحوث المالية، بعد قيام السوق المالية الموحدة التي أصبحت قطر واحد أو إقتصاد واحد وطني⁽²⁾.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 153,154.

(2) صلاح الدين حسن السيبي، مرجع سابق، ص 37.

البعد الإقتصادي الدولي لعملة اليورو

إن أحد أهم الأحداث الإقتصادية بنهاية الألفية الثانية لشعوب القارة الأوروبية مولد الوحدة النقدية الأوروبية، أضفت على تجربة التكامل الإقتصادي بالنجاح في 1 جانفي 1999م لتصبح أحد رموز الدولة الأوروبية، لا ليكون اليورو مجرد عملة للتداول والتعاون التجاري بل لما يمثله في الكتل النقدية الدولية ليكون للعالم كتلتان نقديتان الدولار واليورو دون أن يقلل من أهمية وقدرة عملات قوية أخرى كالين، الجنيه الإسترليني...

المطلب الأول

أثر اليورو على الإقتصاد الأوروبي

إن اليورو العملة الموحدة الضمان الوحيد لقوة النظام النقدي الأوروبي، وما لآثر ذلك على النظام النقدي الدولي وعلى الإقتصاد بأوروبا وباقي دول العالم، بكل ما يحمله من إيجابيات وسلبيات التي تواجه الإتحاد الأوروبي.

أولا : العملة المُعولمة.

يعتبر النقد اليوم وسيلة هامة من وسائل دعم السياسة الإقتصادية للدولة لتشجيع الإدخارات والإستثمار عن طريق الفوائد أو في عمليات الإستيراد والتصدير...، وغيرها من الإستخدامات كما يمكن أن يكون النقد وسيلة دفع محلية أو يتعدى حدود الإقليم إلى مرحلة دولية، معنى ذلك بعض العملات لا تملك قوة القبول إلا من قبل الدولة التي أصدرتها تبقى في إطار التداول المحلي فقط، إلا في نطاق ضيق ومحدود مع دول الجوار تفرضها علاقات إقتصادية، بالمقابل هناك عملات أخرى لا تُرد في أية سوق أخرى كالدولار، المارك، الجنيه الإسترليني والين إضافة لليورو. وهو ما يطلق عليها العملات الدولية⁽¹⁾. لما لها من وظائف وسيلة للمبادلة، وحدة حسابية، مخزن للقيمة.

وهناك عدة شروط يجب توافرها بالعملة الدولية : (2).

- 1/ الثقة في قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في معدلات التضخم.
- 2/ الوضع الإقتصادي للدولة المصدرة ونصيبها بالتجارة الدولية وإمكانية تلافي تأثيرات الصدمات الخارجية.
- 3/ تجنب فرض قيود على أسعار الصرف وحركة رأسمال.
- 4/ وجود أسواق مالية على درجة عالية من العملة والسيولة، مما يزيد من الطلب العالمي على العملة.
- 5/ الإستقرار السياسي في الدولة المصدرة.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص ص 120,119.

(2) المرجع السابق، ص 120.

وبوجود اليورو أصبح النظام النقدي العالمي يتكون من ثلاثة أقطاب: قطب \$، قطب الين الياباني، وقطب € توصف بالعملات المعولمة لعمليها بوظائف النقود العالمية.

يجب أن تقوم تلك العملة بوظائف رئيسية: أن تكون عملة إحتياطيات دولية، تعتمد عليها معظم البنوك المركزية في كثير من دول العالم في تكوين جزء كبير من إحتياطياتها، وأن تكون وسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية العالمية، وتستخدم كوحدة حسابية ومقياس للقيمة بالأسواق العالمية وأن تكون وسيلة للتبادل في الأسواق المالية والصرف العالميين وأن تمثل نسبة كبيرة في وحدة حقوق السحب الخاصة⁽¹⁾.

يتطلب الأمر في إقتصاد البلد المصدر للعملة المعولمة مجموعة خصائص من حيث قوته السياسية عالميا وحجمه الإقتصادي (يأخذ مكان من أمكنة الصدارة بالسوق الإقتصادي العالمي) وحصّة مشاركته في التجارة العالمية ومساهمته بالإستثمارات العالمية وتأثيره على الإقتصاد العالمي. فكلما كانت حصّة البلد المصدر للعملة المعولمة بالتجارة أو الإستثمارات العالمية، تأثير فعال على الإقتصاد العالمي زاد الطلب على العملة بكميات كبيرة، لتوفر الثقة والتأثير على التضخم.

ويمكن أيضا أن نصف العملة بأنها معولمة، بتوفر أسواق مالية متحررة واسعة وعميقة في البلد المصدر للعملة، فالأسواق المالية المتطورة تساهم في زيادة الطلب الدولي والعالمي على عملة البلد الذي تتوافر فيه أسواق مالية من هذا القبيل⁽²⁾.

ثانيا : آثار اليورو على أداء الإقتصاد الأوروبي.

من البديهي أن اليورو مهم للإقتصاد الأوروبي والعالم، وهوما آلهُ ليكون منافس الدولار فحقق العديد من الإنجازات التي كانت عند مستوى إقتصاديات البيت الأوروبي.

1- أثر اليورو على الإقتصاد الألماني.

بعد أن تحققت الوحدة الأوروبية من خلال إتفاقية ماستريخت 1992م وقيام الإتحاد الأوروبي وإنشاء عملة موحدة ومصرف أوروبي واحد، وللدور الرئيسي للمستشار الألماني (هيلموت كول) الذي عمل على مدى إثني عشرة عام لإقامة الإتحاد الإقتصادي والنقدي وطّرحه شعار البيت الأوروبي الموحد لسنوات طويلة لتقوية أوروبا، وبفضل سياسته ألغيت التعريفات الجمركية ووضعت ألمانيا في عهده إمكانياتها في سبيل تحقيق تقارب ثلاثي بين: برلين، لندن، باريس.

إن الإقتصاد الألماني ثالث إقتصاد عالمي وتتحكم ألمانيا في ثلث الإنتاج العالمي في مجال الإقتصاد الأوروبي، كما تفقد صادراتها المتوجهة معظمها إلى أوروبا إقتصاد البلاد، وأنها الأولى من حيث معدلات التصدير تبلغ بالمتوسط السنوي 400 مليار \$ كما حققت نمو جيد بالنواتج القومي الإجمالي بلغ 2,2% ولم يتجاوز العجز الحكومي 2,7% من الناتج القومي الإجمالي سنة 1998م⁽³⁾.

(1) شبير عبد الله الحارزي، مرجع سابق، ص 3.

(2) المرجع سابق، ص 4.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص 125.

ومن أجل تسهيل الطريق لليورو عملت ألمانيا على معالجة قضايا الضرائب وعلاقاتها بالسياسة الإجتماعية وسياسة البيئة (تعبيد الطرق للمشاريع)، ولمصلحة البيت الأوروبي الموحد أكد الإشتراكي (جيرارد

شيرودر) ضرورة إنضمام بريطانيا إلى قطار الوحدة النقدية إضافة إلى ضلعي القوة فرنسا وألمانيا ليكتمل المثلث.

بعد أن أصبح اليورو حقيقة واقعة تحسنت أوضاع البلاد، حيث كانت ألمانيا تساهم مما ينبغي في ميزانية الاتحاد البالغة 100 مليار \$ تدفع منها ألمانيا 22 مليار \$، بينما دول كهلندا الدولة المساهمة الثانية تدفع فقط 4,5 مليار \$ لذلك طلب (شيرودر) بخفض كبير في حصة ألمانيا التي تدفعها سنويا للاتحاد، وأعلن بعد إجتماع لقادة دول الاتحاد في فيينا أوائل أكتوبر 1998م: أن المستشار الأول (هيلموت كول) تعرض للنهب 1992 عندما وافق على دفع هذه الحصة المرتفعة⁽¹⁾.

2- أثر اليورو على الإقتصاد الفرنسي.

فرنسا من الدول المؤيدة لإقامة الاتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي وشكلت مع ألمانيا قوتان دفعتا مسيرة الوحدة الأوروبية للأمام، فقد وصف الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) معارضي اليورو بأنهم: سيتحولون إلى تماثيل من الملح إذا إستمروا في الرفض⁽²⁾. وهوتعليق على الإستفتاء الذي قامت به فرنسا على إتفاقية ماستريخت التي حددت مراحل الوحدة وشروطها، وافق الفرنسيون على الوحدة جملة وكانت الجمعية الوطنية الفرنسية أول برلمان أوروبي يُقر بالوحدة النقدية. وخطوات تأسيس النظام النقدي الأوروبي لم تكن وليدة لحظة معينة أو آلية نقدية فنية بل تحققت بمبادرات إقتصادية وسياسية على رأسها ألمانيا وفرنسا - محور بون باريس -.

فقد ترابطت العلاقات الفرنسية الألمانية خلال وحدة الألمانيتين خريف 1990م، ولم يتوقع أحد أن تؤيد فرنسا هذه الوحدة التي دعمتها الولايات المتحدة وبريطانيا كما أن فرنسا إشتربت موافقة بون على التخلي عن عملتها الوطنية القوية (المارك) لمصلحة عملة أوروبية موحدة حتى توافق على توحيد الألمانيتين⁽³⁾.

وبعد عملية التوحيد شكلا البلدان ركناً قويا بالوحدة الأوروبية التي تدعم مصالح الطرفين لمواجهة القطبين الخارجيين الولايات المتحدة واليابان، وأكدت ألمانيا وفرنسا أن الإقتصاد هو الأرضية الصلبة الراسخة للوحدة السياسية دونها تكون الوحدة بلا أسس وقواعد تحميه بالرغم من صراع المصالح وتوافقهما في الوقت نفسه.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 127.

(2) سمير صارم، مرجع سابق، ص 127.

(3) سمير صارم، مرجع سابق، ص 128.

ساهمت علاقات محور (بون-باريس) على تفعيل ودفع المسيرة الأوروبية وسعت لدعم التعامل باليورو لفرض الهيمنة في (مجلس اليورو) الذي تم تشكيله من قبل وزراء مالية الدول الإحدى عشر.

3- أثر اليورو على الإقتصاد البريطاني.

أشرنا إلى أن بريطانيا تخلفت عن الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية في بداية مراحلها الأولى، بقيت على حد تعبير أحد الإقتصاديين تمثل (خميرة العكنة) بمسيرة الوحدة، يعود ذلك لأسباب سياسية ولستراتيجية أعلنت عدم قبول مشاركة الغير في سياستها النقدية وكان لها شكوك إتجاه العملة الجديدة بتأثيراتها السلبية، بأن اليورو سيحدث ضغط مستمر من حيث الضرائب المرتفعة وتمويل ميزانيات الدول الأعضاء وكيفية إنفاقها. لكن هذا الموقف واجه معارضة شديدة من أصحاب أرياب العمل الذين طالبوا في مؤتمر الصناعة السنوي إنعقد بمدينة (برمنغهام) من الأسبوع الأول نوفمبر 1998م، بحتمية إنضمام بريطانيا لليورو كما لقيت الدعم من المستشار الألماني (جيرارد شيرودر) ورئيس الوزراء الإسباني (خوسيه ماريا أزنانر) اللذان شجعا بريطانيا على الإنضمام وأشادو بدورها في أعمال الإتحاد الأوروبي ما جعل (توني بليير) رئيس الوزراء البريطاني يصرح: مستقبل بريطانيا هو في وجودها داخل الوحدة الأوروبية ولعبها دورا قائدا وجوهريا أكثر من بقائها على هامش هذه الوحدة⁽¹⁾.

ومع بداية ظهور اليورو 1999م الفعلي حصدت المنطقة مزايا بإستقرار الأسعار وتقارب أسعار الفائدة الإسمية، وإستقرار أسعار الصرف داخل نطاق الإتحاد وخفض العجز المالي ومستوى الدين العام... تعرضت الشركات الدولية التي تعمل في بريطانيا لبعض المشاكل، فقدت قدرتها التنافسية بالأسواق الأوروبية أمام الشركات التي تعمل في الدول الأوروبية الأعضاء في اليورو، ذلك لأن الشركات في بريطانيا تتحمل نفقات إضافية متمثلة في تحويلات العملات وغيرها من التكاليف غير المنظورة، وهناك تخوف من تأثر العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال إلى بريطانيا مع دول اليورو والدول غير الأوروبية، ورأى الخبراء أن الدول التي إنضمت لليورو أكثر قدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك على حساب نصيب بريطانيا من الإستثمارات الأجنبية⁽²⁾.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 131.

(2) مغاوري شليبي علي، مرجع سابق، ص 66.

ثالثا: المزايا الإيجابية والسلبية لعملة اليورو على الأداء الإقتصادي الأوروبي.

الملاحظ أن هناك تضارب في الآراء بين أوساط المراقبين للعملة الجديدة بشأن تأثيراتها على الإقتصاد الأوروبي و العالمي، منهم من يرى أنها نَدُّ قوي لل عملات الأخرى مما يحقق لها النجاحات، وفريق آخر يرى أن اليورو إذا دخل حيز التعامل سيؤثر سلبا في الحياة الأوروبية. وهو ما نحاول شرحه:

1 - إيجابيات عملة اليورو على الأداء الإقتصادي الأوروبي.

يتمثل الأثر الإيجابي المباشر للوحدة النقدية الأوروبية بتعظيم المنافسة وإعادة توزيع الدخل والثروات على مستوى إقتصاديات الدول المكونة للإتحاد الأوروبي، من خلال النقاط الإيجابية التالية :

أ/ زوال تكاليف ورسوم إستبدال عملة أوروبية بعملة أخرى، وتقدر المفوضية الأوروبية الوفرة الناتجة من إنقضاء هذه الرسوم بنحو 30 بليون مارك ألماني (16,7 بليون \$ أمريكي) إلى جانب توفير الوقت والجهد سواء الأفراد أو البنوك، أو المؤسسات وكأنها تتم داخل دولة واحدة⁽¹⁾.

أي بتحديد أسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في أسواق الإتحاد الأوروبي لن يكون الأفراد، والمؤسسات الأوروبية بحاجة إلى تبديل عملاتهم الوطنية ببعضها البعض ودفع أعباء مقابل التحويل، يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لنقودهم أينما تواجدوا داخل منطقة اليورو.

مثلا المواطن الألماني لن يكون في حاجة إلى تبديل المارك مقابل الفرنك الفرنسي عندما يذهب إلى فرنسا مقابل دفع رسوم تبديل تصل إلى 5% من قيمة المارك، كما أن المؤسسات الوطنية سوف توفر تكاليف إستبدال عملتها الوطنية لإتمام أنشطتها في دول الإتحاد الأوروبي الأخرى وهو يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من قدرتها التنافسية داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه⁽²⁾.

ب/ يؤدي دخول معظم دول الإتحاد الأوروبي إلى عضوية اليورو لإصلاحات إقتصادية وإعادة هيكلة القطاعات ونموها مما يؤدي إلى خلق المنافسة الإيجابية.

ج/ بتوحيد أسواق العمل بين دول الإتحاد الأوروبي بالإعتماد على عملة موحدة ألغى تكاليف التحويل بين العملات الوطنية وسهل عملية إنتقال رؤوس الأموال وشجع حركتها الإقتصادية، والإحتفاظ بإحتياطات من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية لم يعد وارد، كما ساهمت حركة العملة في منطقة اليورو إلى إتساع نشاط صناديق الإستثمار وشركات التأمين وصناديق التقاعد التي إنحصرت عملها في الأوراق المالية المحلية، وبتعزيز الإستثمارات والنمو السريع لإقتصاد كل أوروبا أسهم في توزيع وخلق مزيد من فرص العمل لخفض نسب البطالة بتعزيز التجارة بين الدول المشاركة في النظام من جانب، وتقليل تكلفة العمليات التجارية من جانب آخر مما يؤدي إلى تعاظم القوة الإقتصادية داخل نطاق منطقة اليورو خاصة للشركات الدولية⁽³⁾.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 227.

(2) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 55.

(3) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 229.

د/ قوة الأسواق المالية الأوروبية بسبب تجاوز العديد من المخاطر التي تنتج عن تذبذب بأسعار العملات الأوروبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق. بتجاوز هذه المخاطر يزيد التنافس بين أسواق المال الأوروبية وزيادة كفاءتها على إدارة وتوظيف رؤوس الأموال يؤدي إلى ظهور سوق كبير للأسهم والسندات الأوروبية، وذلك بدلا من وجود أسواق جديدة مستقلة في هذه الدول مما يشجع المنافسة داخل السوق بين المستثمرين⁽¹⁾. أي خلق سوق مالية ضخمة ساعد في جلب الإستثمار والودائع إلى السوق ويزيد التحول من الدولار إلى

اليورو، يمثل عامل جذب للمستثمرين من خارج دول المجموعة يماثل وينافس سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ/ دعم إستقرار سوق صرف العملة الأوروبية الموحدة من خلال عدم وجود تفاوت بين مؤشرات الأداء الإقتصادي في الدول الأعضاء بالوحدة طبقا لشروط إتفاقية ماستريخت.

و/ دفعت عملة اليورو دول الإتحاد للمزيد من تحويلات التجارة الخارجية من حركة رأسمال والعمل بين دول الأعضاء مما حسن من الكفاية الإنتاجية، أدى هذا إلى تحويل التجارة من خارج الإتحاد إلى داخله بمعنى أنها ستتحول من إستيراد بعض السلع من خارج الإتحاد إلى إستيرادها من الداخل لأنها بديل مناسب من حيث السعر، الجودة، الشروط، وتكاليف النقل وغيرها في عزز التجارة البينية لدول اليورو.

ز/ سوف يؤثر اليورو على جميع الأعمال المصرفية بالجهاز المصرفي الأوروبي مثل عمليات الدفع، إدارة الحسابات، الودائع، الأوراق المالية، ونظم الصرف الآلي، لأن البنوك الوطنية الأوروبية تعمل تحت لواء سلطة نقدية واحدة وهو البنك المركزي الأوروبي الذي يشرف على السياسة النقدية الموحدة ويقوم بمهام الرقابة على البنوك الوطنية⁽²⁾.

س/ بإستعمال اليورو في أسواق التداول بالإتحاد ساهم خاصة في أسواق الأسهم والسندات بإتساعها وزيادة السيولة نتيجة لما أتاحه اليورو من زيادة في إمكانية إستثمار الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء، خلق سوق سندات يورو ينافس أسواق سندات الدولار والين خلال فترة قصيرة، والتقارب الكبير بين عوائد السندات الأوروبية بسبب ثبات أسعار الصرف ووجود سياسة نقدية واحدة.

بإستخدام اليورو كعملة موحدة للبيت الأوروبي أثار إيجابية على الإقتصاد القاري: بإنهاء تقلبات أسعار الصرف وتحسين فوائد رأسمال، تخفيض أسعار الفائدة، تهيئة الأوضاع للإستثمارات زاد بالتدفقات، وما حققته البنوك من مكاسب جراء الوحدة... إلخ من المزايا التي جعلت هذا التقارب الإقتصادي بين الدول الأعضاء.

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 56.

(2) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 57.

رغم ما حققه اليورو من إيجابيات إلا أنه يأخذ عليه بعض السلبات على الأداء الإقتصادي الأوروبي،
نُجيز منها :

أ/ يرى البعض أن إستخدام اليورو لن يكون بقوة الدولار أوالمارك الألماني لأن معظم الدول الأوروبية لم تحقق المعايير اللازمة وأن الدول الأوروبية سيصعب عليها تنسيق سياساتها الإقتصادية والمالية مع سياساتها النقدية كما أن البنك المركزي الأوروبي سيواجه العديد من المشاكل لتنفيذ سياسته المالية لإختلاف مستويات الأداء الإقتصادي والنمو بالدول.

ب/ بالرغم من أن اليورو يعمل على توحيد سوق العمل بدول الإتحاد، إلا أن هذا الإتحاد سيُجر آثار سلبية على بعض الدول الأعضاء خاصة الدول ذات الأجور العالية كألمانيا ستهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتنافس القوى العاملة الوطنية مما يفقد بعض العمال المحليين وظائفهم⁽¹⁾.

ج/ إعتقاد بعض دول الإتحاد بأن إستعمال اليورو سيفقدها إستقلاليتها الإقتصادية خاصة سيادتها على عملتها الوطنية، والتدخل في حرية سياستها المالية والنقدية. كما أن البنك المركزي الأوروبي سيحد من حرية الحكومات الوطنية في إتخاذ السياسات النقدية والمالية التي تراها مناسبة لحل مشاكلها الإقتصادية الداخلية.

د/ يؤدي إستعمال اليورو إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (بها ضرائب عالية مثلاً)، مثل ألمانيا إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف نذكر منها: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا مما يؤدي إلى خلل في الهياكل الإقتصادية لبعض الدول الأعضاء.

هـ/ يؤكد البعض أن إستخدام اليورو وقيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه سوف يفقد الدول الأعضاء حريتها في اللجوء إلى أسلوب التمويل التضخمي تعودت الدول اللجوء إليه، لزيادة موارد الحكومات دون تحمل أي تكاليف بغض النظر عن إنخفاض القوة الشرائية للنقود الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات لصالح الحكومة⁽²⁾.

رغم الآثار الإيجابية والسلبية لليورو على الأداء الإقتصادي الأوروبي يصعب التنبؤ بدقة بالغة عن تأثيراته إلا بالتطبيق الفعلي له، وحصد منافعه أو أعبائه على إقتصاديات الدول الأعضاء أو الإقتصاد الدولي ككل أن حقيقة آثاراليورو مرهونة بإستخدامه الفعلي.

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 61.

(2) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص ص 51، 52.

المطلب الثاني

أثر اليورو على إقتصاديات العالم

إن التكتل الإقتصادي لمجموع الدول الأوروبية، وما لحقه من توحيد عملتها جسد طموحات قائمة منذ زمن، هدفت للإستقرار النقدي والإقتصادي بتقارب مستويات الأداء والنمو بالدول الأعضاء، الأثر الأهم للعملة الجديدة على الإقتصاد الأوروبي. أما عن أثرها على الإقتصاد العالمي فقد تضاربت النقاشات على

مستوى العالم بشأن أثر العملة على النظام النقدي العالمي وعلى إقتصاديات الشركاء التجاريين للإتحاد الأوروبي، والدولار الأمريكي المنافس القوي للعملة الأوروبية.

أولا : أثر اليورو على الإقتصاد الأمريكي.

رغم تخوف الأمريكيين من اليورو إلا أنهم يرون أن اليورو سوف يؤثر على الدولار ويحد من هيمنته على الإقتصاد العالمي بالأجل الطويل من خلال:

01 التجارة الدولية: إن تأثير اليورو في حركة التجارة الدولية سيرتفع لقيام دول الإتحاد بتسعير صادراتها به، وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو خاصة من الدول التي يعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها التجاري كدول شرق أوروبا، الدول العربية، دول إفريقيا...

ويرى خبراء معهد البحوث الإقتصادية في ميونيخ بألمانيا أن اليورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية، خاصة تجارة السلع الصناعية لإحتلال الإتحاد الأوروبي المركز الأول في تجارتها بالعالم، أما حركة التجارة الدولية للمواد الخام يظل الدولار المسيطر عليها ويتم أساسا تسعيرها بالدولار لسيطرة الشركات الأمريكية على معظم إستثمارات وتجارة هذه المنتجات في السوق العالمي⁽¹⁾.

02 الودائع والإستثمارات: النمو المتزايد لحركة اليورو زاد ثقة المودعين والمستثمرين به، وأدى لزيادة حجم الودائع والإستثمارات باليورو، بدلا من فتح حسابات بالدولار مما أثر على العمليات المالية الدولية، ويؤكد الخبراء أن نصيب اليورو من حجم الودائع العالمية يصل إلى 30% بدلا من 14% التي تمثلها عملات الدول الأوروبية على حساب تراجع نصيب الدولار 10%⁽²⁾.

ثانيا : أثر اليورو على الإقتصاد الياباني.

سيتأثر الإقتصاد الياباني بظهور اليورو كباقي إقتصاديات العالم، وتأثر اليابان سيكون غير مباشر لضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان والإتحاد الأوروبي، غير أن تجارة اليابان مع الإتحاد ستزيد من القدرة التنافسية للسلع الأوروبية بالسوق الياباني، ويرفع ذلك حجم صادرات الإتحاد إلى اليابان، وسينعكس على الميزان التجاري الياباني.

(1) مغاوري علي شلبي، مرجع سابق، ص 85.

(2) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص 99.

أدى نجاح اليورو إلى جذب الودائع ورؤوس الأموال فتحوّلت العديد من الودائع من الين إلى اليورو، كما تراجع طلب العالم على الين كعملة للإحتياجات الدولية، وقامت العديد من الشركات اليابانية بفتح فروع لها داخل الإتحاد الأوروبي لغزو الأسواق الأوروبية من الداخل للإستفادة من مزايا الإستثمار في هذه الدول.

ثالثا : أثر اليورو على إقتصاديات العربية.

إن إصدار اليورو أحدث أثارا عميقة لم تقتصر على الدول الأعضاء بالإتحاد فقط، بل شملت العديد من مناطق العالم منها الدول العربية بإعتبارها شريك تجاري أساسي لدول المنطقة.

و تعامل الدول الأوروبية بعملة موحدة سيدفع الدول العربية إلى التعامل في ميدان التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية بعملة اليورو، وسيقلل من إحتياجات الدول العربية من الدولار وغيره من العملات الدولية الرئيسية كإحتياطات نقدية تستخدم في تسوية المعاملات التجارية الدولية⁽¹⁾.

كما توجهت الدول العربية إلى زيادة إستثماراتها بدول الإتحاد وكانت البنوك أحد الوسائل، ولتوسيع سبل التعاون تم إقامة مصارف عربية أوروبية مشتركة تركزت معظمها بلندن حيث يوجد بالإتحاد الأوروبي ما يزيد عن 125 مصرف عربي منها 80 مصرف بلندن أدى لزيادة التشابك الإقتصادي بين الطرفين⁽²⁾. من هذا تلجأ معظم البنوك المركزية العربية للإحتفاظ بإحتياطات من اليورو مما يعني زيادة طلب اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية، كذلك الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال العربية نحو الإتحاد للإستفادة من مزايا وإيجابيات السوق الموحدة لإنعدام تكاليف التحويل بين العملات والعوائد المرتفعة على الإستثمار. ويبقى وارد لجوء الدول العربية إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الإتحاد الأوروبي لأنها تستورد من أوروبا.

والمعروف أن حجم التجارة الدولية بين الدول العربية وأوروبا كبير مقارنة بقية العالم، يُتوقع أن يؤثر اليورو على حجم تلك التجارة وتنوعها بين الدول الأعضاء كما سيتأثر ميزان المدفوعات العربي بسبب السياحة العربية لأوروبا والعكس، كذلك يتم تقويم الديون الدولية على الدول العربية لصالح الإتحاد النقدي الأوروبي من العملات النوعية إلى اليورو وهو ما يقوم به البنك المركزي الأوروبي⁽³⁾.

(1) صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق، ص 42.

(2) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 94.

(3) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص ص 138, 139.

المطلب الثالث

أثر اليورو على الإقتصاد الجزائري

لعبت التطورات الخارجية دور كبير في إنعاش الإقتصاد الجزائري بسبب سيطرة عائدات صادرات الغاز والبتترول التي تساهم بـ 97% من العائدات بالعملة الصعبة وكذى بنسبة 2/3 تقريبا من موارد الميزانية، وهذه التبعية جعلت الإقتصاد مهددا بالصدمات الخارجية خاصة تطویر أسعار المحروقات وتلك غير مستقرة المتعلقة بالدولار⁽¹⁾.

ومع ذلك يشير التقرير السنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي أن الجزائر حافظت على التوازنات الإقتصادية الكبرى منذ اعتماد برامج الإصلاح الهيكلي، وضرورة إعادة النظر في السياسة النقدية والجبائية للتخفيف من التضخم، ويشير التقرير إلى ضعف في النمو الإقتصادي الفعلي خارج نطاق المحروقات بإستثناء القطاع الفلاحي. لكن تظل العائدات مرتبطة أساسا بالمحروقات، ونسبة البطالة لاتزال 23%، أما على مستوى نمو الناتج المحلي الخام الفعلي قدر من صندوق النقد الدولي 4,5% سنة 2004 مقابل 4,4% 2005، وعن مستوى أسعار الإستهلاك حسب تقديرات هيئة بريتون وودز قدر 5,4 % 2004 مقابل 2,6 % 2003 و 4,5 % 2005⁽²⁾.

يُعد الإتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بداية التسعينات الذي نجم عنه برنامج التصحيح الهيكلي إستنادا إلى إتفاق ستاندباي الإنتقالي 91-1992م ثم إتفاق التمويل الموسع الذي إنتهى العمل به مع إنتهاء برنامج التصحيح الهيكلي 1998م، اعتماد تحرير العملة الجزائرية الدينار أثر على الإقتصاد المعتمد على المحروقات⁽³⁾.

وشكلت الجزائر إحتياط صرف من خلال سعر المرجعي \$19 للبرميل الواحد للنفط، ساهمت هذه الفوائض في تكوين سيولة نقدية أكثر 90% من عائدات المحروقات وقرابة 10% من عائدات الإستثمارات الأجنبية وإحتياط الذهب وحقوق السحب الخاصة. ويقوم بنك الجزائر بتسيير الإحتياط الذي يتكون من 50% € و 50% \$ وقامت الجزائر بين 2004/2003م بشراء اليورو لدعم الإحتياطي وتقادي تأثيرات تراجع قيمة صرف الدولار مقابل العملة الأوروبية⁽⁴⁾.

كما سجلت العملة الأوروبية الموحدة الأورو أدنى مستوى لها منذ 99م مقابل الدولار مما ساهم في تدعيم العملة الأمريكية، إذ بلغت قيمة صرف الأورو \$1,1812 متراجعا عن مستواه القياسي السابق المسجل 99م قدر \$1,837 . وبفعل فقدان € لنسبة 13% من قيمته منذ نهاية 2004م كان يقدر \$1,36

(1) عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الإقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999 ، ص ص 92، 93.

(2) مقتبس من www.elkhabar.com تاريخ الإطلاع: 05/10/13م بتوقيت: 22:15. مقالة ل: ص.حفيظ. «صندوق النقد الدولي يؤكد ضرورة الإسراع في الإصلاحات والخصوصية». (4208 : 04/10/04م). ص 2.

(3) كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: «تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق»، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998م، ص 103 ومابعدها.. (بتصرف)

(4) ص.حفيظ، «الجزائر وإحتياطات الصرف»، جريدة الخبر، (4537 : 05/10/27م)، ص 6.

دلّ على أن السلع الأوروبية ستصبح أقل غلاء، وأول نتيجة هو تراجع قيمة المواد الأوروبية المصدرة وهو المصدر الأول لواردات الجزائر، وتقلص قيمة الصرف يتيح للجزائر تسجيل أرباح فيما يتعلق بعائداتها وصادراتها من المحروقات المقدرة بالدولار، وتفقّد الجزائر مع تقلبات الصرف بين 1,3 إلى 1,7 مليون \$ سنويا كذلك تراجع قيمة المديونية المقدرة باليورو 35% من حجم الديون الكلية.

ويظل الإقتصاد الجزائري بطبيعة بنية تجارته الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60% إستيرادا و تصديرا وقيمة الديون الخارجية المقدرة بالعملة الأمريكية قرابة 40% يعاني من تأثير كبير نتيجة تقلبات الصرف بين € و \$،

كما تتأثر العملة الجزائرية بالإرتفاع أو التراجع المستمر لليورو حيث تخسر الجزائر ما قيمته 500 إلى 800 مليون \$ سنويا جراء تقلبات صرف \$ مقابل € خاصة مع إرتفاع قيمة الواردات إلا أن الإرتفاع الحاد لقيمة € مقابل \$ منذ سنتين بمعدل يتراوح 10 و 20% حيث تراوح سعر صرف € مقابل \$ ما بين 1,19 إلى 1,25 \$ كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية كان له تأثير على إستيراد العديد من المواد الغذائية أو مواد التجهيز أو تسجيل تراجع لقيمة العملة الدينار أو خسائر بالعائدات⁽¹⁾.

وعلى ضوء هذه التطورات فالإقتصاد الجزائري من بين الإقتصاديات المرتبطة عضويا بالتجارة الخارجية وإستفاد إقتصادها من الفوائض المالية المتأتية من إرتفاع أسعار المحروقات.

(1) ص. حفيظ، « الأورور يتراجع إلى أدنى مستواه منذ 99م»، جريدة الخبر، (05/11/06:4544م)، ص.6.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم نماذج التكتل الإقتصادي الذي أنشئ رسميا بموجب معاهدة روما 1957م، واتسمت عملية التكامل أو الاندماج الأوروبي بالتركيز على التكامل بالجوانب الإقتصادية إعتمدت

على التفاوض واتفاقات طويلة الأمد بين الدول الأعضاء التي بدأت بالست وصولاً إلى خمسة وعشرون دولة عضو... ولا يزال الرقم مفتوح.

سعى قادة صناع القرار الأوروبي بعد كل اللقاءات والتطورات التي حدثت لبحث الخطوات التي تم بموجبها تطوير المجموعة الأوروبية وتحقيق شعار الوحدة مع إتفاقية باريس 1952م لتأكيد الهوية الأوروبية المجتمعة لم تأت بمحظ الصدف مرت بحلقات من الوحدة تحكمها دوافع أمنية، إقتصادية، وسياسية ولتجاوز العقبات والمشاكل لتحقيق الذات الأوروبية على المستوى الداخلي والخارجي، قررت التوحد أكثر بإنشاء نظام إتحاد نقدي يجمع بينها لتعزيز الإستقرار الإقتصادي والنقدي لمجابهة الإضطرابات التي تعترض أسواقها المالية والنقدية.

ومن أهم مراحل تطوير النظام النقدي الأوروبي تاريخ 99/01/01م، بدء التعامل بالوحدة النقدية الأوروبية الموحدة اليورولإثنى عشر دولة أكثر القرار الجماعي التاريخي. والتعامل باليورو أحدث نهضة إقتصادية جديدة بالإتحاد الأوروبي وخلق نظام نقدي دولي أكثر توازن له دور فاعل بالمعاملات التجارية الدولية، وبالتجارة البينية داخل منطقة اليورو، والتأثير الفاعل للعملة على الأسواق المالية والنقدية أوفىما يتعلق بنسب إحتياطات النقد الدولي الذي أصبح يشكل عملة إحتياط نقدي عالمي، عكس بذلك موازين القوى وظهر كند للعملة الدولية المهيمنة على الإقتصاد الدولي الدولار الأمريكي

أراد المجتمع الأوروبي من خلال العملة الموحدة أوروبا مسيطرة على تحديات العولمة داخليا وخارجيا خاصة بالأثر الذي تضيفه على الإقتصاد الدولي بالتعامل بها في مختلف الإقتصاديات العالمية مع وجود عملات قوية، الين الياباني والعملات الأخرى وعلى الدولار الأمريكي المنافس القوي لعملة اليورو، كذلك أثره على الإقتصادات العربية منها الإقتصاد الجزائري مرهون بمدى فاعليته لإقتصادهم. ويعتبر الإتحاد الأوروبي مع عملته اليورو السبيل الأمثل للتكامل عمل على تحقيق الإستقرار بدوله الهدف الأسمى، وبتطلعات ما بعد الحاضر لتتجلى النتائج الإيجابية بإضفاء التعاون والمشاركة مع دول أخرى.

ولبحث طبيعة التعاون والتكامل الإقتصادي الأوروبي مع العالم يتطرق الفصل الموالي إلى نموذج الشراكة الأوروبية - المتوسطية وما شجع قيام مثل هذا التعامل الإقتصادي غير حدودي.

الفصل الثاني

اتفاقية الشراكة الأوروبية الوسطية

تمهيد :

إن منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، تعتبر منطقة حدود للإتحاد الأوروبي لذلك فلا عجب أن المنطقة تحظى بدرجة عالية من إهتمامات الإتحاد الأوروبي، وجاء إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية بمثابة برنامج للإتحاد ينظم علاقاته وارتباطاته بدول المتوسط لتأمين حدوده الجنوبية وتكوين تجمع إقليمي أوروبي متوسطي ينمو في المستقبل بشكل أفضل.

تعمل فيه التجارة بحرية دون عوائق، ومن خلال مساعدة جنوب المتوسط على تطوير إقتصاداتها وإدخال الحداثة بالتكنولوجيا لصناعاتها، وتطوير مواردها البشرية الهائلة.

سيحقق الإتحاد الأوروبي بذلك هدف من أهم أهدافه السيطرة على الهجرة من الجنوب المتوسطي إلى أوروبا وذلك بتهيئة ظروف أفضل للعمالة لتوفير الإستقرار في بلادها.

ولتحقيق أهداف الشراكة يحرص الجانبان على أن يشمل الحوار الأوروبي المتوسطي كافة المجالات، والنواحي الإجتماعية، الثقافية، حقوق الإنسان، وحتى الخلافات العقائدية والدينية، لتكون الشراكة مبنية على الفهم المتبادل إلى جانب الإعتبارات الأمنية، السياسية، والإقتصادية.

فما هو منطلق المنظور الأوروبي للشراكة الأوروبية المتوسطية، وما العلاقات المتميزة مع الدول المتوسطية ؟

ولتصور الإجابة على هذه التساؤلات نعالج العناصر التالية :

- إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.
- الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية.
- البعد المالي في إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول

إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

يتميز الإقتصاد العالمي اليوم بالتزايد والتنامي الكبير لمحاولات الدول التكامل فيما بينها، من منطلق الإنفتاح الإقتصادي والتجاري من أجل إيجاد الحلول للأزمات المالية والإقتصادية التي تعاني منها الدول. ولضمان نجاح هذه المحاولات سعت كثير من الدول إلى إقامة علاقات تعاون وتبادل بين الإقتصاديات لتحقيق المنفعة المشتركة.

المطلب الأول مفاهيم الشراكة

تسعى الدول جاهدة للوصول للتنمية الإقتصادية وصاحب هذا السعي جملة من مبادئ وأسس التعاون والشراكة في عدة ميادين أساسية، ولمصطلح الشراكة مفاهيم متعددة، نقتصر منها :
تعتبر الشراكة طريقة متبعة لتكثيف التعاون والجهود لتحقيق المزيد من النشاط، لذلك يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن يتم على أساسها تحقيق هذه الأهداف التي تسعى لها الشراكة.
- هي حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي سواء كانت المشاركة في رأسمال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا حيث يُتيح للطرف الأجنبي المشاركة بإدارة المشروع⁽¹⁾.
نفهم هنا: أن الشراكة هي طريقة أو منهج للتعاون والتقارب وإحداث تغييرات بالمؤسسات الإقتصادية مهما كان نوعها لإنجاز مشروع وفقا للوسائل والإمكانات التي تمتلكها، بالحفاظ على مصلحة الطرفين.
- سعي الدول لإقامة شراكات أو إتفاقيات للتبادل الحر مع دول متطورة من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والإستفادة من التكنولوجيا (أي إستيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الإستثماري وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي⁽²⁾.
يمكن القول أن إنشاء هذا النوع من التبادل الحر يحقق مزايا إقتصادية للمنطقة فهي تعتبر تكتلات مابين الدول متفاوتة مستوى الأداء بالنمو الإقتصادي للإستغلال المشترك للموارد المتاحة لهذه الدول.
- هناك من يعتبرها تغير بالوضع الدولي، تسعى أوروبا لإمكانية إعادة التوازن في علاقاتها بين العرب، وهو مصطلح جديد يتماشى وطبيعة المرحلة حتى تشعر البلدان العربية ومثيلاتها بالعالم الثالث يمكنها أن « تشارك » الدول الكبرى بقضايا عديدة سياسية، تنموية، وتعاونية... لتفوقها الإقتصادي والمعرفي،

(1) محمد يعقوبي، لخضر عزي. « الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الإقتصادية ». مقتبس من :

www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp/num=2197&typ=else تاريخ الإطلاع 04/12/16م. بتوقيت 21:35 الجزائر.

(2) دربال عيد القادر، زايري بلقاسم، «تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر»، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد الأول، 2001م، ص2.

التكنولوجي، الثقافي، والإعلامي دون ضغط فيحصل حل المشاكل التي تربط الطرفين⁽¹⁾.
إن المرحلة الراهنة تفرض نظام الشراكة الذي يعد سبيل للتعاون في إطار جديد للعلاقات الإقتصادية، تقدم من خلالها أوروبا مساعدات للبلدان التي تعاني من عدم الإستقرار. غير أن هذه المساعدات ليست بالفعالية

ولا تعني تحقيق التوازن بين الطرفين عند التعاون والتعامل، فهم يريدون فرض منطقهم السياسي في إطار الشراكة⁽²⁾.

- يعرفها الإقتصادي فتح الله ولعلو في كتابه: «الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية» ص 79 كما يلي: العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصلحة المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة⁽³⁾.

أي هي شكل من أشكال التعاون المبني على أساس علاقة ثقة لتحقيق مصلحة بين طرفي الشراكة . حسب التعريفات يمكن تصور الشراكة : أنها تنظيم أو إتفاق تعاون بين طرفين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات لتقريب سياسات الأطراف كونها وسيلة هامة للإستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة وتحقيق مصالح متبادلة للدول، تتجسد فعاليتها أكثر بالتقليص في تكاليف الإنتاج وإستقطاب رؤوس الأموال واكتساب المهارات التقنية الإدارية والتنظيمية، كذا توفير المناخ الإستثماري وإعداد البنى التحتية الضرورية، تعمل على تحفيز الشريك الأجنبي المساهمة لتحقيق بعض الأهداف التنموية.

المطلب الثاني

أهم أشكال الشراكة

تعد الشراكة الوسيلة المفضلة للإستفادة من التطور التكنولوجي الجديد، مما يعني التحكم بالأسواق الجديدة للعمل على تطورها ومراقبتها للوصول إلى درجة عالية من المنافسة للتطور السريع للإقتصاد الدولي بفعل إنخفاض وتقلص تكاليف النقل والاتصال نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة بظهور شبكة الإنترنت تعتبر وسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول.

نميز أشكال عديدة للشراكة نذكر منها: الشراكة الصناعية، الشراكة التجارية والمالية، الشراكة الخدماتية، والشراكة في المناطق الحرة (أي الشراكة الأورومتوسطية) .

أولاً - الشراكة الصناعية: الغرض منها للدول المستقبلة هو إكتساب خبرات جديدة ونقل التكنولوجيا الحديثة بإستعمال أمثل لمواردها المختلفة، أما للدول المصدرة للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي فالهدف الأساسي يتمثل في إقتحام أسواق جديدة وتطويرها وترويج منتجاتها عن طريق هذا النوع من الشراكة⁽⁴⁾.

(1) محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، طبعة أولى، ليبيا، 2000م، ص 126.

(2) محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 124

(3) تشام فاروق، «أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار»، الندوة الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل

الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 9،8 ماي 2004، ص 2.

(4) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 2.

ثانياً - الشراكة التجارية والمالية: معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق والحصول على التكنولوجيا الخارجية وممارسة الأعمال التجارية للتحكم بهذه الإستثمارات لإكتساب حسن التصرف والخبرة، بذلك ينقسم المردود المالي بين المتعاملين.

ثالثا - الشراكة الخدمائية: إن عامل التقارب والقاسم المشترك بين (المورد-المصدر)، (البائع-المشتري) يقوم على نوعية المنتج واحترام مدة التسليم وتوفير المنتج.

والشراكة تسعى لإنشاء التعاون بين المستورد والمصدر، حيث أن المصدر يلبي حاجيات الأول بأفضل الطرق التسهيلية ومنحه فرصة الاستفادة من التسهيلات لمواصلة المصلحة المشتركة القائمة على التبادل المتكافئ الذي يخدم الطرفين إنطلاقا من نوعية العلاقات القائمة بين الشركات⁽¹⁾.

رابعا - أما الشراكة الأورومتوسطية: تعد موضع إهتمام الخبراء والباحثين لما لها من أهمية مؤثر على مستقبل الدول المتوسطية، وموضوع الشراكة هذه هو مشروع أوروبي ظهر نتيجة :

0)تفاهم النظام الرأسمالي العالمي خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي والإعتقاد أن المستقبل هي الرأسمالية.
0إصرار إسرائيل على تعديل معادلة الأرض مقابل السلام لتتخلى إسرائيل عن جزء من الأرض العربية المحتلة مقابل التعاون والتكامل الإقتصادي معها من قبل بعض الأقطار العربية أو أغلبها⁽²⁾.

وعقد مؤتمر برشلونة 1995م الذي جسد المبادئ العامة التي تقوم عليها الشراكة الأورومتوسطية، ويعتبر إعلان برشلونة إطار للتعاون الأورومتوسطي، لتحديد أهداف عامة للتعاون هي:
1/ الإسراع بعجلة النمو الإقتصادي والإجتماعي الدائم وتحسين ظروف الحياة لإزالة الفوارق أوحثى النقص منها.

2/ تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي بإقامة مشاريع إقتصادية ومالية، كما أعطى إعلان برشلونة أهمية للإعلان ولدعم دور المجتمع المدني ولتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات، وبهذا الصدد إتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل المنطقة⁽³⁾.

3/ إيجاد مجالات أوسع لصادرات الإتحاد الأوروبي من سلع وخدمات في المنطقة نظرا لأن دول المنطقة لا تنتج إلا الموارد الأولية والخامات وجميعها تصدر إلى أوروبا دون قيود.
4/ وقف الهجرة إلى أوروبا أو الحد منها بإعتبار أن الشراكة ستعمل على التنمية والإزدهار في البلدان المتوسطية لأن توظيف هؤلاء في مناطقهم يحد من النزاع الإجتماعي الذي يثيره المهاجرون في العلاقات الإجتماعية الأوروبية.

5/ وقف إنتشار الأصولية الإسلامية تحت شعار ما يسمى: إرهاب، وحماية أمن إسرائيل.

6/ تقديم مساعدات مادية لتطوير الخبرات الفنية وتطوير قطاع الإنتاج حيث تصبح قادرة على إستهلاك

(1) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 3.

(2) محمد يعقوبي، لخضر عزي. مرجع سابق، ص 6.

(3) محمد يعقوبي، لخضر عزي. مرجع سابق، ص 7.

السلع الأوروبية المتطورة، فكلما زادت درجات التخلف عجزت دول الجنوب عن إستيراد التكنولوجيا من أوروبا⁽¹⁾.

فالنظام الإقتصادي العالمي يفرض استخدام الدول كل طاقاتها لمواجهة المنافسة محليا ودوليا، وباعتبار الشراكة عامل مساعد مهم للتعاون، يترتب عنها آثار:

- 1- رفع مستوى دخول المؤسسات الإقتصادية بفعل المنافسة.
 - 2- وضع حد للتبعية الإقتصادية بإستغلال الدول مواردها والعمل على تطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات بفعل التكنولوجيا المتقدمة، ويطور إمكانات الصيانة.
 - 3- إمكانية الدخول إلى الأسواق العالمية الجديدة وتعلم التقنيات الحديثة في التسويق والتجارة الخارجية.
 - 4- أثر الشراكة على الإستثمار:
- أ) عامل لتنشيط ودفع الإستثمار الأجنبي ويحيط المؤسسات الإقتصادية بكل المستجدات العالمية.
- ب) تحقيق تنظيم تسييري بمعرفة متطلبات السوق.
- ج) الحصول على التكنولوجيا الجديدة لتقليل التكاليف الإنتاجية والحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية.
- 5- أثر الشراكة على التجارة:

- أ) إقامة منطقة تجارة الحرة خلال مدة محددة لا تتعدى 2010م للمنتجات الصناعية.
- ب) إن إزالة التعريفات الجمركية يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوروبية لا قدرة لها على التكافؤ، مما يعني إفلاس عدد كبير من الشركات العربية.
- ج) كذلك إزالة التعريفات الجمركية تضعف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما يفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى إتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية⁽²⁾.
- 6- أثر الشراكة على التكامل العربي:

- أ) حركة الإستيراد والتصدير تكون لصالح السلع الصناعية العربية لأنها كانت محرومة من الدخول سابقا إلى الإتحاد الأوروبي، و وفق أسس الإتفاق تدخل سلع الوطن العربي مع الإتحاد دون عقبات.
- ب) سوف يؤدي المشروع لزيادة البطالة لأن الأوروبيون يقترحون إعطاء صلاحيات للقطاع الخاص (الخصوصية)، وإعادة ترتيب علاقات الإنتاج بما يخدم الليبرالية الإقتصادية، كذلك دخول السلع الأوروبية بأسعار رخيصة سوف يخفض حجم التصنيع وتطور الصناعة الوطنية⁽³⁾.

(1) علي كنعان، «الإقليمية الجديدة والمفتوحة: الأوسطية والمتوسطة»، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية. القاهرة ومركز الدراسات، دمشق، 2004م، ص 88.

(2) محمد يعقوبي، لخضر عزي. مرجع سابق، ص 8.

(3) علي كنعان، مرجع سابق، ص 89.

7- أثر الشراكة على الدول الصناعية في أوروبا:

- أ) إتاحة فرص جديدة للتسويق نحو أسواق إستهلاكية، وإنقاص هجرة عمال دول المتوسط إلى أسواق أوروبا.

ب) ضمان الموارد الأساسية من الطاقة وخاصة الغاز الذي يعتبر أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية، بالمقابل تهدف دول حوض المتوسط الجنوبي جلب رؤوس الأموال لإنعاش إقتصادياتها.

المطلب الثالث

دوافع الشراكة بين دول الاتحاد ودول حوض البحر المتوسط

ما يُمز الشراكة الأوروبية المتوسطية هو الإطار المزودج للاتفاقيات، الذي سجل منذ تطبيقه في برشلونة 1995م إهتمام كبير حاول من خلاله دعاة الشراكة إلى تطويرها بشكل متوازن بالتنفيذ التدريجي للجوانب الثلاثة لبيان برشلونة، مما يضمن تقدم متوازن للشراكة.

ترجع دوافع إقامة هذه الشراكة:

أولا : الشراكة السياسية والأمنية.

- 1/ تركز المحور السياسي في مشروع الشراكة حول أساليب إستيتاب الأمن والإستقرار في حوض المتوسط.
- 2/ تحقيق الأهداف المشتركة في مجالي الإستقرار الداخلي والخارجي بما فيها دولة القانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان، منصوص عليها ببيان برشلونة 1995م والتركيز على تعميق ومتابعة الحوار السياسي⁽¹⁾.
- 3/ العمل على إعداد ميثاق السلام والإستقرار بالمنطقة الأوروبية المتوسطية منها قضية السلام بالشرق الأوسط .

- 4/ تتطلع الدول السبع والعشرون المشاركة إلى تكثيف الحوار السياسي فيما بينها على أساس مجموعة قيم ومبادئ كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان، وعدم اللجوء إلى القوة، حل النزاعات سلميا والسيطرة على التسلح وعلى إنتشار الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل، والعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة، محاربة المخدرات، الإرهاب، والجريمة المنظمة⁽²⁾.
- 5/ إلزام الدول بإرساء علاقات حسن الجوار فيما بينها، ومساندة جهود التكامل الإقليمي لأهميتها لإستقرار المنطقة وتوحد الدول المشاركة بدراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التي يمكن تبنيها بطريقة جماعية⁽³⁾.
- 6/ التأكيد على أهمية إحترام الحريات الأساسية لضمان الإستقرار بالمتوسط.

(1) مقتبس من: www.euromedrights.net/arabic/arabisk.html تاريخ الإطلاع: 05/04/23م. بتوقيت 22:40 الجزائر.

(2) محمد صالح المفسر، «الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية»، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول: العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 1997م، ص ص 126، 127.

(3) أسامة المجنوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001م، ص 167.

ثانيا : الشراكة في المجال الاجتماعي، الثقافي، والإنساني.

- 1/ الهدف منها تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية لضمان تطور العلاقات الاجتماعية بتحقيق مثل هذا التقارب بين شعوب الإقليم.
- 2/ تركيز على بعض المشاكل الأساسية أهمها: البطالة ومحاولة إيجاد فرص عمل محلية خاصة.
- 3/ العمل على تطوير التعاون الإقليمي في بعض قطاعات الشراكة الخاصة بالمجال الاجتماعي، الثقافي، والإنساني من خلال إعداد الندوات والإجتماعات (مثلا: حوار التراث الثقافي في 22، 23 مارس 1996م بعمّان

حول التراث كعامل للتطور الدائم وكيفية الحفاظ عليه)، كذلك مؤتمر حول العلاقات بين العالم الإسلامي وأوروبا أيام 13,10 جوان 1996 م عَمَّن كذلك... (1).

4/ الحد من التدفق المتتالي لموجات الهجرة غير القانونية من دول الجنوب إلى دول شمال بحر الأبيض وإحتمالات تفاقمها، حتى أصبحت من أهم موضوعات الساعة التي تثير العديد من ردود الأفعال والتصرفات المختلفة، لذا أرادت أوروبا وضع برامج محلية للتدريب المهني.

5/ التعاون لتخفيف الهجرة عن طريق برامج تأهيل واتخاذ تدابير لقبول المواطنين الذين هم في وضعية غير قانونية.

6/ جاءت الإشارة إلى الأبعاد الثقافية في القسم الثالث من إعلان برشلونة بعنوان: «شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية، والإنسانية تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية». أي الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية تشكل عامل رئيسي في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل (2).

7/ إبراز أهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية واندماجها بالمجتمع والإتفاق على ضرورة مكافحة العنصرية والتطرف وكراهية الأجانب والإرهاب، والإهتمام بتنظيم الهجرة والسيطرة عليها والنظر في مسألة التعاون القضائي والبحث العلمي (3).

ثالثا : الشراكة الاقتصادية والمالية.

1/ ترجع أسباب الشراكة في مجالها الإقتصادي والمالي إلى تحقيق هدف بناء منطقة إزدهار متقاسمة بتعميم فوائدها على كل الشركاء بتنمية كافة القطاعات.

2/ ضرورة زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات وتشجيع التعاون بين الشركات والمؤسسات وتوفير البيئة والإطار القانوني اللازم لذلك.

3/ إلترمت دول الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة مالية 4,685 مليار إيكو (حوالي 31 مليار فرنك)، للفترة 95م - 1999م، تضاف إليها قروض ومساهمات مالية ثنائية بين الدول الأعضاء (4).

(1) مقتبس من: www.euromedrights.net. مرجع سابق.

(2) وفاء الشربيني، «ملئقيات البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية»، من خبرات حوار الحضارات: أعمال الندوة المعقودة 31,30 أكتوبر 2002م. برنامج حوار الحضارات، القاهرة، 2003، ص 72,73.

(3) أسامة مجذوب، مرجع سابق، ص 68.

(4) محمد صالح المفسر، مرجع سابق، ص 127.

4/ التأكيد على أهمية التطور الإقتصادي والإجتماعي المستديم والمتوازن لتحقيق هدفهم مع الأخذ إعتبارا درجات التنمية المختلفة واعطاء نفحة جديدة لإنشاء منطقة أوروبية متوسطة للتبادل الحر على أن تكون 2010م التاريخ المنشود في إطار المنظمة العالمية للتجارة (1).

ومن أجل تسريع وتفعيل عملية الشراكة بصفة ناجحة ونشيطة:

أ) العمل بصفة منتظمة وناجحة لتشجيع الإستثمارات الخاصة بالمنطقة بما فيها التمويلات الخارجية المباشرة خاصة نشر المعلومات على نطاق أوسع وإزالة العوائق أمام الإستثمار، ومن بين الوسائل للوصول لذلك: إستعمال آليات تشجيع الإستثمارات بهدف زيادة المنافسة وتنمية القطاع الخاص، والعمل على إيجاد مناصب عمل للحصول على ظرف ملائم للإستثمار لدى الشركاء المتوسطين⁽²⁾.

ب) تشجيع التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطة.

ج) التركيز على القطاعات الأولية خاصة بالمجالات الصناعية، بما فيها أعمال التمهيد والشركات الصغيرة، والمتوسطة، في مجال الطاقة، البيئة، الموارد المائية، النقل البحري، والإعلام،... واتفق المشاركون على الشروع في التعاون ببعض القطاعات مثل: تطوير وإعادة هيكلة الزراعة وتنمية تبادلات المنتجات الزراعية للحد من التبعية الغذائية، والعمل على تنمية وتطوير البنية الأساسية.

د) نقل التكنولوجيا المتطورة لتحديث الهياكل الإقتصادية والإجتماعية.

هـ) محاولة إيجاد حلول لمشكل المديونية، يلاحظ المشاركون أن العمليات الحديثة لتخفيف الديون الخارجية للبلدان المتوسطية غير الأوروبية إتجاه بعض بلدان الإتحاد الأوروبي بتحويلها إلى الحصول على إسهامات على أسس طوعية وثنائية مما يؤدي إلى إرتفاع الإستثمارات الأوروبية المباشرة⁽³⁾.

ويمكن إرجاع الأسباب والأهداف الأساسية والحقيقية وراء قمة الشراكة الأوروبية-المتوسطية هو بحث دول الإتحاد الأوروبي إلى وجود أسواق جديدة لتوزيع منتجاتها من سلع وخدمات (أي أسواق إستهلاكية) كذلك لوقف الهجرة إلى دولهم.

(1) مقتبس من: www.euromedrights.net مرجع سابق.

(2) مقتبس من: www.euromedrights.net مرجع سابق.

(3) المرجع السابق.

المبحث الثاني

الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأوروبية-المتوسطية

إحتل مصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية إهتماما كبيرا من قبل الأوساط الأكاديمية كذلك السياسية الدبلوماسية عربيا وأوروبيا، منذ عدة سنوات عقدت خلالها الملتقيات والمؤتمرات لوصف علاقات أوروبا بدول حوض المتوسط التي تجمعهم سياسيا، إجتماعيا، وإقتصاديا علاقات وثيقة. حيث هدفت دول

الإتحاد الأوروبي من إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (مشروع التعاون) إلى بناء منطقة آمنة مستقرة لتحسين المناخ الإقتصادي وانتعاشه للوصول إلى التنمية لكلا الطرفين.

المطلب الأول

تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية - المتوسطية

إن تبلور وتجسيد الشراكة الأوروبية المتوسطية جزء من عملية مرت بحلقات سابقة، تعكس مضامين متطورة نتجت بفعل المتغيرات الطارئة للسياسات المتوسطية المعاصرة.

تعود المحاولات الرسمية لإقامة روابط وفتح مجال التعاضد بين مجموعة الإتحاد ودول حوض المتوسط، خلال الفترة 1975-1977م تمّ فيها التوقيع على إتفاقيات تعاون غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية، كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان. وكان على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط أن تقوم تدريجيا بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الإتحاد غير محددة كما تكفلت الإتفاقيات بتقديم مساعدات مالية⁽¹⁾.

وبعدها جاء إتفاق (5+5) خلال 1989-1991م وهو صيغة محدودة للتعاون جغرافيا بالبحر المتوسط طرحتها فرنسا للتعاون بين خمسة دول أوروبية جنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا)، مع دول الإتحاد المغاربي (تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، موريطانيا) هدفها العمل على تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة أمن، إستقرار، وتعاون، إلا أن هذا المشروع لم يقدر له النجاح والإستمرار⁽²⁾. كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها تجاه دول المطلة على شرق وجنوب المتوسط في بيان قمة المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة جوان 1992م تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد بمصالح قوية⁽³⁾.

(1) زايري بلقاسم، وكريالي بغداد. «إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط»، الندوة الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 2004، ص 1.

(2) وفاء شربيني، مرجع سابق، ص 71.

(3) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، طبعة أولى، القاهرة، 1999، ص 225.

أولا: مسار برشلونة 1995 للشراكة الأوروبية المتوسطية.

تمّ تأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية رسميا 28,27 نوفمبر 1995م وقعت مع إثني عشرة دولة من حوض البحر المتوسط: ثلاث دول المغرب (مغرب، الجزائر، تونس) وست دول (مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا) كذلك تركيا، قبرص، مالطا مع المجموعة الأوروبية الخمسة عشر⁽¹⁾. وتعتبر تونس أول دولة في جنوب المتوسط توقيع على إتفاق مع دول الإتحاد 17 جويلية 1995م ببروكسل، فقد تم تبني إعلان برشلونة المتألف من ثلاث دعائم أساسية لتطوير العناصر المهمة لشراكة أمنية⁽²⁾.

سياسية، شراكة إقتصادية مالية وشراكة إجتماعية ثقافية إنسانية، إن أهم ناحية من الإعلان هو تأسيس منطقة التجارة الحرة قبل 2010م^(*)، لكن الشركاء الموقعين (27 حكومة) إلترموا أيضا بإحترام العديد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان:

العمل بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الشرعية لهذه الحقوق بما يشمل حرية التعبير وحرية التنظيم، محاربة كافة أشكال اللآتسامح والمييز العنصري وكرهية الأجانب⁽³⁾.

تعتبر الشراكة الأوروبيةمتوسطة القاعدة الأولية لبناء إتحاد إقليمي جهوي ليصبح بالمستقبل تكتل إقتصادي قوي، وتميزت الشراكة بتنوع الإتفاقات إلى ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، وتُناقش هذه الإتفاقات الثنائية المسائل الخاصة بكل دولة لإختلاف مقومات كل دولة عن غيرها من دول جنوب الأبيض المتوسط.

وفي إطار العمل المتعدد الأطراف الذي نص عليه إعلان برشلونة بتوقيع إتفاقيات ثنائية مع دول منطقة جنوبي البحر المتوسط تشمل خمس مجموعات من الأهداف والوسائل المتوسطة الأجل: إقامة منطقة حرة بين الإتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط خلال فترة 12 إلى 15 سنة. زيادة التدفقات الإستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط، وتعزيز العلاقات الإقتصادية التكاملية بين دول المنطقة، كذلك الدعم والمساعدات المالية التي قدمت بالفترة 95-99م لإسرائيل، تونس، المغرب.

(1) Jean Pierre Faugère, Economie Européenne, Presses de sciences po & Dollaz, Paris, 1999, p 215.

(2) شبير عبد الله الحرزي، مرجع سابق، ص 7.

(*) منطقة التبادل الحر: إن منطقة التجارة الحرة هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة بينها من كافة الحواجز الجمركية، مع إحفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية أمام دول خارج المنطقة لتحقيق منافع إقتصادية كتعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

(3) مقتبس من: www.euromedrights.net/arabic/barcelona-process. تاريخ الإطلاع: 05/04/23م. بتوقيت: 21:15

تميزت الإتفاقيات الموقعة مع المغرب وتونس التأكيد على حرية دخول معظم سلعها المصنعة للإتحاد وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الإتحاد الأوروبي وتطبيق غير الجمركية مباشرة عند سريان الإتفاقية وتطبيق الأولى (الجمركية) في غضون إثني عشر سنة. والدخول المحدود المتنامي للسلع الزراعية إلى الإتحاد والحق المتبادل للمستثمرين في إقامة المنشآت وتعديل الإطار التنظيمي بالمغرب، تونس ليقترب من الإطار القائم في الإتحاد بمجالات المنافسة والمشتريات الحكومية وتعزيز التعاون بقضايا الهجرة، وتشجيع الإستثمار الخاص الأوروبي بهذه الدول وتأهيل الهياكل القاعدية الإقتصادية والإجتماعية⁽¹⁾.

وبالتوازي مع الإتفاقات الثنائية تسري إتفاقات جهوية بين الإتحاد من جهة ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى، حيث تركز على مسائل التعاون الإقليمي في المواضيع السياسية والإقتصادية والإجتماعية،

والمواضيع ذات الإهتمام المشترك وهو ما تجسد بين الدول العربية والإتحاد ،كذى دول شمال إفريقيا والإتحاد المغاربي، ومن أجل متابعة تطبيق البرامج التي تدخل في إطار التعاون الجهوي المشترك وتضم إجتماعات وزارية قطاعية⁽²⁾.

ثانيا : المؤتمر الثاني مالطا (فالييتا) 1997م للمشاركة.

لتجسيد هدف إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية إنعقد المؤتمر الوزاري الأوروبي-المتوسطي الثاني، عقده وزراء خارجية الدول السبع والعشرين الأطراف في المشاركة الأوروبية المتوسطية بمدينة «فالييتا» عاصمة مالطا يومي 15,16 أبريل 1997م بغرض تقييم ما أنجزته هذه المبادرة منذ إنطلاقها في نوفمبر 1995م والوقوف على المصاعب والمشكلات التي تواجه برامج المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط⁽³⁾.

وإتفق الأطراف بالمؤتمر الوزاري على الإلتزام بالتعهدات التالية :

- إستكمال المناقشات الجارية والإسراع في التصديق عليها لأن إستكمال كافة إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من شأنه أن يؤدي إلى الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر و دخولها حيز التطبيق بالآجال القصيرة.

- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الإقتصاد الحر وتكامل إقتصاديات المنطقة مع مراعاة إحتياجات الأطراف ومستويات التنمية والنمو .

- متابعة تطور منطقة التبادل الحر بالخصوص بواسطة التعاون المتزايد بين الأقاليم وداخلها والتي تساهم في تحقيقه المساعدات التقنية للإتحاد الأوروبي ومختلف مؤسساته المتعددة الإختصاصات، خاصة

(1) زايري بلقاسم، كريالي بغداد. مرجع سابق، ص 3.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. « المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي الإقليمي العربي»، الندوة الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، ماي 2004م، ص 3.

(3) أسامة المجنوب، مرجع سابق، ص 71

المؤسسات المالية والتي سيكون لها دور بارز بتجاوز العقبات التي تقف أمام إقامة منطقة التبادل الحر⁽¹⁾.

ألذلك تم الإتفاق على خطوات يـُراد منها تسهيل عملية تحرير المبادلات مع الإتحاد الأوروبي:

0 إتفاقيات تدمير جمركي وغير جمركي الذي يخص الإتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي.

0 إلغاء جمركي من طرف واحد (دول جنوب وشرق المتوسط) للسلع الصناعية حتى 2010م، مما سيضع

الشركاء المتوسطيين في وضعية دول الإتحاد الأوروبي التي قامت من قبل بإلغاء حواجزها الجمركية على

السلع الصناعية القادمة من الدول المتوسطية.

ب/ ودخول دول حوض المتوسط في منطقة تجارة حرة مع دول الإتحاد يمكن أن يحقق فوائد أهمها:

0 تحديث إقتصادياتها وتأهيل القطاع الصناعي الذي يعتبر إستمرار لبرامج الإصلاح الإقتصادي، يؤهلها

للدخول في النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

0 توسيع التعاون الفني والتكنولوجي وتنمية الموارد البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مقابل انخفاض التكاليف مما يُمكّنها من زيادة القدرة التنافسية وزيادة تواجد سلعها بالأسواق الدولية، إضافة لإمكانية إحداث علاقات وثيقة مع التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية الأخرى.

0 الحصول على معونات مالية دون مقابل تساعد على تطوير إقتصاداتها خاصة قطاعات الزراعة، الصناعة والتعليم.

0 رغم الأهمية التي أولاها إعلان برشلونة بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محددة للمنتجات الصناعية والخدمات على أساس التحرير التدريجي الكامل للمنتجات الصناعية،

تبدو الآثار السلبية من هذا التحرير:

- الشركات العربية غير جديرة بمنافسة الشركات الأوروبية، تنافس غير متكافئ مما يعني الإفلاس لعدد كبير من الشركات، فيدفع ذلك فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية.

- أما المنتجات الزراعية للبلاد العربية تخضع لنظام حصص أوروبي صارم ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

قامت الدول العربية المشاركة في مؤتمر فاليتا (مالطا) بإعداد بياناً من أربع محاور رئيسية في مقدمتهم عملية السلام بالشرق الأوسط، التعاون الإقليمي والمشاركة الإقتصادية والثقافية، وقضية المهاجرين العرب بأوروبا وأصدر المؤتمر وثيقة ختامية التي لم تضيف الجديد لتطويع مشروع المشاركة الأوروبية، كما تركت الخلافات إلى إجتماعات كبار المسؤولين للوصول لحلول من بينها في المجال الإقتصادي: مسألة التجارة في السلع الزراعية، المديونية والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط⁽³⁾.

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 4.

(2) سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 228.

(3) أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص 71.

ثالثاً : المؤتمر المتوسطي الثالث : شتوتجارت أبريل 1999م.

أبرز المؤتمر الوزاري الأوروبي-المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في مدينة شتوتجارت الألمانية أيام 15، 16 أبريل 1999م بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على المؤتمر الإفتتاحي ببرشلونة أن الشراكة الأوروبية المتوسطية قد تطورت بشكل كبير رغم الظروف الصعبة، إذ أكد المجتمعون على أنه تم تحقيق الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر الذي أعطى دفعا للشراكة بتحويل حوض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون بإعتماد إجراءات تستهدف محاربة الفقر وتشجيع التفاهم الأفضل⁽¹⁾. والتركيز على الميادين ذات الأولوية وتعزيز مشاركة المتعاملين خارج إطار الحكومة المركزية وجعل الشراكة أكثر واقعية.

إن التعاون المالي يظل يشكل العنصر الأساسي للشراكة، بلغت المساعدة المالية للمجموعة حتى نهاية 1999م مبلغ 4685 ملياراً € وهي إلتزامات تمت للتأكيد على تصريح برشلونة عن الفترة 1995-1999م،

كذلك القروض التي منحها البنك الأوروبي للإستثمار خلال نفس الفترة 4,8 مليار € الأمر الذي يشهد على دور البنك في تطوير البنى التحتية بالمنطقة كذلك لإسهامه في تطوير القطاع الخاص⁽²⁾.

1/ الشراكة الإقتصادية والمالية : (تقييمها بالمؤتمر).

أكد المؤتمر الثالث للمشروع الأوروبي المتوسطي على أهمية إقامة «منطقة أوروبية-متوسطية للتبادل الحر» 2010م، ونهج التحول الإقتصادي والإستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة، كما نوقشت بالمؤتمر الدراسة التي أعدتها المفوضية الأوروبية حول المنطقة والتحول الإقتصادي. ومتابعة الأنشطة التي تستهدف تحسين الإنسجام في مجال التعاون الجمركي وحرية حركة السلع والمشتريات العامة وتنسيق وتوثيق النظم وحقوق الملكية الفكرية والضريبية، وحماية البيانات والمنافسة، المحاسبة وتدقيق الحسابات⁽³⁾.

2/ المبادرات المتخذة لتحقيق التعاون الإقليمي :

مبادرة يورو-ميدس بالنسبة لمجتمع المعلوماتية، مشاريع في ميادين البيئة والطاقة. والتعاون الإقتصادي بإجراء الإتصال بين الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاون في مجال الإحصاء ضمن إطار ميدا-سنات.

ولزيادة عدد المشاركين بالمشروع الأوروبي المتوسطي الثالث بألمانيا بعد توقيع إتفاقيات الشراكة 1995م مع دول المغرب العربي ودول عربية أخرى بإستثناء ليبيا التي أقصت نتيجة مساومات أوروبية-أمريكية، إتفق الوزراء المجتمعون بعد الدعوة التي وجهت إليها من قبل ألمانيا على أن تصبح ليبيا التي شاركت بالمؤتمر بصفتها ضيفا على الرئاسة عضوا كاملا⁽⁴⁾.

(1) مقتبس من: www.euromedrights.net/barcelona مرجع سابق.

(2) مقتبس من: www.euromedrights.net/barcelona. مرجع سابق.

(3) مقتبس من: www.euromedrights.net/barcelona. مرجع سابق.

(4) مقتبس من: www.euromedrights.net/barcelona. مرجع سابق.

غير أن دخول طرابلس النهائي خضع لمعاينة الموظفين الساميين للمجموعة بعد رفع العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبعد موافقة ليبيا على قرار تسليم للمشتبه فيهما في 6 أفريل 1999م إلى المحكمة الإسكتلندية تمهيدا لحل نهائي لأزمة لوكاري. وقد شاركت ليبيا بعد هذا لأول مرة في الندوة الخامسة لمجموعة (5+5) التي إنعقدت بالجزائر 1999/06/21م كان محور أشغالها مسألة الأمن في المتوسط⁽¹⁾.

رابعا : المتوسطي الرابع : مارسيليا 2000م :

عقدت الجلسة الوزارية الرابعة لأطراف مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية أيام 15,16 نوفمبر 2000م، وسط أجواء متوترة بسبب حدة النزاع العربي الإسرائيلي مما عطل مسيرة التعاون لعدم إستقرار السلام والأمن

بدول المتوسط الشرقي، كذلك الجهود القليلة المبذولة من أجل حل النزاع لإرساء منطقة التعاون الأوروبي المتوسطي⁽²⁾.

خامسا : مؤتمر فاليسيا (برشلونة الخامس) 2002م :

عقد مؤتمر فاليسيا 2002/04/23م، أصدر المؤتمر عدة موضوعات منها: مسألة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في إطار مسار برشلونة، التنمية الاقتصادية، الفصل الجيد فيما تم إنجازه بعد مؤتمر برشلونة، وعرض تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية مشروعات حول إطار: برامج ميدا وبرامج ميدا للتلاحم الاجتماعي والإقتصادي، برامج ميدا والتكيف الهيكلي، ودراسة سياسات اللجنة الأوروبية للمعونات الاقتصادية المقدمة إلى منطقة المتوسط وفيما يتعلق بالتوقيع على إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد وكل من الجزائر ولبنان في 23 أبريل 2002م، و رعت الشبكة مؤتمر صحفيا لعائلات المختفين بالجزائر ولبنان حول حقوق الإنسان⁽³⁾.

المطلب الثاني

تحليل جوانب الشراكة الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والعرب

إن مستوى إتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة بين الإتحاد الأوروبي ومجموع دول حوض المتوسط وخاصة الدول العربية التي تعمل على النمو الذاتي، ساعدها على عمليات الإصلاح للنهوض بإقتصادياتها وتنميتها، رغم ما تعانيه من مشاكل وأزمات عدم الإستقرار، والمشاركة هي إحدى السبل للنمو يتحقق بإستغلال ما هو متاح لديها.

(1) محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 122.

(2) Philippe Moreau Defarges, Les institutions Européennes, Armand Colin, Paris, 2001, p 203.

(3) مقتبس من: www.euromedrights.net/arabic/Download.complete.com تاريخ الإطلاع: 05/05/06م. بتوقيت: 22:00.

أولا : أبرز مطالب الإصلاح بالعالم العربي.

إن كل من يعيش في هذه المنطقة من العالم يوقن تماما أن أفضل الشروط لإقامة الشراكة العربية هو الإجتماع على رأي واحد ومن أجل تفعيل الشراكة فيما بعد الحاضر، كان مؤتمر الرباط أيام 8,9 ديسمبر 2004م بخصوص الإصلاح بالعالم العربي في كافة المجالات، يهتما فقط فيه التنمية والإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾:

1 - تأكيد إرتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان

2 - القيام بحوارات وطنية موسعة حول خيار وأولويات الإصلاح الاقتصادي وإشراك المواطنين بالقرار الاقتصادي.

3- إلزام الحكومات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال مراحل التفاوض على إبرام أو تنفيذ أية إتفاقيات تجارية أو إقتصادية، أو مالية ثنائية أو جماعية.

4- ضمان حرية الخبراء الإقتصاديين في نقد وتقييم مختلف الإتفاقيات الإقتصادية الإقليمية والتي تدخل فيها الدول العربية وإطلاق حرية إمتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات خاصة عن الوضع الإقتصادي للرأي العام.

وهناك بعض الملاحظات الممكن تقديمها لنمو العلاقات الجديدة بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي هي إقامة تكتل عربي يتأهل للوقوف أمام أوروبا للمنافسة بالإستثمارات المشتركة المتصاعدة وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية وضرورة توسيع مفهوم المشاركة ليشمل دولا عربية أخرى، وتجنب سياسة الإستبعاد التي تمت في إجتماع برشلونة 1995م وأهمية إعطاء الجامعة العربية ممثلة للنظام العربي أسوة بالمفوضية الأوروبية بالمفاوضات⁽²⁾.

ثانيا : دور الحكومات العربية الطالبة للمشاركة.

يؤكد بيان برشلونة 1995م على الأهمية القصوى للتنمية الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية وهو ماتسعى له الدول المشاركة العربية ممثلة في حكوماتها المطالبة بالتعامل مع أسواق مفتوحة وتنمية قدراتها التنافسية العالمية.

يتطلب ذلك الإعداد :

- 0 توحيد وتحرير أسعار الصرف، كذلك الحد من الإعانات والدعم الحكومي.
- 0 تحرير الأسواق ورفع القيود على الإستثمار والتجارة الخارجية والداخلية.
- 0 ضبط جوانب الطلب الكلي بإنهاء برنامج للإصلاح النقدي والمالي ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات⁽³⁾.

(1) مقتبس من: www.kalimatunisie.com. تاريخ الإطلاع: 05/04/22م. بتوقيت: 22:20.

(2) سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 229.

(3) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 251,250.

0 خلق مناخ وبيئة مواتية لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة لتنمية حجم الإستثمارات وإضافة طاقة إنتاجية.

لذلك يتعين على هذه الحكومات العربية لرفع مستوى قدراتها التنافسية أن تهتم بمايلي:

1. تحسين ظروف الإستثمار: تخفيف القواعد التنظيمية كذلك القوانين المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، المعاملة المتساوية والعدالة بين المستثمرين في كافة مجالات الإستثمار...
2. تحفيز المستثمر في القطاع الخاص: بإستخدام الرسوم الجمركية وضرائب الإستهلاك والإنتاج لجذب إستثمارات القطاع الخاص، ومساعدة المؤسسات المالية العامة لهم...

3. العمل على زيادة معدلات النمو: زيادة معدلات الإستثمار تدريجيا كنسبة من الناتج القومي، العمل على تشجيع الإدخار كذى تنمية سوق المال، ليستوعب ويدُ شغل مدخرات المجتمع، وضع إستراتيجية خاصة بالتوجه للتصدير، تركز على الصناعات التي تستهدف توزيع منتجاتها بالأسواق الخارجية⁽¹⁾.

هذه الإصلاحات المطلوبة لاتفرض من الخارج بل تخص كل قطر من الأقطار المعنية بالمشروع فلا بد من ربط جهودها والالتزام المشترك المتجدد بالإصلاح والتعاون بالمنطقة، لأن الشراكة مبنية على سنوات من الدعم السابقة خلال برامج التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لتحقيق تكامل إقتصادي وتوسيع الفرص التجارية بالأسواق العالمية⁽²⁾.

والتعاون الأوروبي العربي لم يبدء منذ إعلان برشلونة بل تجمعهم علاقات إقتصادية عديدة، وهو ما يتجلى من منح دول الإتحاد الأوروبي، مساعدات للدول المتوسطية بالميدان التجاري أو على شكل إستثمارات أجنبية مباشرة، فالإتحاد الأوروبي يتعامل بمعياريين: فهو من جهة يطالب الدول المتوسطية بتحرير التجارة، ومن جهة ثانية يستثني الميدان الفلاحي من هذا التحرير، علما أن الميدان الفلاحي هو الذي تتوفر فيه دول الجنوب على تنافسية نسبية⁽³⁾.

ثالثا : ضعف التقارب الإقتصادي بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط.

إن الفوارق ما بين مستويات المعيشة للدول المتوسطية في الجنوب والدول المتوسطية في الشمال عرفت تطورات مختلفة، فالناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي 1996 قدر 6774 بليون € أي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية والوسطى، و 50 مرة أعلى من دول جنوب حوض البحر المتوسط، وبالوقت الراهن الدخل المتوسط حسب كل ساكن حوالي 10 مرات أكبر في أوروبا منه في الدول المتوسطية الشريكة، ويجب مرور 40 سنة من أجل تخفيض هذا الفارق⁽⁴⁾.

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 253.

(2) مقتبس من: www.98usa.gov/d-060go4c.htm. تاريخ الإطلاع: 05/04/05. بتوقيت: 23:00.

(3) مقتبس من: www.ahdath.info. تاريخ الإطلاع: 05/04/20. بتوقيت: 22:20.

(4) دربال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 6.

وترجع مشكلة الدول المتوسطية والعربية خاصة لهذا التخلف عدم معرفة محددات النمو الإقتصادي بالضبط وكيفية التحكم بمواردها، رغم أن العديد من الإقتصاديين شرحوا كيف أن النمو الإقتصادي على المدى البعيد يتدعم عن طريق التطورات الإجتماعية والإقتصادية والإجراءات المعتمدة من طرف السلطات العمومية. نجد مثلا:

«بول رومان» (1986-1989) يشير إلى أهمية البحث العلمي والتطوير، أما «روبيرت لوكا» (1988) يركز على دور تكوين رأسمال البشري، حينما يركز «ستانلي فيشر» (1991) على دور إستقرار الإقتصاد الكلي⁽¹⁾.

لترتقي دول حوض المتوسط لمستوى التنمية وتحقق نتائج إيجابية من مشروع الشراكة لا بد من الإصلاحات الهيكلية المشجعة على النمو الإقتصادي، والنمو الإقتصادي يكون معظما عندما تكون التحفيزات للإستثمار في رأسمال البشري و المادي وفي التكنولوجيا المحددة بقوى السوق الحر، كما أن على الحكومات تدعيم هذه العملية بإقامة محيط إستقرار إقتصادي كلي وسياسي وهياكل عمومية ملائمة.

المطلب الثالث

تأثير الشراكة وأهميتها على الإقتصاد الجزائري

وقع الإتحاد الأوروبي إتفاقيات تعاون وشراكة مع دول عربية عديدة من بينها الجزائر، رغم الفوارق المتعددة بتملك الدول الأوروبية وسائل الإنتاج، التكنولوجيا، والتفوق عكس الجزائر التي مازالت في طور النمو الإقتصادي وتعاني من المديونية ومشاكل أخرى. وهناك عدة أهداف شملها إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية خاصة الأهداف الإقتصادية، فهي تبحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين السلع المصنعة لأسواق إستهلاكية معروفة بضعف المنافسة التجارية.

إن مناطق التبادل الحر تكتسي أشكالا ومضامين مختلفة:
. تركيبة الطرفين المكونتين لمنطقة التبادل الحر: إما مكونة من بلدين إثنين أو بين بلد من جهة ومجموعة بلدان، أو بين مجموعتين من البلدان.
. مستوى النمو: إما مستوى نمو متقارب أو مستوى نمو متفاوت.
. مستوى التكامل أو الإندماج الإقتصادي: في حالة قيام منطقة للتبادل الحر بين بلد و مجموعة أو بين مجموعتين قد تكون إحدى المجموعات أكثر إندماجا وتكاملا من الطرف الثاني.
. المضمون: قد تغطي منطقة التبادل الحر كافة فروع الإقتصاد أو تنحصر في بعض القطاعات.

(1) دربال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 6.

رغم أن الجزائر دولة صغرى بإقتصاد غير تنافسي ولا متنوع ومجموعة دول متطورة وراقية بدرجة التكامل الإقتصادي والإختلاف الواسع في مستوى النموالاً أنها ستستفيد من الإبتفتاح التجاري، نجد أن الإتحاد الأوروبي يمثل 65% من التجارة الخارجية الجارية، بينما مكانة الإقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية⁽¹⁾.

إن مثل هذه الشراكة تفيد الجزائر بالحصول على التكنولوجيا الجديدة، زيادة حجم الإستثمارات وما يفيد أكثر التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات، خاصة وأن الفترة الراهنة للجزائر متفجرة في جميع الميادين تقريبا من مستوى التنمية، المشاكل الإجتماعية والظروف الأمنية، والكثير من العوائق التي تقف حاجز أمام الشراكة

الأورو جزائرية كإنعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق ويقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ولمكانية تدهور إستثمار الأجانب لعدم الإستقرار السياسي أو الإقتصادي...

برغم ماتملكه من مميزات مثل وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة، اليد العاملة المؤهلة، زائد موقعها الإستراتيجي قريبة من الأسواق الكبرى بإعتبارها بوابة إفريقيا المطلة على جنوب أوروبا.

ويمكن إرجاع أهمية الشراكة إلى النقاط التالية:

- تحسين مستوى اليد العاملة والمساعدة بإيجاد مناصب شغل لحل أزمة البطالة.
 - إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته والرفع في حجم العمالة.
 - زيادة التنافسية الإنتاجية على مستوى الأسواق الخارجية، ولمكانية الحصول ونقل التكنولوجيا المتطورة.
 - كذلك الشراكة تمكنها من الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج التأهيل وتكوين للإقتصاد مثلاً:
- (Meda2, Meda1).

إن إهتمام الجزائر بالشراكة مع الدول الأخرى ليس حديثاً، نَـبَـينه من خلال إبرام الجزائر لإتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي 1976/04/26 م : توسيع المبادلات التجارية المقدرة وقتها 190 مليون إيكو، والتعاون في مجال اليد العاملة ولستقطاب الإستثمارات الأجنبية من خلال سلسلة قوانين ساعية إلى تحسين حوافز الإستثمار⁽²⁾.

أولاً : المناخ الإستثماري.

تعمل الدولة الجزائرية على تنفيذ إتفاقية الشراكة بأفضل الشروط كما قامت بتعديلات واسعة في القطاع المالي بتحرير النشاطات التجارية الخارجية والخدمات والهياكل، كذلك الإطار التشريعي والعمل على محاولة القضاء على العراقيل التي تقف أمام الإستثمار الأجنبي.

(1) دريال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 20.

(2) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 9.

شهدت الجزائر حركة إستثمارية نشطة بعد الإصلاح الإقتصادي واعتمادها إقتصاد السوق، ذكر تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالجزائر، أن حجم الإستثمارات 1998 بلغ أكثر 1,43 مليار \$ كان مصدرها دول الإتحاد الأوروبي بـ: 42% والبلدان العربية 25,6% منها 1,8 مليار \$ في قطاع المحروقات و 243,9 مليون \$ في القطاع الأخرى، وأهمها قطاع الصناعات الكيماوية (160,6 مليون \$) يأتي بعده القطاع الفلاحي والغذائي (43 مليار \$) والأشغال الكبرى (23 مليون \$) قطاع الصلب (9,1 مليون \$) الخدمات (0,2 مليون \$) المناجم (1 مليون \$) السكن (7 ملايين \$).

قابل هذه الحركة التجارية إندفاع القطاع الخاص الجزائري للمساهمة في تحريك الإقتصاد، بلغ عدد المشاريع خلال ست سنوات من الماضي 23 ألف مشروع متفاوت الأحجام والقيم بإستثمارات إجمالية 36مليار \$، حتى منتصف 1999م⁽¹⁾.

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى لهذا تحتاج إلى إستثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج حتى يصل إلى تحقيق الإكتفاء للسوق المحلية ثم التصدير، غير أن نمو الإنتاج الصناعي عرف تراجع بـ 2,3% في 2000م مقارنة بالنتائج المحصلة عليها 1999-98م، فإن الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي عرف إنخفاض 1,5%⁽²⁾.

شكل (2) : جدول تطور القطاع الصناعي حسب فروع النشاط 2002/1999م

الفروع	حصة من إجمالي الإنتاج	تطور الإنتاج الإجمالي
صناعة الحديد والتعدين	10%	5.1%
الخشب والورق	3%	-0.6%
الزراعات الغذائية	49%	-9.4%
الكيمياء، الصيدلة	9%	6.4%

المصدر : دريال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 27.

تعتبر شركة سوناطراك دعامة قطاع النفط والغاز، حيث تبلغ إيراداتها السنوية 13,7مليار \$ وتعتزم الدخول في مشاريع مع أكبر شركات الطاقة وتشمل هذه الإستثمارات: أعمال التنقيب، الأبحاث، تطوير منشآت الإستخراج الجديدة، تعظيم التصدير وتنمية قطاع البتروكيميائية حيث تبلغ 20,8مليار \$ خلال 2000-99م⁽³⁾.

(1) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 11.

(2) دريال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 26.

(3) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 12.

كما أنشأت سوناطراك خطي أنابيب غاز لتزويد البلدان الأوروبية، أولها يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس يعمل بطاقة 24مليارم³ في السنة، ورفع إلى 30مليارم³ بداية 2003م، والثاني يربط الجزائر مع البرتغال، وإسبانيا عبر المغرب⁽¹⁾.

ثانيا : القطاع المصرفي.

كان للقطاع المصرفي الجزائري دور في مجال الإستثمار خاصة بعد قانون 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض، بدخول عمليات الخوصصة وأثر ذلك واضح من عدد البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية التي دخلت السوق.

مع الإشارة أن الجزائر صادقت منذ 1995م على الإتفاقية الدولية لضمان الإستثمار (Miga) واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الإستثمار (Cirdi)، كما تمّ الترخيص لـ 16 مؤسسة مصرفية ومالية جديدة باشرت 10 منها مزاولة نشاطها بما يبلغ رأسمال مصرح لهذه المؤسسات 150 مليون \$، كما أن هناك طلبات عربية دولية قيد الدراسة لدى بنك الجزائر زائد صدور مجموعة من القوانين المتعلقة بالشؤون المالية والإستثمارية⁽²⁾.

لقد حققت الجزائر نسبة نمو متوسطة 3,2% بين 2001/98م وهي نسبة جيدة في ظل الإنكماش العالمي والإنخفاض بعجز الميزانية العامة والتحسين في الميدان التجاري، زيادة تحسن السياسة النقدية لأن أهم مؤشرات التضخم سجلت إنخفاض بين 3,3% و 5%، كل هذه المؤشرات عكست على إرتفاع حجم الإستثمارات العربية بالجزائر وانتقلت من 122 مليون \$ 1998م إلى 347 مليون \$ 2000م، بقي هذا الإرتفاع متواضع لأن حجم الإستثمارات العربية البينية متواضع عموماً، فالمنطقة العربية غير جاذبة للإستثمار ولا تستفيد من التدفقات الإستثمارية الدولية إلا 1% أو أقل وهي أدنى نسب العالم⁽³⁾.

أما عن المديونية الجزائرية أصبحت عادية حيث أن خدمة الدين أي حساب المستحقات والفوائد الواجب دفعها تتحملها الدولة، لما تملكه من إحتياط عملة صعبة يقدر بأكثر 32 مليار \$ أي 50% أكثر من مبلغ المديونية الخارجية 2003م، حيث قدرت المديونية الخارجية 22000 مليون \$، وإحتياط صرف 32923 مليون \$ بداية 2004⁽⁴⁾.

(1) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 12.

(2) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 13.

(3) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 17.

(4) عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق، دار ألفاء، الجزائر، فيفري 2004، ص ص 40، 41.

ثالثا : خلفية إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

يهدف إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. الذي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية سوى 5%.

و المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر من البطالة، و تأخر القطاع الإنتاجي وما ينجر عنه من تفهقر وعدم كفاية معدل النمو وارتفاع المديونية الخارجية، والتكنولوجيا المستخدمة، وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الإستثمار المحلي وهروب الإستثمار الأجنبي بالرغم من ما يتوفر لديها من فرص إستثمارية في مختلف الميادين: زراعية، صناعية، وخدماتية. كانت المحفز لتوقيع إتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، ومن أهم العوامل: (1)

- 1/ إقامة شراكة تركز على المبادرة لتطور العلاقات الاقتصادية وتجارية ويشجع الإستثمار بالجزائر، بما يسمح لها الإستفادة من التكنولوجيا الأوروبية .
- 2/ الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، العلمية، والبيئية .
- 3/ تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والإجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .
- 4/ ضرورة إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وضمان الحريات السياسية الاقتصادية .
- 5/ إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب و المسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة ويضمن الإستقرار بالمنطقة المتوسطية.
- 6/ بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات .

هذه العلاقات تحث على التكامل بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر لمساعدتها بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتسعى إلى إقامة تبادل حر مع إحترام الحقوق والالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة، التي تسعى الجزائر الانضمام لها وفي سبيل ذلك شجعت الخصخصة وعملت على تشجيع القطاع الخاص الذي بدأ يتحسن ويُنوع إنتاجه ويجدد تجهيزاته فحصدته من الإنتاج الخام في الصناعة خارج المحروقات إنتقلت من 18% سنة 1992 إلى 34% سنة 1999م (2).

(1) زعباط عبد الحميد، «الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، العدد الأول، 2004م. ص ص 54، 55.

(2) زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 55.

رابعاً : مضمون إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

يسعى إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة إنتقالية لمدة 12 عاماً كحد أقصى بدءاً من تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع إتفاقيات GATT والإتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .
بشكل عام فإن إتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (1):

- يلغي التقييد الكمي والإجراءات الصارمة عن الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والجماعة الأوروبية عند بدأ تنفيذ الإتفاق .
- لا يمكن تطبيق أي حق جمركي أو رسم على الصادرات والواردات بين الجزائر والجماعة ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدأ الإتفاق .
- عند إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المُثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعلياً أثناء الإنضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريف بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

وضعت الجزائر إطار قانوني لتحفيز الإستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الإستثمارات، من خلال :

- تدعيم البحث والإستغلال الأفضل لسياسات الإبداع والتطوير التكنولوجي.
- ترقية الإستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

(1) زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 55-60.

خامسا : أثر إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري.

إن إتفاق الشراكة الموقع رسميا بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أبريل 2002م، يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا، فنيا، وماليا مكوّن من خمسة عشر دولة صناعية زائد عشر دول منظمة حديثا، مستوى دخل الفرد فيه مرتفع وسوق كبيرة بإنتاج وفير متنوع يتمتع بالجودة العالية والقدرة التنافسية الكبيرة، تُطبق به سياسة زراعية مشتركة. يقابله بلد صغير متخلف يعتمد على إنتاج وتصدير منتج واحد هو المحروقات، تشغل طاقته الإقتصادية بأقل من 50%¹ تابعٌ للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وهذا الإتفاق يستند على بعدين مهمين :

- 1/ الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة على الجزائر ب وارداتها من السلع الصناعية من الإتحاد الأوروبي بما يساعد على إقامة منطقة تبادل الحر بعد 12 عاما من سريان الإتفاق.
- 2/ تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج MEDA للمساعدة في تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

ومن الإيجابيات المنتظرة من إتفاق الشراكة الأورو-جزائري⁽²⁾:

- سيُغير نظرة العالم الخارجي للجزائر بضمان الأمن والاستقرار بالنسبة للمستثمرين الأجانب وخاصة الأوروبيين، مما يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- إنكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية يساعد على تحسين أدائها والإستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الإستثمارات، التسيير، التسويق، والتحكم في التكنولوجيا.
- تشجيع الإستثمار في مجال البحث والتطوير.
- خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.
- تنشيط مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات (النقل، الإتصالات، السياحة...)

(1) زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 61,62.

(2) زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 64,65.

المبحث الثالث

البعد المالي في إتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة

لا شراكة إن لم تكن هناك مصلحة للطرفين الشريكين، ولإتمام هذا المشروع التعاوني قدمت دول الإتحاد مساعدات مالية لدول حوض المتوسط التي تبحث عن التكامل الإقتصادي، بذلك يعتبر المجال المالي الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة بالمنطقة فهو يتعلق بالتعهدات المالية التي إلتم بها الإتحاد الأوروبي خاصة المؤسسات المالية التي لها دور في تجاوز العقبات.

المطلب الأول

برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (Meda) وبنك الإستثمار الأوروبي (BEI)

للمساعدات المالية (Meda) بالتعاون مع (BEI) دورا أساسيا وجوهريا في تدعيم الإصلاحات ومساعدة القطاع الخاص كذلك لتوفير إطار للإندماج الإقتصادي بين مختلف الشركاء.

أولا : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (Meda).

تم إنشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر 96/07/23م الذي يحدد كليات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر 98/04/07م ليعدل مرة أخرى 2000 م بالقانون 2000/2698 الصادر 2000/11/27م.

يأخذ ميدا بـ عدين متكاملين :⁽¹⁾

البعد الأول: ثنائي، أي بين الإتحاد الأوروبي والدول التي أمضت إتفاقية الشراكة حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي.

البعد الثاني: جهوي، حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تهـم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط وتتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

يعتبر برنامج Meda : الأداة المالية الأساسية التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأوروبيةمتوسطة حيث بلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد لهذا البرنامج للفترة 95-99م 3424,5 مليون € من مجموع 4685 مليون € المخصص للتعاون المالي بين الإتحاد وشركائه المتوسطين، تمثل 90% من هذه الموارد مخصصات إعتمدت بشكل ثنائي للشركاء بينما تم تخصيص 10% للأنشطة الجهوية⁽²⁾.

(1) بوهزة محمد، كمال دمدوم. « تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة الأوروبيةمتوسطة»، الندوة الدولية: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004، ص 5.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 5.

دعم جهود تحقيق منطقة التبادل الحر، تمويل تنمية إقتصادية واجتماعية دائمة، تدعيم التعاون الجهوي والحدودي، دعم جهود تخفيف تكاليف الانتقال الإقتصادي بإجراءات مساعدة لمرحلة الانتقال في السياسة الإجتماعية...

ويعمل برنامج Meda : التعديلات الهيكلية: يتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الموجهة لميزانيات الدول التي أبرمت إتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية الغرض منها تخفيف السلبات المترتبة عن الإتفاقيات.

كما يعمل على ترقية القطاع الخاص والتأكيد على أنه ينمو في إطار سياسة إقتصادية ملائمة وأدوات مالية فعالة، أما أهم المشاريع الممولة: إصلاح الجهاز المصرفي والمالي، تحسين مستوى التكوين المهني، تكوين صناديق تجمع الموارد المالية ليتم توزيعها لتمويل عمليات خاصة، تدعيم التوازن الإقتصادي والإجتماعي: الصحة، التربية، التنمية الريفية، الإسكان...، تدعيم النقل البحري، والاتصالات...⁽¹⁾.

ب/ ينقسم برنامج ميدا إلى برنامجين (أو مرحلتين) للإتحاد الأوروبي : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون Meda خصص له غلاف مالي 3435 مليون € للمساعدات المالية خلال 96-2000م إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الميدان لم يتجاوز 850 مليون € إضافة إلى إختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج.

أما برنامج المعونة والتعاون الثاني Meda2 رفع من الغلاف المالي وصل 5350 مليون €، كما جاء البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية وتميز بالجدية في تنفيذ الشراكة الأوروبيةمتوسطة، إضافة إلى إنشاء وكالة الأوروبية للمساعدة من أجل تحقيق هدف البرنامجين⁽²⁾.

ج/إن المبلغ المخصص للمساعدات Meda1 حوالي 26% وترجع أسباب عدم الإلتزام بالمبلغ إلى : طبيعة الإجراءات المعقدة والشروط الشبه تعجيزية التي وضعتها المفوضية لصرف الإلتزامات، تم تحديد المبلغ في (قمة كان) جوان 95م بالإتفاق على 5% للشرق مقابل 5,3% للجنوب، والمبلغ المخصص لبرنامج Meda2 للفترة 2000-2006م حدد في السنة أشهر التي سبقت مؤتمر مارسيليا 2000م وصل لحدود 8 مليار € ثم إنخفض 6 مليار € ليستقر عند مبلغ 35,5 مليار €⁽³⁾.

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 5.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 6,5.

(3) ناصيف حتي، «مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطة: دوره وآفاقه»، آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-

الأوروبي، باريس، 2001، ص 394,393.

وعلى مستوى الدول العربية إستفادت من برنامج Meda، فالمغرب إستفادت 2000م بمبلغ 140,6 مليون€ لإقامة المشاريع المتعلقة بتحسين الأحوال المعيشية والتنمية الحضرية والبيئية، وإعادة هيكلة قطاع الصحة والقطاع التمويلي وبعض المشروعات في إطار التنمية الريفية.

وفي تونس وصلت 2000م المبالغ 75,7 مليون€ منها 40 مليون€ لدعم التعليم، 30 مليون€ للقطاع الخاص، وبعض المشروعات الأخرى كمشروع معالجة الصلب 5,6 مليون€، أما الجزائر حصلت على تمويل مشروعات في ظل برنامج Meda1 تصل 164 مليون€ وجهت أساسا لتطوير القطاع الخاص ودعم برنامج الإصلاح الهيكلي، كما خصص لها 2000م نحو 30 مليون€ لتحسين الخدمات البريدية والاتصالات ودعم الأنشطة الصحية وتحديث الشرطة، وتم توقيع إتفاقية تحديث القطاع التمويلي 23 مليون€.

وبالنسبة لمصر كانت التعهدات وفقا لبرنامج Meda1 تصل إلى 615 مليون€ بالإضافة إلى الإعانات الحكومية لقروض بنك الإستثمار الأوروبي BEI في حدود 100 مليون€، وتمثلت القطاعات المستهدفة في الصندوق الإجتماعي والصحة والتعليم والتحديث الصناعي. وقد لاحظ تقرير المفوضية الأوروبية بشأن تنفيذ هذه البرامج بأن ثمة بظاً كان ملحوظا بشأن برنامج التحديث الصناعي المخصص له 250 مليون€، ويرجع السبب إلى عدم تأسيس مجلس التحديث الصناعي الذي كان يحتاج لمرسوم رئاسي صدر في أواخر 2000م وقد أتيحت مساعدات فنية لأغراض الصحة بـ 120 مليون€ والتعليم 100 مليون€ كما تم الإهتمام بتطوير القطاع الخاص، سواء في ظل برنامج تطوير القطاع الخاص الذي إستقل بمبلغ 25 مليون€ 1996 أعيد تمويله بنحو 20 مليون€ 1999م⁽¹⁾.

شكل (3) : جدول تطور مستوى تنفيذ برنامج MEDA. الوحدة: مليون€

ميديا 2						ميديا 1					السنة
مجموع	03	02	01	00	مجموع	99	98	97	96	95	
2560,2	600,4	611,6	603,3	744,9	3435	937	941	981	403	173	الإلتزامات
1344,3	244,6	451,4	317,8	330,5	890	243	231	211	155	50	المدفوعات
52,5	40,7	73,8	52,6	44,3	25,9	25,9	36	21,5	38,5	28,9	نسبة %

المصدر: بوهزة محمد، دموم كمال. مرجع سابق، ص 7.

(1) التقرير الإستراتيجي الإفريقي، «الإتحاد الأوروبي وأفريقيا»، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2002م. ص 315.

ثانيا : البنك الأوروبي للإستثمار (BEI).

هو مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي، حيث يركز البنك على الموازنة المالية للإتحاد في جميع رأسماله كما يتمتع بالإستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة، وتتمثل مهمة بنك الإستثمار الأوروبي بتحقيق الأهداف المالية للإتحاد والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة خصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط، بإتباع القواعد المالية وقواعد التسيير البنكي بشكل صارم⁽¹⁾. وعمل البنك المساهمة في بناء وادماج المنطقة الأوروبية متوسطة فيما يتعلق بالتكامل الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق ما تصبوا إليه دول الإتحاد: منطقة تبادل حر، ويقدم بنك الإستثمار مجموعة من المنتجات المالية حسب إستحقاقها وحجمها إلى مختلف الفئات.

أهم الطرق المستخدمة لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة :

- مسلدات نهائية من الميزانية العامة للإتحاد تُسير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.
- رؤوس أموال يجمعها البنك والمتمثلة في رأسمال المعروض للخطر الذي يستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع العام.
- قروض ميسرة، وقروض مباشرة (قروض فردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز 25 مليون € كذلك قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاريع التي لا تتعدى 25 مليون €⁽²⁾.

كما يُعتبر البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) عامل أساسي للتنمية الإقتصادية والإستقرار بالمنطقة، ومنذ إعلان برشلونة 1995م ساهم البنك بتمويل مشاريع في المنطقة خاصة: الطاقة، الإتصالات، البيئة... حيث خصص مائيمته 6,6 مليار للفترة 2007/2000م لتغطية الإحتياجات المالية في حدود تلك الفترة⁽³⁾. كما ساعد البنك عدة مشاريع إقتصادية على إمتداد جنوب حوض المتوسط حتى 2001م حيث كانت القروض على النحو التالي: 27,6% قروض لدعم القطاع الخاص، 24,6% لتدعيم نشاطات حماية البيئة، 21,5% لدعم قطاع الإتصالات، 26,4% مشاريع إستخدام الطاقة وتوزيعها⁽⁴⁾.

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 6.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 6.

(3) ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 394.

(4) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. مرجع سابق، ص 6.

والبنك الأوروبي للإستثمار هو في خدمة السياسات الإستثمارية الكبرى، عزز التناغم الإقتصادي والإجتماعي داخل الإتحاد الأوروبي وإعداد الدول المرشحة للإنضمام، كذلك تأمين إمكانية الاقتراض باليورو

واليوم فإن 45% من إصدارات القروض تحصل باليورو، حوالي 180 مليار € لقروض تصل إلى 150 مليون € إذا، فإن البنك مهم جدا للحصول على القروض لمساعدة المناطق التي تواجه صعوبات في التكيف مع الأسواق الكبرى ومع الوحدة الأوروبية. وبالتالي فإن 70% من القروض التي يمنحها البنك الأوروبي للإستثمار تُعطى في إطار السياسة الأوروبية الإقليمية، وتوزع هذه القروض على المناطق الأقل حظوة في أوروبا وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وقّع البنك الأوروبي للإستثمار على قروض تصل 4 مليارات € في عدة بلدان أما الحصة الكبرى تذهب إلى جيران الإتحاد الأوروبي في الشرق وفي الجنوب، بالشرق الدول المرشحة للانضمام التي بلغت حصتها 5,2 مليار € التي ذهبت إلى دول أوروبا الشرقية، و 8,0 مليار € تذهب إلى الدول المتوسطة دعماً لسيرورة برشلونة، و 8,0 مليار € لباقي العالم سنة 1999م⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي إستثمارات البنك الأوروبي في الإتحاد الأوروبي لا يمثل سوى 5 % من إجمالي الإستثمارات بأوروبا تتم من قبل مؤسسات مالية كبرى خاصة أو حكومية خارج هذا البنك. وعمل على تقديم قروض بعملات الدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي لاسيما تشيكيا، سلوفاكيا، وهنغاريا لكي تقلص من مخاطر تقلبات أسعار الصرف. والبنك الأوروبي للإستثمار قدم دعمه لتطويع القطاع الخاص والخصوصة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.

وفيما يتعلق بمنطقة المتوسط إستثمر البنك أكثر من مليار يورو عام 2000م في إطار سيرورة برشلونة، وقد أُعتبرت الجهود إيجابية من قبل المؤتمر الرابع الأوروبي - المتوسطي الذي عقد في مارسيليا نوفمبر 2000م، وقمة نيس في ديسمبر 2000م دعت البنك الأوروبي للإستثمار أن يزيد محفظة الستة مليارات ببرنامج إضافي قيمته مليار يورو، هذا ما خرجت به قمة نيس الأمر الإيجابي⁽²⁾.

(1) شارل فرديناند نوتومب، « دور المؤسسات النقدية الدولية في تنمية الإستثمارات المشتركة»، المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001م. ص 184.

(2) شارل فرديناند نوتومب، مرجع سابق، ص 186.

دور المصارف العربية-الأوروبية في تنمية الإستثمارات المشتركة

على إمتداد سنوات الإزدهار النفطي نسجت شبكة مؤسسات مصرفية ومالية بين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية، ساهمت فيها المصارف العربية- الأوروبية في تنمية الإستثمار المشترك بين العرب والإتحاد، رغم المعوقات التي تعترض توسيع دور هذه المؤسسات سواء بالمجال التجاري أو في المجال الإستثماري في ظل عملية التقارب المتنامية إقتصاديا بين دول الإتحاد الأوروبي والعالم العربي.

أولا : تطور المؤسسات المالية والمصرفية العربية-الأوروبية.

شهدت فترة السبعينات نمو واسع لشبكة مصرفية ومالية عربية في أوروبا تتألف من مصارف مختلطة شاركت فيها المصارف الكبرى بالعالم العربي وفي أوروبا، إنطلقت المبادرة من المصارف العربية والمصارف الفرنسية الكبرى: بنك كريدي ليوني، والشركة العامة (سوسيتيه جنرال) ومصرف باريس الوطني (بي أن بي) وأدت إلى إنشاء إتحاد المصارف العربية والفرنسية (اليوباف) والبنك الفرنسي العربي - الدولي (فراب بنك إنترناسيونال). وتواجد المصارف الأوروبية في مصر فتح فروع تعمل بنظام (الأوف شور) 1974م، وفي بداية التسعينات عملت تونس على إستقطاب مصارف (الأوف شور)⁽¹⁾.

لكن التوسع الأوروبي في الدول العربية الأخرى كان محدود بسبب القيود المحلية الصارمة: السعودية، قطر، الأردن، وبسبب الأنظمة المركزية : سوريا، ليبيا، العراق، الجزائر. بالنسبة للدور الرئيسي التي تقوم به هذه المصارف يتمثل: بتمويل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي حيث وفرت التمويلات والتسهيلات الإئتمانية بمبالغ لا بأس بها من أجل تمويل عمليات الإستيراد و التصدير ولستفادت هذه المصارف من شبكة برامج أوروبية لتسهيل حركة التبادل بين الجانبين الأوروبي والعربي.

وعلاقة التبادل التجاري بين العالم العربي والأوروبي قوية بإعتبار الإتحاد الأوروبي شريكا تجاريا إستراتيجيا بين دول وتكتلات العالم، فتجارة العرب مع الإتحاد تقارب 30% في جانب التصدير، و 40% في جانب الإستيراد من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية⁽²⁾. وتعاني الدول العربية خاصة من معوقات هامة في البنى الإدارية والرقمية تقف حاجز أمام حركة الإستثمار النشطة :

. إرتفاع تكاليف بعض مشاريع البنى التحتية أي ضياع رؤوس أموال كبيرة.

(1) فؤاد شاكر، « دور المصارف العربية-الأوروبية في تنمية الإستثمارات المشتركة»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع:أفاق ضمانات الإستثمارات:

العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص ص 165,166.

(2) فؤاد شاكر، مرجع سابق، ص 169.

. تخصيص جزء كبير من الموارد المالية لنفقات التسلح بسبب التوتر الدولي والصراع الذي يشهده الشرق الأوسط.

. إقامة مجمعات صناعية ضخمة تابعة للقطاع العام غير متلائمة مع الإمكانيات المتوافرة وسوء إدارة هذه المشاريع فأصبح المردود ومعدلات الإنتاج غير متناسب مع القدرات الموظفة.

ثانيا : آفاق ومعوقات الإستثمارات العربية-الأوروبية.

إن القيمة الكلية للإستثمار المباشر الأجنبي بالدول النامية تزايد منذ بداية التسعينات، نجد أن بين 1997-96م بلغت 6 بليون € في البلدان المطلة على المتوسط⁽¹⁾.

وهناك شروط لنوعية الإستثمار الأجنبي المباشر كمجالات النشاط الإقتصادي، مستوى التكنولوجيا لهذه الإستثمارات زائد مساهمة الإقتصاديات التنافسية، وعامل نقل المعلومات مهم جدا لتحسين مستوى التنافسية بالإقتصاديات العربية والحصول على التكنولوجيا المستثمرة يؤدي لزيادة الكفاءات يعني زيادة في الإنتاجية. والملاحظ أن عدد كبير من رؤوس الأموال العربية لا تستثمر في مشاريع بل مجمدة بالبنوك العالمية خاصة رؤوس أموال دول الخليج، هناك 700مليار \$ من الأموال السعودية الخاصة بالخارج، 266مليار \$ من أموال الإمارات المتحدة، 163مليار \$ من الكويت⁽²⁾.

يحتل موضوع جذب الإستثمارات الأجنبية أهمية كبرى على المستوى العربي خاصة، لذلك فالدول العربية بحاجة لتعزيز مقدراتها التنافسية على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية وبلغ متوسط حصتها من تدفقات الإستثمار العالمي 6,17 مليار \$ خلال 1999-97م، الأمر الذي يعنى حاجة البلدان العربية لتقييم مقومات مناخها الإستثماري لتحقيق هدف جذب الإستثمارات الأجنبية⁽³⁾.

أ/ مقومات المناخ الجاذب للإستثمار على المستوى العالمي :

مناخ الإستثمار: مجمل الأوضاع الإقتصادية والظروف المؤثرة في إتجاهات تدفق رأسمال وتوظيفه وهناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا في توفير جذب للإستثمار⁽⁴⁾.

مثلا: الإستقرار السياسي والأمني، الإنفتاح الإقتصادي، توفير البنية الأساسية، توفير الفرص الإستثمارية، وجود النظم الإستثمارية والضرائبية والتشريعية المحفزة، وجود الأجهزة المؤسسية الداعمة للإستثمار، توفر البيئة الإدارية والإجتماعية الملائمة.

(1) إيليريش وريتسل، « الإستثمارات الأوروبية في العالم العربي: حجمها ودورها»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 2001، ص 266.

(2) براد بورلاند، « الإستثمارات العربية في أوروبا: حجمها ودورها»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 2001، ص 278.

(3) أسامة الكردي، «دور الغرف التجارية في جذب الإستثمارات المشتركة»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز الدراسات العربي الأوروبي. باريس، 2001، ص 287.

(4) أسامة الكردي، مرجع سابق، ص 288.

الوحدة : بليون \$

بيان	97	98	99	متوسط الفترة 1997-1999م
تدفقات الإستثمار العالمي	646	660	827	65,3
تدفقات الإستثمار على الدول العربية	6,35	5,95	6,2	6,71
حصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار	1,4 %	0,9 %	1 %	0,95 %

المصدر : أسامة الكردي، مرجع سابق، ص 290.

ب/ إن المناخ الإستثماري يتطلب جملة من المعطيات من أهمها: ⁽¹⁾

1. معدل متزايد من النمو الإقتصادي كواحد من المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.
2. تحقيق مزيد من التوازن الداخلي أي التقليل من عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. تحقيق مزيد من التوازن الخارجي أي نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي.
4. تراجع معدل التضخم كمؤشر للسياسات النقدية.
5. توفر المزيد من المؤسسات المالية المتطورة والمتنوعة وكذلك الأسواق المالية وأدواتها.

ثالثا : دور الشراكة الأوروبية-المتوسطة في جذب الإستثمار.

يجب أن تكون الشراكة الأوروبية-المتوسطة محفز للتعاون، وليس كضغط للتعديلات الإقتصادية العالمية، لأن الشراكة توفر إطار الاندماج الإقتصادي بين مختلف الشركاء وتسمح بتحرير التبادلات التجارية وفتح الأسواق من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وفي مؤتمر مارسيليا نوفمبر 2000م إقترحت اللجنة تخطي مرحلة جديدة بوضع الأسس لسوق الموحدة: التنسيق بين الأنظمة، تعدد الأصول، التعاون الجمركي... ⁽²⁾.

وجذب الإستثمارات يستدعي القيام بإصلاحات في العديد من المجالات تهدف بالأخص إلى إيجاد الإطار الشرعي والقانون والتجاري الشفاف (تبسيط القوانين، وضع قانون بشأن التنافس...)، الخصخصة هي مجال أساسي آخر، فالإلى جانب تأثيره الإيجابي على التمويلات العامة تسمح بتحسين الفعالية في الإنتاج والبنى التحتية وتساهم في جذب المستثمرين الأجانب خاصة ⁽³⁾.

(1) زكي حنوش، «السوق العربية المشتركة وأفاق تفعيل الإستثمار الدولي في الوطن العربي»، المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص 337.

(2) فنسان ديبيني، «دور الإتحاد الأوروبي في تنمية الإستثمار العربي-الأوروبي»، المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص 380.

(3) فنسان ديبيني، مرجع سابق، ص 380.

كما تهدف الإصلاحات السياسية إلى تدعيم دولة القانون بصفة عامة، الإستقرار السياسي العامل المهم والأساسي للمستثمرين كذلك المساعدات المالية Meda بالتعاون من البنك الأوروبي BEI ساعد بتدعيم وتأيد الإصلاحات وتشجيع القطاع الخاص.

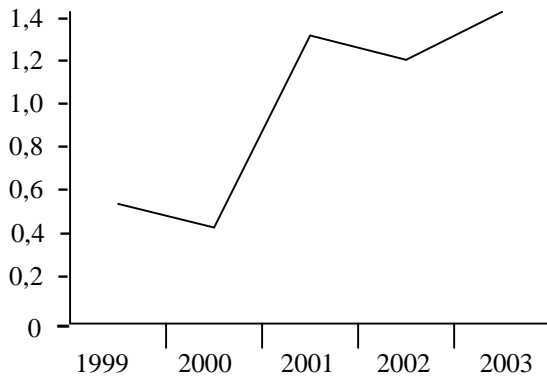
والإتحاد الأوروبي وضع موضع التنفيذ برامج تمويل ماكرو - إقتصادية (المساعدة للضبط البيوي) المشروطة بتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية، كما وضعت موضع التنفيذ برامج أخرى لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال والمساعدة للشركات ذات الرأسمال المشترك، هدفها رفع مستوى الشركات المحلية: مواصفات النوعية، الإدارة الرشيدة، التنسيق والدعاية، دراسة السوق...، تحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدة التقنية التي يوفرها البنك الأوروبي للإستثمار BEI كرؤوس الأموال المخاطرة أو القروض، للتقريب من القطاعات الإقتصادية⁽¹⁾.

رابعا : نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية.

1/ إن السوق الجزائرية موجودة وتزدهر كل يوم بإستمرار لتواكب التطورات، وأحسن مؤشر لذلك معرض الجزائر الذي يقام كل سنة، نجد أنه 2000م بلغ عدد المؤسسات المشاركة 74 مؤسسة وحسب إحصائيات السجل التجاري الوطني يوجد 2280 مقاولا أجنبي يشتغلون بالجزائر، من بينهم 800 شركة متواجدة بتسع ولايات بنمو قدره 15% سنويا متركزين بالجنوب بالأخص، وضواحي الجزائر العاصمة. أما الإستيرادات للمواد نصف مصنعة ومعدات التجهيز المرتبطة عادة بالإستثمار تطورت 13% سنة 2001م لتتضاعف 25% سنة 2002م⁽²⁾.

الوحدة : ملايين \$

شكل (5) : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر



المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر : حصيلة وآفاق، مرجع سابق، ص 71.

(1) فنسان ديببي، مرجع سابق، ص 381.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر : حصيلة وآفاق، مرجع سابق، ص 70.

والعامل المساعد بوتيرة الإرتقاء بمستوى المؤسسات والهيكل القاعدية إستمرار البنوك في توزيع القروض بالإقتصاد إرتفع منذ 1999م: وهي تمر من 1,5% إلى 3,5% من مجموع أموال البنوك الخاصة، وحسب المعلومات التي جمعها البنك الدولي تطورت المؤسسات الصناعية بفعل الدعم الداخلي والخارجي منذ 1993م بصور قانون الإستثمارات يضمن: (1)

- معاملة المستثمر الأجنبي شبيهة بمعاملة المستثمر الوطني.
- الحصول على منافع ضرائبية ولجتماعية مالية أحيانا.
- ضمان المنافع التي إكتسبها المستثمرون المباشرون الأجانب.
- ضمان تحويل الفوائد والعمل على زيادة القيم على رأسمال المستثمر.

2/ تحويل الدين الخارجي الجزائري : (2)

إن مسألة تحويل جانب من الدين الجزائري هي واحدة من إفرازات إعادة الجدولة التي تمت 1994م في إطار نادي باريس، التي إمتدت لها إجراءات التصحيح الهيكلي الذي مس القطاع الخاص بإعتباره المحرك الرئيسي للعجلة الإقتصادية ذلك أن إعتداد الجزائر لسياسة الخصوصية للولوج إلى إقتصاد السوق مهّد الطريق لإستراتيجية تحويل الدين كوسيلة عملية ذات شقين: تخفيف الدين الخارجي، ولستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

وبفضل موافقة نادي باريس على إدراج بند التحويل في إتفاقات إعادة الجدولة في جويلية 2000م، إستطاعت الجزائر أن تبرم ثلاثة إتفاقات ثنائية مع كل من : إسبانيا، إيطاليا، وفرنسا. حيث تم الإتفاق 2002م على تحويل دين قيمته 183 مليون€.

فيما يخص الدين الذي تم تحويله مع إسبانيا، يقدر 40 مليون\$ ويتوقع أن يبلغ 110 مليون\$ وقد تم الإتفاق على تحويله إلى إستثمارات من خلال توسيع القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية أما عن السعر الذي بيع به الدين فقد كان 56% من القيمة الاسمية للدين المحول، بمعنى أن المستثمر الإسباني أو الجزائري غير المقيم بالجزائر يدفع بالعملة الصعبة لإسبانيا فقط 56% من قيمة الدين المحول والبقية (44%) يتم مسحها.

تتضمن الإتفاقية الموقعة مع إسبانيا مارس 2002م، كما ورد مبلغ 40 مليون\$ في المرحلة الأولى ليرتفع بالمرحلة الثانية 110 مليون\$ للمؤسستين Fertiberia & PMS (3).

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم: بلد ناجح، دار ألفا. الجزائر، فيفري 2004، ص ص 17, 18.

(2) عبد الكريم يحي بروقات، «إشكالية تحويل الدين الخارجي»، الملتقى الدولي : العولمة المالية، جامعة عنابة، 2004، ص 8.

(3) عبد اللطيف بن أشنهو، عصريّة الجزائر، مرجع سابق، ص 72.

أما فيما يتعلق بالطرف الإيطالي الذي وافق على تحويل دين قيمته 83 مليون€ ، لم يخط خطى إسبانيا في تعاملها مع تحويل الدين الذي كان يهدف بالأساس إلى الإستثمار والذي يقتضي مبدئيا وجود طرف ثالث هو المستثمر، بل إرتأت إيطاليا تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية، ومشاريع بيئية⁽¹⁾ .

ففي جوان 2002 م تم تحويل الدين إلى قروض مساعدة لتحويل مشاريع تنمية سُوسيو إقتصادية، تمثلت في بناء ثانويتين، حي جامعي بوهرا وبرنامج لمعالجة النفايات في خمس مدن جزائرية كبيرة هي باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف، و تيزي وزو⁽²⁾ .

هذا وتعتبر أهم صفقة في تحويل الدين الخارجي الجزائري هي تلك التي تم عقدها على مرحلتين مع فرنسا، والتي بلغت قيمتها 171 مليون€، فقد تم الإتفاق في مرحلة أولى (سنة 2002) على تحويل ماقيمته 61 مليون€ ، تم تسوية 60% منها حسب تأكيدات الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر، وقد تعثر الملف بسبب عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع محددة يمكن توظيفها في إطار تشجيع الإستثمارات المباشرة في الجزائر، في الوقت الذي طالبت فيه السلطات الجزائرية الإسراع في وتيرة تحرير المبالغ المرتبطة بالإتفاق وتحويلها إلى إستثمارات موازنة مع إقتراح النظر في إمكانية توسيع الإتفاقية التي يمكن أن تحسن من وضعية الديون الجزائرية التي أعيد جدولتها والتي تعادل 54,1% أي أكثر من 11 مليار\$.

وفي مرحلة ثانية، وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته 110 مليون€ وقد جاءت المبادرة تنويفا للزيارة التي قام بها وزير الإقتصاد الفرنسي للجزائر بداية جوان 2004 ليبلغ مجموع الدين الذي تم تحويله مع فرنسا 171 مليون€ . لعلاج بعض القطاعات كالمياه، المواصلات (مترو الجزائر)، والسكن... وفيما يخص مترو الجزائر وضح وزير الإقتصاد الفرنسي: (نيكولاس ساركوزي) أن الحكومة الفرنسية مستعدة للتعاون في هذا المشروع بمشاركة معتبرة لتمويل وتحويل الدين إلى ما يزيد 50%⁽³⁾ .

إن إبداء الدول الثلاث تعاونها إتجاه الجزائر فيما يخص تحويل الدين الخارجي ومحاولة الدولة المستمرة لتوسيع نطاق العمليات يدل على العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

(1) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 8.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، عصنة الجزائر، مرجع سابق، ص 72.

(3) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 8.

بالقابل، لم تُخف دول دائنة أخرى رفضها القاطع لفكرة تحويل الدين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وكوريا الجنوبية، فقد جاء على لسان السفير الأمريكي بالجزائر (ريشارد إيردمان) في جوان 2004م : «أن الجزائر بلد غني ويمتلك قدرات هائلة، وعليه يستحيل تحويل الدين الخارجي».

كما أعربت ألمانيا هي الأخرى رفضها للفكرة بينما لم تُخف قبولها فكرة تسبيق سداد الدين. وهي الفكرة التي باشرت بها الجزائر كإستراتيجية جديدة لإدارة المديونية الخارجية في ظل الأوضاع المالية الجيدة للبلد والمتمثلة في الإحتياطي المعتبر من العملة الصعبة المقدّر بـ 35 مليار \$ خلال سنة 2004م⁽¹⁾.

إن نجاح عمليات تحويل الدين وإحتمال توسيعها مع دول أخرى إنما هو مرهون بالدرجة الأولى بقدرة الجزائر على إقناع الأطراف الدائنة، لكن و بالمقابل كان لزاما تقديم مشاريع تنموية تُرضي هذه الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل كامل الإجراءات القانونية وتيسير عمل المستثمر الأجنبي بعيدا عن كل التصرفات البيروقراطية.

يظل ملف تحويل المديونية الجزائرية إلى إستثمارات رغم تراجعها قليلا عبئا كبيرا على الإقتصاد الوطني نظرا لثقل المديونية الخارجية، ...

وتقدر المديونية الإجمالية بداية 2004م حوالي 23 مليار \$، إلا أن الديون قصيرة المدى لا تمثل سوى 120 مليون \$، وقيمة القروض الثنائية لا تتعدى 21,8%، ويتصدر الإتحاد الأوروبي قائمة الدول الدائنة بنسبة 66% من إجمالي الديون الجزائرية مقابل 17% لأمريكا الشمالية، فيما تصل نسبة الديون الجزائرية بالدولار الأمريكي إلى 43% مقابل 30% باليورو، و 12% بالين الياباني⁽²⁾.

ومن أهم الشركات العالمية بالجزائر شركة ميشلان الرائدة أولا في ميدان الأطر المطاطية تستحوذ على 20% من السوق العالمي (الركوب الأول والتبديل) بعد أن وقفت نشاطها 1993م.

وفرع ميشلان بالجزائر هو شركة جديدة تأسست 22 أوت 2002م بالجزائر العاصمة ينتج فرعاً تقريبا 250000 إطار مطاطي سنويا ويوظف 500 شخص⁽³⁾.

(1) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 9.

(2) كبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 9.

(3) عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر بلد ناجح، مرجع سابق، ص 117.

المطلب الثالث

تطور حجم التجارة الدولية بين دول الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط

إن العلاقات الأوروبية-المتوسطية تدخل ضمن الإرتباطات التي ساهمت في توسيع نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي ينصب أساساً على المكونات الاقتصادية والمبادلات التجارية الدولية التي لها تأثير خاص على اقتصاد الدول.

وحجم التجارة الدولية يتأثر بـ: حجم ماتملكه الدولة من الموارد الاقتصادية والطبيعية زائداً المستوى التكنولوجي، وكلما كبر حجم ماتملكه الدولة من تلك الموارد كلما قل اعتمادها على العالم الخارجي، وكلما ازدادت مساهمة قطاع التجارة الدولية (خاصة الصادرات مع عدم تركيزها النوعي والجغرافي) في الناتج المحلي الإجمالي كلما قل تعرض الاقتصاد القومي للتقلبات التي تصيب الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

ومن أهم الموارد في مجال الطاقة والوقود هي النفط والغاز حيث أن ثلثي المخزون العالمي للبترول خصص لتلبية الطلب العالمي للطاقة بنسبة 45% أي ما يعادل إنتاج 49 مليون برميل في اليوم سنة 2001م⁽²⁾.

وهو ما يستوجب تقنيات وآليات جديدة لزيادة إنتاج النفط الأمر الذي تعمل عليه دول المجموعة الأوروبية والدول العربية بالبحث في المبادلات التجارية، وهو عامل مهم في تحديد العلاقة بينهم، ويشير حجم التجارة الدولية لمجموع دول العربية الأعضاء باتفاقية المشاركة الأوروبية-المتوسطية إلى دول الإتحاد الأوروبي التي بلغت 1997م حوالي 57,435 مليار \$، وقدرت 1998م بـ 59,757 مليار \$ لتواصل الإرتفاع 1999م حوالي 64,792 مليار \$.

وقد بلغ حجم التجارة الدولية لمجموع تلك الدول مع دول الإتحاد الأوروبي 60,658 مليار \$ خلال الفترة 1999-97م مثلت الصادرات منه 26,89 مليار \$ بنسبة 44,3%، أما الواردات 33,769 مليار \$ بنسبة 55,6%، أما متوسط قيمة التجارة لمجموع الدول العربية العضو مع الإتحاد الأوروبي مثلاً 57,7% من إجمالي حجم تجارتها مع العالم الذي بلغ خلال تلك الفترة 106,990 مليار \$⁽³⁾.

(1) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 7.

(2) ريشارد لانو، «الآفاق المتاحة للاستثمار في قطاع الطاقة»، المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001م، ص 211.

(3) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 11.

شكل (6) : جدول تطور حجم التجارة الدولية الكلية للدول العربية المشاركة مع الإتحاد الأوروبي للفترة 1997/1999م.

بيان	قيمة الصادرات			متوسط الفترة	%	قيمة الواردات			متوسط الفترة	%	إجمالي حجم التجارة الكلية		%	في المتوسط		
	1997	1998	1999				1997	1998			1999					
تونس	3,877	4,612	5,940	4,810	17,9	2,405	6,221	7,494	6,373	18,9	11,183	18,4				
الجزائر	8,312	7,051	7,522	7,628	28,4	5,624	6,450	6,440	6,71	18,0	13,699	22,6				
المغرب	2,839	2,717	5,438	3,665	13,6	4,400	4,626	7,760	5,495	16,3	9,160	15,2				
مصر	1,621	2,20	1,236	1,687	6,3	5,030	8,926	5,728	6,561	19,4	8,248	13,7				
الأردن	0,177	0,176	0,171	0,175	0,6	1,451	1,380	1,463	1,431	4,2	1,606	2,6				
لبنان	0,163	0,183	0,202	0,183	0,7	3,539	3,403	3,125	3,356	9,9	3,536	5,9				
سوريا	2,216	1,456	2,107	1,926	7,2	1,669	1,268	1,169	1,369	4,4	3,295	5,4				
ليبيا	7,974	5,893	6,581	6,817	2,5	3,438	3,192	2,713	3,114	9,2	9,931	16,4				
جمالي	27,17	24,29	29,20	26,891	100	30,256	35,46	35,592	33,76	100	60,658	100				

المصدر : شبير عبد الله الحرازي ، مرجع سابق ، ص 12.

إن عدم تماسك إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط يبدو واضحاً لأنها تعتمد على قاعدة جبائية غير كافية من أجل تغطية النفقات الدائمة المصاحبة للإفتتاح ، وغياب عنصر التنويع وقدرة الصادرات على المنافسة ، وعدم مرونة سوق العمل ، والمؤسسات المالية الشهيرة بعدم المنافسة المستمرة بالعمل، وما يصاحبها من عدم التحرير الكامل للنظام الإقتصادي الذي يعرف أشكال متنوعة من الإحتكارات الأمر الذي أدى إلى عجز في تحريك وتحفيز العرض، مقارنة بالطلب المرتفع.

والنتيجة تتمثل في نمو غير كافٍ لا يتجاوز 1,2% في 1999م لمجموع هذه الدول المتوسطة ، ويوجد سببين يفسران ضعف معدلات النمو : تراكم ضعيف لرأسمال و عدم كفاية نمو الإنتاجية.

إن معدل الإستثمار يدور حول 24% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 34,3% في المتوسط لأندونيسيا كوريا الجنوبية، تايلندا) أما بالنسبة لمعدل إنتاجية العمل فلم تعرف أي إرتفاع منذ بداية التسعينات بكل من مصر، الأردن، تونس، لبنان، تركيا، ولقد عرفت إنخفاضا في الجزائر وبقيت سوريا والمغرب مستقرة⁽¹⁾. ولقد إستطاعت دول جنوب وشرق المتوسط نسبياً بإستثناء تركيا معالجة الإختلالات الإقتصادية الكلية وتحقيق ذلك بدعم من المؤسسات المالية الدولية ، التي قامت بتطوير في أغلبية هذه البلدان ببرامج التصحيح الهيكلي. والتي كانت في مجملها ترمي إلى :

- تخفيض الطلب الفاض، مما يتطلب القيام بسياسة ميزانية صارمة والتحكم في الطلب على النقود.
 - الرفع من إستعمال قدرات الإنتاج الموجودة عن طريق تحسين تنظيم الإنتاج.
 - تحسين الكفاءة التنافسية للمنتجات الموجهة للتصدير عن طريق التصحيح بأسعار الصرف الحقيقية.
- ونشير إلى أن الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك التجاري الأكبر لدول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% من مجموع المبادلات (الواردات+الصادرات) ، أما التجارة المتوسطة البينية تمثل 5% ولا يمكنها أن تلعب أي دور في النمو على مستوى المنطقة، كما أننا نشير إلى أن صادرات و واردات هذه المنطقة إرتفعت أسرع من معدل إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المتوسطة الشريكة على مدى فترة 92-98م ، ففي 1998م كان حجم التجارة الخارجية (الواردات+الصادرات) للدول المتوسطة الشريكة يقدر 215 مليار \$، بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإن مبادلاته التجارية مع الدول المتوسطة تمثل نسبة منخفضة⁽²⁾.

(1) زايري بلقاسم، كريالي بغداد. مرجع سابق، ص ص 8,7.

(2) زايري بلقاسم ، كريالي بغداد. مرجع سابق، ص 9.

ولضمان مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية يتوقف شكلها على مايتجه إليه الإتحاد نحو دول العربية، فعلى هذه الأخيرة لتنمية تجارتها التركيز على العوامل الأساسية: (1)

. الأسواق المنافسة : أي يكون المنتج المختار صالح للتسويق بالأسواق العالمية بأسعار تنافسية مقبولة لأن تسويق المنتجات له تأثير كبير في تحديد حجم الإستثمار.

. التكنولوجيا والمعرفة الفنية : إنتاج منتجات جديدة وجيدة الإستعمال أكثر إقتصادا ومقبولة دوليا.

. القوى العاملة : القدرة على إنتاج سلع تمتاز بالجودة.

خاصة وماتعانيه المنتجات العربية بفعل وضع القيود بالأسواق الأوروبية أمام منتجاتها والإتجاه إلى فرض الضرائب عليها، كذلك إتجاه صادرات الأوروبية إلى دول شرق أوروبا وإعطائها مزايا تفضيلية على حساب دول العربية.

(1) عمر عبد الله كامل ، «الصناعات البتروكيماوية العربية ومعوقات تسويقها»، المؤتمر الدولي الخامس: العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها..ومستقبلها، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 1997م، ص ص 278,279.

ارتبط دول المجموعة الأوروبية بعلاقات إقتصادية جيدة مع مختلف الدول العربية خاصة دول جنوب حوض المتوسط : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، والسلطة الفلسطينية . التي وقعت معهم بروتوكولات التعامل والتبادل بين الطرفين شكل دعما كبيرا بتعزيز العلاقات الإقتصادية القائمة وتساهم بتنميتها .

أخضت العلاقات الإقتصادية تنمو بين دول الإتحاد ودول جنوب حوض المتوسط بشكل متطور , دخلت هذه البلدان دائرة الإهتمام الأوروبي منذ زمن وطرحت عدة محاولات للتعاون بكل المستويات والإرتباطات واتفاقيات المشاركة لتحسين العلاقات السياسية وتطويرها إضافة للتبادل التجاري القائم على التعامل بالمثل وتبدو أهمية الشراكة في توسيع قاعدة التنمية , يعتمد نجاحها على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحديات المبادلات التجارية مع ضمان إتباع الأطراف تحقيق الربح للمشاركين دون هيمنة الواحد على الآخر .

والتعاون الأوروبي في مراحل مختلفة مر بالعديد من الإتفاقيات بشكل عام لزيادة المساعدات وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الخاصة بالتجارة والإحتكارات منذ السبعينات، وتم تأسيس الشراكة رسميا نوفمبر 1995م من قبل سبعة وعشرون دولة (النمسا، بلجيكا، الدانمارك، السويد، فنلندا، فرنسا، ألمانيا اليونان، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، إضافة للجزائر، قبرص، مالطا، مصر، إسرائيل، الأردن لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية، ليبيا، هولندا، تركيا، إيطاليا) .

يحتوي على ثلاث جوانب تخص الميادين السياسية الأمنية، الإقتصادية والمالية، والميادين الإجتماعية الثقافية والإنسانية، وتطورت الشراكة بشكل متوازن بفضل التنفيذ التدريجي لبرامج العمل بإتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بهدف تسهيل ورفع فاعلية سبل التعاون ولإجراءاته.

وقد إستحوذت القضايا الإقتصادية المالية النصيب الأوفر من الإهتمام في مسيرة التعاون من خلال المساعدات والإلتزامات المالية التي تعهد الإتحاد بتقديمها لشركائه وعلى الأهمية القصوى التي يُولونها لإقامة منطقة التبادل الحر 2010م بتطوير شبكات المؤسسات المصرفية لتدعيم العملية بالمنطقة، لاسيما الإستثمارات والأجنبية خاصة المساعدة على خلق عناصر النمو التي تحتاجها الدول العربية لزيادة فرص الإستفادة من التطور التكنولوجي، المعلوماتي، ووجود الكوادر المؤهلة لجعل منتجاتها بالأسواق العالمية.

وللخوض أكثر في مضامين إتفاق الشراكة المبرم بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط ، يبحث الفصل الموالي عن تواجد وموقع الشراكة في خضم العولمة والتحديات التي تواجهها و أهم الآفاق التي تنتظرها فيما بعد الحاضر .

الفصل الثالث

تحديات العولمة والأفاق

المستقبلية لإفريقية الشراكة الأوروبية ومتوسطة

تمهيد :

إن التغيرات والتطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخرًا على مختلف الأصعدة الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية ، والسياسية وبإعطائها العديد من الأسميات : القطبية ، الأحادية ، العولمة ، الرامية إلى إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومة ، القوى العاملة ، تشجيع الإستثمارات المباشرة ،....

مست إقتصاد العالم الثالث بما فيه العالم العربي ، ونظرا لتشابه الأوضاع الإقتصادية العربية بشكل عام سواء لجهة تطورها أو اعتماد غالبيتها على صادرات مواد الخام (نفط ، غاز ، قطن ، ثروات معدنية ...) ولأنها في مجموعها ترتبط بعلاقات إقتصادية جيدة مع الدول الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لها ، لذلك فإن التأثيرات إن وجدت ستكون متشابهة بين الإقتصاديات العربية إلى حد كبير .

والمعروف أن إليم إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط العربية لا تُوفر وحدها الفرص لزيادة النمو وإنما يتوجب على الدول العربية إستغلال الشراكة كأداة للتحفيز على القدرة التنافسية . لمواجهة المنافسة القادمة والمفروضة علينا ، وتكثيف الجهود العربية لتلافي أي ضرر ممكن . وللتعرف على آفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في عصر العولمة ومدى تماسكها في ظل الظروف الحالية ، وما خططها المستقبلية . يتطرق الفصل التالي إلى تحليل العناصر :

- تفعيل الشراكة الأورومتوسطية العربية .
- العولمة المالية وتأثيرها على الشراكة الأورومتوسطية .
- التكامل الإقتصادي العربي .

المبحث الأول

تفعيل الشراكة الأورو - متوسطية العربية

إن الملف الأول في قضية الأولويات القومية بكل الدول هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل رفع مستوى معيشة المواطن، إستدعى ذلك إحداث تغيير في العلاقات التجارية لإقتصاديات الدول العربية خاصة بالمشاركة مع الإتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل العمالة العربية، ومن أجل تشجيع الإستثمارات العربية وإنماء دور المؤسسات الاقتصادية بالإستفادة من مزايا المشاركة الأوروبية- العربية. وسنحاول إعطاء نماذج عن الأسس التي تقوم عليها إتفاقيات المشاركة لبعض الدول العربية بعد العديد من المفاوضات.

المطلب الأول

التحديات المواجهة لرجال الأعمال العرب في المشاركة ودورهم المطلوب

بعد عقد الكثير من الاجتماعات والمفاوضات على جميع المستويات التي لها علاقة بموضوع الشراكة مع دول الإتحاد ، قررت الدول المتوسطة ممثلة في رجال أعمالها البدء والسعي لتهيئة الأوضاع والظروف لمواجهة الإنفتاح على الأسواق العالمية ، ويقتضي هذا الدور من رجال الأعمال وصناع القرار الإقتصادي للدول العربية إتخاذ إجراءات مثل :

- 1/ قيام رجال الأعمال المفاوضين الذين يمثلون دولهم بتوضيح آرائهم لخفض الآثار السلبية الموجودة في نصوص الإتفاقيات قبل التوقيع النهائي عليها للحصول على أفضل المزايا.
- 2/ توسيع قائمة الطلبات الزراعية وتوفير حصص في المنتجات الجديدة للتعريف بالمنتج العربي خاصة وأنّ النفاذ إلى الأسواق الأوروبية صعبا بالنسبة للسلع الزراعية (الصناعات الغذائية) ما لم تحتوي على الشروط المطلوبة⁽¹⁾.
- 3/ تحقيق الإنقادة العُظمى من المساعدات المالية والفنية التي يقدمها الجانب الأوروبي للأطراف المتعاقدة معه بهدف تنفيذ برنامج شامل لإعادة تأهيل القطاع الصناعي ، وتنميته ورفع قدرته على المنافسة في السوقين المحلية والأوروبية، وبما يخدم إتفاق المشاركة من حيث قواعد المنشأ، المواصفات، المنافسة، الملكية الفكرية، وكافة الجوانب التي ترفع من كفاءة الإنتاج والتصدير⁽²⁾.

(1) محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد. قضايا إقتصادية معاصرة، الدارالجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ، ص ص 243,244.

(2) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 254.

4/ العمل على رفع مستويات الإنتاجية والجودة للمنتجات الوطنية لزيادة قدرتها على المنافسة أمام المنتجات الأوروبية.

5/ العمل على زيادة نسبة التشغيل لحد البطالة بالدول العربية.

6/ أخذ العبرة من الإتحاد الأوروبي الذي بمثابة إستراتيجية وعقيدة ثابتة لكل الدول الأعضاء بغض النظر عن المذهب السياسي للحكومة التي تتولى مقاليد السلطة لايؤثر على مسيرة الإتحاد، على عكس الدول العربية فإن التغيير السياسي له تأثير على أداء مهام وتنفيذ قرارات الشراكة مما يعيق الأعمال أحياناً⁽¹⁾.

7/ ينبغي على مصالح القطاع الخاص أن تُنسق فيما بينها لتتعامل مع الجانب الأوروبي بمستوى أعمال قوية تتمتع بذاتية ولستقلالية عن الإدارة الحكومية.

8/ الإستعانة بالكفاءات والإطارات الوطنية التي تساعد المصدرين والمستوردين وتوجههم وتعرفهم بآخر التطورات في المواصفات الأوروبية ولحياجات السوق منها.

وتسعى الشركات لتحقيق مشاركة أكثر فعالية من جانب العاملين فيها بغرض تحسين قدرتها التنافسية، وهذه المشاركة تتطلب ظروف عمل أفضل للتنمية والتدريب وخصوصاً طرائق جديدة للتفكير لتنمية الكفاءات للتحكم أفضل في نتائج التغيرات التكنولوجية والإقتصادية ولتقليل المخاطر والتكاليف الناجمة عن إختلالات هذه التغيرات⁽²⁾.

9/ مبادرة قطاع الأعمال المصرفي بطرح وإبتكار آليات التمويل المختلفة التي تحقق تعظيم الإستفادة من إتفاقيات المشاركة ويُعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات الذي ساهم بالعمل المصرفي في عصر العولمة، بإبتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل إنسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة⁽³⁾.

المطلب الثاني

الإتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأوروبية - العربية

عقدت دول الإتحاد الأوروبي إتفاقيات شراكة مع دول عربية ، وفيما يلي يمكن معرفة تواريخ توقيع هذه الإتفاقيات من خلال الجدول التالي :

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 120.

(2) عبد الفتاح بوخمخم، شابونية كريمة. «تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية»، الملتقى الدولي الثالث حول: إقتصاد المعرفة : بسكرة 13,12 نوفمبر 2005م، ص 118.

(3) عبد الله غانم، آيات الله مولحسان. «أثر إقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية»، الملتقى الدولي الثالث حول: إقتصاد المعرفة : بسكرة ، 13,12 نوفمبر 2005م، ص 346.

--	--

بلد	تاريخ الإمضاء
تونس	1995/07/17م
المغرب	1996م
مصر	25 جوان 2001م
الجزائر	2002/04/22م
لبنان	2002/06/17م
سوريا	بداية المفاوضات 1997م
الأردن	1997/12/24م
فلسطين	1997م
ليبيا	بداية المفاوضات بعد مؤتمر برشلونة

المصدر : من إعداد الطالبة.

أولا : الإتفاقيات الموقعة مع : المغرب، تونس، ليبيا.

يقطن هذه الكتلة الجغرافية منتصف 2002م حسب الإحصائيات المنشورة 2004م، 73,7 مليون نسمة موزعة على النحو التالي : تونس 9,8 مليون نسمة، الجزائر 31,3 مليون نسمة، المغرب 29,6 مليون نسمة . كما بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 2004م بالأسعار الثابتة 1995م، 117,7 مليار \$، موزعة على النحو: 26,3 تونس، 43,9 مغرب، 47,7 الجزائر⁽¹⁾.

- وتعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة لأوروبا وأهم الموضوعات التي تنص عليها مواد الإتفاقيات :
- تأكيد حرية دخول معظم السلع المصنعة بين الأطراف المشاركة وتعزيز التعاون المالي والفني بينهم.
- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الاتحاد الأوروبي، على أن يتم إلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية بمجرد سريان الإتفاقيات وإلغاء الحواجز الجمركية في غضون 12 عام⁽²⁾
- الحق المتبادل للمستثمرين من الأطراف المشاركة في تأسيس المشروعات في أقاليم بعضهم البعض.
- محاولة القضاء على الإحتكارات والدعم الحكومي، والإمتيازات الممنوحة للمؤسسات العامة ومحاولة إيجاد حلول مناسبة وعملية بالتعاون في مجالات الخاصة بالهجرة.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي.

(1) فرج عبد الفتاح فرح، «البناء الإقتصادي والنقدي للإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للمشروع المغربي»، الملتقى الدولي حول: العولمة المالية : عناية، 2004م، ص 5.

(2) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 257.

تشير الإحصائيات أن متوسط الصادرات الكلية المغربية 5,843 مليار \$ وأن معظم الصادرات كانت لأسواق دول الاتحاد الأوروبي حوالي 3,665 مليار \$ ، نحو 62,7% من متوسط قيمة الصادرات الكلية المغربية، وتعتبر فرنسا وألمانيا أكثر الدول إستجلاً للصادرات المغربية ، وتأتي الدانمارك وفنلندا بالمرتبة الأخيرة لدول الاتحاد للصادرات المغربية.

في حين بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية المغربية 9,416 مليار \$ وكانت معظم الواردات من أسواق دول الاتحاد الأوروبي بما قيمته 5,495 مليار \$ ، وحقق الميزان التجاري بالمتوسط 1,830 مليار \$ خلال فترة 1999-97م⁽¹⁾.

2- تونس :

بنتبع تطور حجم التجارة الدولية التونسية مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في خضم إتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطة بالفترة 1999-97م إتصفت بالتزايد المتواصل والمستمر خاصة بجانب الصادرات الكلية بلغت 1997م حوالي 5,104 مليار \$ لتصل 1999م بـ 7,267 مليار \$.
وتعتبر فرنسا و إيطاليا أهم دول الاتحاد الأوروبي إستقطاباً للصادرات حيث بلغ متوسط الصادرات إليها 1,540 و 1,346 مليار \$ على التوالي لنفس الفترة⁽²⁾.

3- ليبيا :

تعتبر ليبيا الدولة العربية الوحيدة من دول جنوب البحر المتوسط التي حققت فائضا بالميزان التجاري الكلي 3,703 مليار \$ مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن قيمة الصادرات الكلية 1999-97م بلغت في المتوسط 8,278 مليار \$ ومعظم صادراتها كانت موجهة إلى إيطاليا، وألمانيا⁽³⁾.

1/ المشكلات المعترضة لإتحاد المغرب العربي :

إن المشكلات التي تعترض مسيرة إتحاد المغرب العربي وعدم قدرته على البروز كقوة ، نذكر أهمها فما يلي :

أ. المشكلات الخارجية :

تكمن بموقف الدول الكبرى وعلى رأسها الدول الأوروبية، لا تحبذ قيام هذا الإتحاد وترى فيه ما ينقص ويضر من مصالحها ونفوذها بالمنطقة وتفضل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي بشكل إنفرادي حيث يتم التعاون الأوروبي مع دول المغرب العربي دوما عبر إتفاقيات ثنائية ، مثل إتفاق

(1) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 15.

(2) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 14.

(3) المرجع السابق، ص 17.

للتعاون التجاري والمالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس، المغرب، والجزائر - على إنفراد - 1976م⁽¹⁾.

كذلك نلمس هذا الرفض لقيام الإتحاد العربي المغربي من خلال تحريك وإثارة الخلافات الخاصة السياسية وعلى رأسها قضية النزاع في الصحراء الغربية.
ب. المشكلات الداخلية :

يمكن تلخيصها فيما يلي :

- . إختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية.
- . عدم التنسيق وتوحيد التعريفات الجمركية.
- . عدم قابلية عملات البلدان المغاربية للتبادل فيما بينها ، إلاّ عبر عملة أجنبية.
- . ضعف وسائل الإتصال الحديثة و إنعدام المعلومات مما يؤدي إلى ضياع فرص حقيقية أمام رجال الأعمال و المستثمرين للقيام بالعمل المشترك وتوسيع التبادل التجاري⁽²⁾.

2/ تحديات شراكة دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي :

بإحتلال المغرب العربي موقع إقليمي ممتاز الأمر الذي شجع على تكثيف التعاون بينه وبين الإتحاد الأوروبي لما تمتلكه المنطقة من مصادر إقتصادية ، وهناك مجموعة من التحديات لنجاح ولإستمرار هذه الدول على المواصلة :

أ - تنسيق وتوحيد النظم التجارية و السياسات المالية و المصرفية.

ب - ضمان وكفالة التنسيق بين سياسات الإستثمار و إقامة نوع من تقسيم العمل يقوم على وقائع إقتصادية مما يزيد من القدرة التنافسية للإقتصاديات المغاربية ويعمل على تطوير المبادلات التجارية فيما بينها⁽³⁾.

ج - رفع القيود على تنقل الأفراد.

د - إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات ، مما يؤدي إلى تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع و رؤوس الأموال⁽⁴⁾.

هـ - اللجوء إلى الحوار المباشر و البقاء لحل كل المشكلات السياسية المطروحة عندها تصبح الظروف مهيئة وملائمة لإستكمال بناء الجوانب الإقتصادية للإتحاد المغاربي، ي دعم ذلك العمل مع الإتحاد الأوروبي.

(1) عبد العزيز شرابي، «فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحوّلات العالمية الراهنة»، مجلة جامعة منتوري : قسنطينة العدد 10.1999م ص 35-36.

(2) عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 36.

(3) Chakib Bounoua, «Les défis d 'aujourd 'hui & de demain de la coopération Maghreb-Union Européenne». L'économie: la Coopération Maghreb-Union Européenne: Algérie Presse Service, Alger, N: 3, Mai 1996, p26.

(4) عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 37.

و - التفاوض من أجل إشراك ومساهمة القطاع الخاص بين دول الإتحاد المغاربي لحماية الأموال ولستعمال جزء من الأموال المدلية الوطنية لحماية ووقاية المصادر الطبيعية من الإستغلال الجشع لها من قبل دول الأوروبية ، وخاصة العمل للمحافظة على التراث الثقافي⁽¹⁾.

ز - نشر وتبادل المعلومات التجارية والمالية بين أقطار الإتحاد وذلك لإتاحة فرص الإستثمار والتبادل التجاري بين المتعاملين المغاربة⁽²⁾.

3/ تكتسي المنطقة أهمية ومكانة في الإحتياجات باعتبارها منتج رئيسي جعلها مجالا لإستقطاب الإستثمارات الإنتاجية . والجدول التالي يوضح إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقوية :

شكل (8) : جدول إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية 2001م الوحدة: مليون طن، عدا الغاز م³

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
البتترول	65	0,02	3,5	67
الغاز الطبيعي	140	0,04	1,7	5,6
الفوسفات	0,8	22	8	-
الحديد	1,5	0,006	0,18	1,5

المصدر : (3)

4/ وترجع أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الإتحاد المغاربي إلى مايلي : (4)

أ. ضعف الهياكل الإنتاجية المغربية حيث يتركز معظم نشاطها الإقتصادي على الصناعات الإستخراجية الموجهة للتصدير ، أما الطلب في بلدان المغرب العربي على المستوردات يتركز على السلع الصناعية، آلات ومعدات النقل...

ب. النزاعات السياسية أهم عائق يُد من إنسياب التجارة بين الدول المتنازعة ، ويؤدي أحيانا إلى إغلاق الحدود كليا.

ج. عدم كفاية أجهزة أو مؤسسات تمويل التجارة الخارجية بين الدول المغربية.

د. عدم إحترام الإتفاقيات الإقتصادية المغربية المُنظمة للتجارة الخارجية بين دول الإتحاد الموقعة على هذه الإتفاقيات.

(1) Chakib Bounoua, Op.Cit, p26.

(2) عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، 37.

(3) صالح صالحي « الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة ولستراتيجية البلدان لتحقيق التنمية»، لندوة الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي لتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 2004، ص 3.

(4) بن عيشي بشير، غربي محمد الأمين، «مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة»، الندوة الدولية : التكامل الإقتصادي العربي، سطيف، 2004، ص 7.

شكل (9) : جدول يبين تجارة إتحاد المغرب العربي لسنة 2000م الوحدة : مليون \$

دول إتحاد المغرب العربي 2000م

2007	التجارة البينية مع مجموع الدول العربية
40509	التجارة الخارجية الإجمالية
5	أهمية التجارة العربية في التجارة الإجمالية (%)

المصدر : بن عيشي بشير، غربي محمد الأمين. مرجع سابق. ص 7.

ولتتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانهما رغم تطابق هوية شعوبها لابد من تجاوز كل المشكلات والعقبات المطروحة على الساحة المغاربية والتي ينبغي حلها أولاً و لايمكن القفز من فوقها وتجاهلها .

ثانيا : إتفاقيات الشراكة الأوروبية مع مصر، وبلاد الشام.

1- مصر :

تم التوقيع في 25 جوان 2001م على الإتفاق الأوروبي المتوسطي بين جمهورية مصر العربية والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء تهدف إلى إقامة منطقة التجارة حرة بين مصر والإتحاد الأوروبي .
والإتفاق الرسمي تداعيات لإتفاقيات ومعاملات سابقة بين الطرفين , تم توقيع إتفاقية التمويل المحدود بين الإتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية لتحديث الصناعة المصرية لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية في ديسمبر 1998م حيث ساهم الإتحاد الأوروبي 250 مليون € والحكومة المصرية بـ 103 مليون € , أما القطاع الخاص 73 مليون € .

كما وقعت أكتوبر 2001م على بدأ تنفيذ مشاريع إنشاء وتجهيز مركز تحديث الصناعة والمعلوماتية, برامج تطوير القطاع الخاص, تهدف من خلاله المشاركة بواسطة المشروع إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية في الأسواق العالمية والمحلية من خلال رفع جودة المنتج المصري وخفض تكاليفه⁽¹⁾.

إن تطوير العلاقات الأوروبية المصرية يرتبط برؤية أوسع للتعاون المتوسطي الذي يضم دول الإتحاد الأوروبي الخمس عشر والمتوسطي الإثني عشر, يشكل منطقة تجارية يُعتبر الإتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لمصر ويَـشـغـل أكثر من 40% من تجارتها الخارجية مقابل 4% لمصر, 30% على مستوى الدول العربية مقابل 4% لها, وضاعف الإتحاد الأوروبي من حجم مساعداته إلى دول منطقة جنوب المتوسط في إطار إستراتيجية جديدة, حيث خصص 4,7 مليار وحدة نقد أوروبية لدول المتوسط للفترة 1995-1999م⁽²⁾.

(1) مقتبس من : www.mitd.gov.eg/topnav/etfaqyat.htm تاريخ الإطلاع: 05/04/22م. بتوقيت: 22:15.

(2) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة) دار المريخ للنشر، السعودية، 2000م، ص 538, 539.

تضمن مشروع إتفاق التعاون الشامل بالميدان الإقتصادي، الفني، الإجتماعي، الثقافي والمالي، وبشكل عام تجري الشراكة ومفاوضاتها حسب المشروعات المتقاربة المضمون بين الدول، لكنها تختلف في التفاصيل حسب ظروف الدول .

بالنسبة لمصر بحكم كونها من أبرز دول المتوسط في الكثافة السكانية والرقعة الزراعية فذلك يكسب الإتفاق طبعاً خاصاً يتناول مشروع الإتفاق المجالات التالية⁽¹⁾.

. الحوار السياسي لتحقيق الأهداف المشتركة بما فيها من قضايا أمنية ، إقليمية والتزام الطرفين بمبادئ حقوق الإنسان، الحرية والديمقراطية.

. إقامة منطقة تبادل تجارة حرة للمنتجات الصناعية كما سمح الإتفاق لمصر بتصدير حصص من المنتجات الزراعية في المواسم محددة معفاة من الرسوم الجمركية 2000م.

. كما يدعو إلى تحرير إنتقال رؤوس الأموال والمدفوعات المرتبطة بصفقات الميزان التجاري ، وألإستثمار المباشر وأرباحه.

. وضع الخطوط العامة للتعاون بمجالات الصناعة وتشجيع الإستثمار والإرتفاع بمستوى الجودة والمواصفات الفنية، تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ، الزراعة ، الصيد ، تطوير التعليم والتدريب ومكافحة المخدرات وغسيل الأموال و تشجيع السياحة .

التركيز على الهجرة وأوضاع العمالة والهجرة الغير مشروعة ، تشجيع الترجمة للتبادل الثقافي ...

أما بالميزان التجاري بلغ متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية للفترة 1997-1999م حوالي 4,043 مليار \$ ، وأن قيمة الصادرات إلى أسواق دول الإتحاد بلغت بالمتوسط 1,687 مليار \$ وتعتبر إيطاليا و ألمانيا أكثر الدول إستقطاباً للصادرات المصرية .

ونشير إلى أن الواردات الكلية المصرية تعتبر الأكبر قيمة في دول المجموعة العربية بلغت في المتوسط 16,876 مليار \$ وقيمة الواردات من أسواق دول الإتحاد الأوروبي بلغت في المتوسط 6,561 مليار \$⁽²⁾.

تتمثل صادرات مصر إلى الإتحاد الأوروبي في النفط ومنتجاته ، الغزل ، المنسوجات والملابس الجاهزة السلع الزراعية ، المواد الغذائية ويتم تسويق أغلب هذه المعاملات بالدولار ، كما أن عدد السائحين القادمين من دول الإتحاد الأوروبي إلى مصر يمثل 56% من إجمالي حركة السياحة لعام 1998م⁽³⁾.

(1) السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 540.

(2) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 16.

(3) سمير كريم، «آثار العملة الأوروبية الموحدة على الإقتصاد المصري»، المنتدى الإقتصادي السادس حول: العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) :

القاهرة، مارس 1999م، ص 37.

2- الأردن:

قام الاتحاد الأوروبي بطرح الأسس التي تقوم عليها إتفاقيات المشاركة الأردنية - الأوروبية في 24 ديسمبر 1997م ، تتكون من عشر مواد و سبعة ملاحق ، وأربع بروتوكولات، و أثنى عشر إعلان مشترك لتحل محل الإتفاقية المعقودة بين الطرفين في بروكسل 18 جانفي 1977م.

تتص إتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية على الأهداف التالية: ⁽¹⁾

- أ. تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي يسمح بتطور علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
- ب. وضع شروط التحرير التدريجي لتجارة البضائع، الخدمات ، رأسمال ، تحسين ظروف المعيشة والعمل.
- ج. رعاية وتنمية علاقات إجتماعية، وإقتصادية متوازنة مع الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
- د. تعزيز الإنتاجية والإستقرار المالي.
- هـ. تشجيع التعاون الإقليمي بهدف تعزيز التعايش السلمي والإستقرار السياسي والإقتصادي.

أما فيما يخص التبادل التجاري القائم بينهما، تعتبر الصادرات الأردنية أقل صادرات المجموعة العربية لدول الاتحاد ، وبلغت قيمة الصادرات الكلية الأردنية 1997-1999م في المتوسط 1,361 مليار \$، وقيمة الصادرات إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي بلغت بالمتوسط 0,175 مليار \$ ، معظمها موجه إلى المملكة المتحدة العظمى، وإيطاليا ، يقابلها متوسط قيمة الواردات الكلية الأردنية 3,841 مليار \$ وقيمة الواردات من أسواق الاتحاد بالمتوسط 1,431 مليار \$ ⁽²⁾.

3- لبنان :

بلغت قيمة الصادرات الكلية اللبنانية للفترة 1997-1999م بالمتوسط 0,742 مليار \$ ، وقيمة الصادرات إلى أسواق دول الاتحاد بلغت 0,183 مليار \$ ، معظم صادراتها موجه لفرنسا والمملكة المتحدة ، في حين بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية اللبنانية 6,740 مليار \$ وقيمة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بالمتوسط قدرت 3,356 مليار \$ ⁽³⁾.

4- سوريا :

هي البوابة الشرقية لأوروبا من خلال الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، والعلاقات الإقتصادية الثقافية بين البلاد السورية و أوروبا قديمة ، تطورت هذه العلاقات بشكل كبير بالسنوات الأخيرة خاصة

(1) موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2001م، ص 165.

(2) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 16.

(3) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

علاقاتها مع فرنسا ، وكان من الطبيعي أن تسعى فرنسا المتطلعة إلى قرار أوروبي مستقل ، سوريا لتكون لها بوابة للدخول للوطن العربي .

فقد إستقطبت الأسواق الفرنسية 1997م على نسبة 54% من الصادرات السورية ، تركزت هذه الصادرات على المواد الخام التي بلغت نسبتها 87% نفط ، 39% قطن⁽¹⁾.

أما عن قيمة الصادرات الكلية السورية بالفترة 1997-1999م بلغت بالمتوسط 3,457 مليار \$ معظمها كانت إلى أسواق الإتحاد الأوروبي خاصة إيطاليا ، فرنسا ، تقابلها قيمة الواردات الكلية السورية 4,547 مليار \$ ، وأن قيمة الواردات من أسواق دول الإتحاد الأوروبي بلغت في المتوسط 1,369 مليار \$⁽²⁾.

5- السلطة الفلسطينية :

على مدى سنين الإحتلال لم تكن فلسطين في موضع يؤهلها لبناء نظام وطني إقتصادي مستقل أو لإنشاء مؤسسات متخصصة ، وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة فإن العمل على تخطيط ووضع إستراتيجية شاملة بات أمراً ملحا وضرورة لنجاح الخطط السياسية والإقتصادية والبيئية وبالتالي تطور المجتمع الفلسطيني، إلا أن السلطات الإسرائيلية لاتزال تضع العراقيل في طريق أي توجه أو عمل قد يؤدي إلى إستقلالية القطاع الفلسطيني.

إن أزمة الإقتصاد الفلسطيني تتمثل في العناصر التالية : ⁽³⁾

أ. إفتقار المناطق الفلسطينية إلى مصادر الطاقة التقليدية.

ب. السياسات الإسرائيلية المجحفة التي تتميز بالإحتكارات ، والتضارب و التناقض في الأولويات والمصالح بين المستهلك الفلسطيني والمورد الإسرائيلي.

ج. الأوضاع الإقتصادية والسياسية السيئة في المناطق الفلسطينية، والتضييق على المستثمرين وفرض القيود على التجارة الخارجية.

د. غياب العملة الوطنية المستقلة وارتباط الودائع بالعملات الأخرى كالأردنية والإسرائيلية والدولار واليورو، مما يحول دون إستغلال الودائع وإستثمارها بالشكل الصحيح.

هـ. غياب البنك المركزي الفلسطيني وارتباط البنوك المحلية بالبنك المركزي الأردني أو الإسرائيلي ، وعدم وجود قانون فلسطيني يحكم سياسة هذه البنوك.

(1) سمير صارم، مرجع سابق، ص 212.

(2) شبير عبد الله الحرازي، مرجع سابق، ص 17.

(3) حسين حامد، «آثار ومعوقات الإستثمار في قطاع الطاقة الفلسطيني»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع حول: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-

الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس. 2001م، ص ص 254-257.

بالنسبة للقروض والمساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية في إطار تثبيت الشراكة الأوروبية المتوسطية فإن البنك الأوروبي للاستثمار BEI قدم قروض لفلسطين بالرغم من الظروف الصعبة إلا أنه ساهم في تطوير إقتصاد غزة والضفة الغربية، ويعمل كذلك على تشجيع وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هاتين المنطقتين ، وإعتبر مدير البنك في تقريره أن النمو في هذه المنطقة أمر بالغ الأهمية وهو ما تمّ التشديد عليه خلال المؤتمر الأوروبي-المتوسطي في مارسيليا نوفمبر 2000م⁽¹⁾.

وتتجسد العلاقات التجارية بين الإتحاد وشركائه في جنوب المتوسط من خلال هياكل الإستيراد والتصدير المتبادل مع وضعيات تجارية ذات الفائض أو الخسارة ، كما أن المبادلات الأوروبية-متوسطية ذات الطبيعة المتعددة فهي لا تقتصر على السلع والخدمات ، بل تتوسع لتشمل تنقلات الأشخاص والموارد المالية كالإعانات ، قروض وإستثمارات أجنبية مباشرة.

كما أن درجة إنفتاح إقتصاديات دول جنوب المتوسط على التجارة الخارجية تختلف نسبيا من دولة لأخرى ولقد عرف معدل إنفتاح هذه الدول الشريكة تسارعا كبيرا بالسنوات الأخيرة (58% عام 1999م). ويظهر ضعف هذا المعدل مقارنة بالدول الأخرى من العالم ككل الكبرى في شرق آسيا : اندونيسيا، تايلندا، كوريا الجنوبية ، ومن بين الدول الأكثر إنفتاحا على التجارة الخارجية بالسنوات الأخيرة مالطا، تونس، المغرب، تركيا، الأردن تمثل لوحدها 31% من مبادلات المنطقة، إسرائيل 26% أما دول أخرى من دول الشراكة المتوسطية المتبقية تمثل أكثر 70% من مجموع سكان المنطقة فلا تمثل سوى 43% من مجموع المبادلات المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

يعتبر المثلث لندن باريس بون، أغنى مناطق العالم حيث تتجمع فيه أغلب المراكز الأوروبية والعالمية وتعد من أهم أقطاب السياحة العالمية بالمقابل ثمة مناطق أوروبية أخرى على قدر كبير من التأخر في النمو نقصد بها المناطق الجديدة العشرة .

ومع ذلك تبقى أوروبا قوة إقتصادية بإنتاج إجمالي داخلي يقدر 7986858 مليون € وبكثافة سكانية 374980000 ساكن حتى 1999م⁽³⁾.

إن قيام التكتلات الإقتصادية الكبيرة يتطلب من الدول العربية أن تواجهها ككتلة واحدة ، عوضا عن التعامل معها كل على حدى كما هو الحال عليه ، فمن البديهي أن التفاوض العربي الجماعي مع التجمعات الإقتصادية يقوي قدرتها التفاوضية ويفتح أمامها فرصا للإستفادة من التعاون والشراكة وهي فرص لا

(1) شارل فرديناند نوتومب، مرجع سابق، ص 186.

(2) زايري بلقاسم، كربالي بغداد ، مرجع سابق، ص 8.

(3) عماري عمار ، «واقع العلاقات الإقتصادية الأوروبية العربية وآفاقها»، الندوة الدولية حول :التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة

العربية - الأوروبية : سطيف ، ماي 2004م، ص 3.

تكون متوفرة في حالة تفاوض كل دولة عربية على أفراد . ومثاله يعود سبب انخفاض الإستثمارات الأوروبية في العالم العربي إلى كون الأسواق العربية لا تشكل سوقا واحدة بل أسواق متعددة تحد من إنفتاح بعضها على بعض⁽¹⁾.

ثالثا : تحويلات عملة المهاجرين ودورهم الإقتصادي في تفعيل الشراكة.

نشير إلى موضوع مهم قَوَّى العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط وهو الهجرة وما تقدمه من مميزات إقتصادية وثقافية .

ويتمركز العديد من الأشخاص القادمون من دول جنوب وشرق المتوسط في دول الإتحاد الأوروبي ففي أوروبا مثلا فإن سكان الدول غير الأعضاء (8,8 ملايين نسمة) يمثلون 2,7% من سكان الإجماليين ومن بين هذه النسبة نجد 79% من الدول المتوسطية منها 59% يمثلون يوغسلاف , أترك (في ألمانيا 79% منهم) و 41% من المغاربة حيث 72% منهم متواجدون في فرنسا⁽²⁾ .

وهذه الفئة من المهاجرين تقوم بتحويلات مالية مهمة عرفت نموا كبيرا منذ بداية السبعينات , لتستقر في مستويات معينة في التسعينات تحت تأثير انخفاض تدفقات الهجرة فمن 1971 إلى 1992م فإن التحويلات المتراكمة كانت تمثل حوالي 125مليار \$ للدول الستة الرئيسية من الدول المتوسطية إذ أن حوالي 34مليار \$ كانت من نصيب دول المغرب العربي القادمة من فرنسا على الخصوص و 39 مليار في تركيا القادمة من ألمانيا، بينما مصر فإنها إستقبلت حوالي 52مليار في نفس الفترة والقادمة من الدول البترولية.

أما بالنسبة لكل من المغرب ومصر فإن تحويلات المهاجرين تمثل في المتوسط حوالي 8% و 13% من ناتج المحلي الإجمالي في السنوات 1990-1993 و 99%, 1,73% من خدمات المديونية بينما تونس وتركيا فإنها تمثل 4% و 3% من الناتج المحلي الإجمالي 42% و 36% من خدمات المديونية الأقل تبعية لهذه الموارد .

وأخيرا فإن التدفقات من التحويلات نحو الجزائر جد ضعيفة ولا تمثل سوى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود إلى وجود تدفقات قوية من التجارة الموازية القادمة من أوروبا⁽³⁾.

أصبح الجيل الأوروبي الجديد مندمج مع المهاجرين وخاصة العرب منهم بفضل الدراسات والتعليم الذي يحصل عليه هذا الجيل أو بفضل العلاقات التجارية ونشاطاته مما يساعد على الاندماج الحقيقي في المجتمع الأوروبي وتحقيق معدلات جيدة من حيث مستوى المعيشة , نراهم في شاشات التلفزة الأوروبية مذيعيين وصحفيين من أصل عربي كما أن هناك عدد كبير منهم العاملين في الإتحاد الأوروبي ويتخذون قرارات في الإتحاد والأمر السلبي أن النقاش والتعامل مع البلدان العربية يأتي بشكل

(1) عماري عمار، مرجع سابق، ص 4.

(2) زايري بلقاسم، كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 11.

(3) زايري بلقاسم، كربالي بغداد ، مرجع سابق، ص 12.

منفرد وليس كمجموعة أو كتلة لذلك لابد أن يجتمعوا حول سلسلة من الأهداف المشتركة للاستفادة أكثر من تبادل المعلومات والخبرات التجارية لتسهيل التعاون الإقتصادي وإزالة العوائق التي تواجه العلاقات (1).

المطلب الثالث

إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

تمّ التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي 22 أفريل 2002 بمدينة فالنس الإسبانية، وهو الإتفاق الموافقة عليه البلدان الخمسة عشر للإتحاد الأوروبي . هذا الإتحاد بدأت الجزائر التعامل به إبتداء من 01 سبتمبر 2005م ، تعتبرالجزائر الهدف الرئيسي من الإتفاق مضاعفة الإستثمارات الأوروبية المباشرة . يتضمن الإتفاق العديد من مجالات التعاون بين الجزائر والبلدان الأوروبية الخمسة والعشرون رغم أن العشرة الجدد لم يصادقوا عليه ، ينص الإتفاق على إلزام الطرفين بخلق منطقة تبادل حر تسمح بحرية تنقل البضائع لمدة 12 سنة ، كما يسمح للمنتوجات الجزائرية الصناعية ونصف صناعية بأن تباع في الأسواق الأوروبية وتَدْخُلها دون الخضوع للتعريف الجمركية(2).

مع المحافظة خاصة على نوعية المنتوجات لأن الدول الأوروبية لديها معايير شديدة فيما يخص المنتوجات التي تباع بترابها أي لتتمكن المنتجات الجزائرية من دخول السوق الأوروبية شريطة إحترام المواصفات كما صرّح مدير العام الجمارك الجزائري (سيد علي لبيب) بأن قيمة صادرات الجزائر خلال ثمانية أشهر الأولى من 2005 تطورت بنسبة 24% الفترة من السنة الماضية ، بالمقابل تطورت الواردات بالإيجاب سجلت زيادة بنسبة 20% ، إذ بلغت خلال ثمانية أشهر من 2005 إستيراد 15مليار\$ مقابل ما يقارب 12مليار\$ لنفس المدة من سنة 2004 أما صادرات المواد البتروكيمياوية وصلت 28مليار\$ مع تسجيل إرتفاع 14% مقابل نفس الفترة من 2004م ، في حين وصلت الصادرات خارج المحروقات من المواد الغذائية 30مليون\$ خلال السنة الماضية ، بينما وصلت 2005م إلى 41مليون\$ مما يعني تسجيل زيادة تقدر 37% في الصادرات خارج المحروقات 2005م بالمقابل تراجع تصدير المواد النصف مصنعة بحوالي 2% وسجل تصدير المواد الإستهلاكية خارج المواد الغذائية أكبر زيادة بنسبة 67% مقارنة 2004م (3).

(1) فريدي تيلمانيس، « دور المهاجرين إقتصاديا وثقافيا»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات : العربية-الأوروبية. مركزالدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص 360.

(2) سفيان بوعباد، «...كيف إستعدت الجزائر للشراكة مع أوروبا؟»، جريدة الخبر، (4488 : 05/08/31). ص 2.

(3) سيد علي لبيب، « إتفاق الشراكة لم يخلق قفزة في التصدير»، جريدة الخبر، (4516 : 05/10/03). ص 6.

يبقى الإقتصاد الجزائري يحتل في السنوات الأخيرة المراتب الأولى في ميدان الإستيراد، وإتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005 لم تظهر آثاره إلا بعد مرور سنوات بفعل

الصعوبات المواجهة للإقتصاد كعدم تأهيل مسبق للمؤسسات , كما أن المؤسسات المنتجة للمواد المصنعة غير مستعدة ومؤهلة حاليا لمواجهة المنافسة الأوروبية فهي لا تتجاوب مع المعايير الدولية. والمعروف أن المستهلك الجزائري يفضل إقتناء منتجات غير محلية ولو بأسعار مرتفعة حتى وإن كان المنتج المحلي أفضل جودة من المستورد . والشراكة تنتظرها صعوبات خاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي الجزائري الذي يعرقل بتشريعاته حركية رؤوس الأموال والعملة الصعبة من وإلى الجزائر⁽¹⁾.

أولا : الشراكة الأوروبية الجزائرية ليست حديثة.

لم يكن إهتمام الجزائر بالشراكة مع الدول الأخرى إهتماما حديثا و إنما يعود ذلك إلى السبعينات , ويعكس ذلك إبرام الجزائر للاتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي في 1976/04/26م بعد أربعة سنوات من المفاوضات مبنية على المحاور التالية :⁽²⁾

- توسيع المبادلات التجارية والمقدرة آنذاك ب : 190 مليون إيكو.
- التعاون في مجال اليد العاملة من حيث عدم التمييز , الضمان الإجتماعي و المنح العائلية , كما يتجلى إهتمام الجزائر بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية من خلال سلسلة القوانين الساعية إلى تحسين حوافز الإستثمار بدءا من سنة 1963م حيث تسجل في هذا الإطار ظهور :
- 1- القانون 277/63 المتعلق بالإستثمارات والصادر في 1963/07/26 الذي يمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب كحرية التنقل والإقامة , المساواة أمام القانون , إستقرار الجباية على الأقل لمدة 15 سنة وكل هذا بهدف تشجيع الشروط الضرورية لإقامة إقتصاد مشترك وبالقطاعات الهامة .

- 2- الأمر 277/66 المتضمن قانون الإستثمار الصادر في 15 سبتمبر 1966 الذي تضمن بعض القيود على الإستثمارات الأجنبية والخاصة مع إشتراط الترخيص من الدولة للقيام بذلك .

- 3- القانون 13/82 الصادر في 28 أوت 1982 والمتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط والذي تضمن مجموعة المزايا الممنوحة للشركاء الأجانب مثل حق المشاركة في التسيير , إمكانية تحويل الأرباح غير المعاد إستثمارها و مع الإعفاء من الضرائب لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات إلا أن القانون ركّز على ضرورة مساهمة الطرف المحلي على الأقل 51% من رأس المال .

(1) ف. زكريا، ع. زهيرة. «إتفاق الشراكة يخدم المستوردين على حساب المنتجين»، جريدة الخبر، (4488 : 05/08/31). ص 3.

(2) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 9 .

- 4- القانون 13/86 الصادر في 19 أوت 1986 م المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط بمنح مزيد من المزايا للشركاء الأجانب مثل إمكانية اللجوء إلى التمويل الخارجي مثلهم في ذلك مثل الشركات العمومية الأخرى
- 5- القانون 25/88 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988م وهو يتعلق في الواقع بالإستثمارات الأجنبية.

ثانيا : شروط نجاح إتفاق الشراكة :

إن إنشاء وقيام منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح على جميع المستويات ، منها ضرورة تأهيل الإقتصاد كليا ونوعيا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إكتسابها المردودية ، ولتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة⁽¹⁾.

1 - السياسة الصناعية الجديدة والدور الجديد للفاعلين بها :

يُعد التخصص اليوم من أهم عناصر السياسات الصناعية في العالم ، وكل الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة تبحث عن الشروط التي تمكنها من الإحتفاظ بوضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية. والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة التي تتعزز بتحليل المحيط التنافسي الذي يواجه المنتجين ويحدد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها الجزائر الأكثر قوة على النمو أو الرفع من حصصها من الأسواق العالمية يكون ذلك بخلق مجموعات قطاعية مدمجة أي متكونة من مؤسسات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي ، علاقات الزبون - المورد وروابط قوية مع الهياكل الإقتصادية ، كما أن التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية . إضافة إلى ذلك يمكن لإتفاقية التبادل الحر خلق مجالا جديدا للسياسات القطاعية الوطنية وهذا عن طريق:

* تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية.

* إعادة التأهيل.

* تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية (مخابر ، مراكز تقنية صناعية).

* سياسات التتميط وترقية المعايير والمواصفات.

* ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

* تمويل النشاطات الحرفية والتجارية.

* عصنة الإدارة (دور الدولة) وإصلاح النظام التربوي والهياكل القاعدية وهياكل الإتصال .

(1) دربال عبد القادر ، زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 28 ومابعدھا.

2- إن إعادة التأهيل الصناعي ليست فقط مشكلة مالية , ولكنها قضية إستراتيجية صناعية , موارد بشرية , التحكم التكنولوجي وهياكل دعم للتأهيل . ولكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها لمشكلة التمويل وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات ودعم برامج MEDA والإستثمارات الأجنبية كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة موارد التمويل الداخلية , و النظام البنكي والمالي هل يمكنه أن يقوم بهذه المهمة ؟.

إن تنوع موارد التمويل للمؤسسات هو تحدي أساسي للسنوات القادمة. وهذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية , إن المكاسب المباشرة المنتظرة للإقتصاد الجزائري تأتي من الدخول الواسع والأقل تكلفة لسلع التجهيز والسلع الوسيطة المستوردة , وهذا من شأنه تحسين إنتاجية الصناعة الجزائرية أما على مستوى الإقتصاد الكلي فإن المكاسب المحددة والأكثر إنتظارا لإصلاحات إعادة الهيكلة والعصرنة التي سترافق مع التبادل الحر من أجل مواجهة صدمة نزع الحماية⁽¹⁾ .

3- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة, من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا . وكل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الإستثمار وهي مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تُكوّن البنية التحتية التي تتم فيها الإستثمارات ومكونات هذه البيئة متغيرة كما أنها متداخلة إلى حد كبير وأهم العناصر المكونة لجاذبية الإستثمار يصعب حصرها وهيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها وضبط علاقة واضحة مع مستويات الإستثمار الخارجي وتغيراته.

4- تقوية وإصلاح النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي.

5- التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الإستثمار.

6- زيادة التوجه نحو السوق مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد وسرعة الإستجابة إلى إشارات الأسعار , ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات .

(1) دربال عبد القادر ، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 29.

7- الخصوصية وإصلاح القطاع العام لضمان سرعة إستجابة الإنتاج وقطاعات التجارة في الإقتصاد إلى أوضاع السوق. مما يساهم في زيادة الكفاءة الإقتصادية العامة والمدخرات , بالإضافة إلى توسيع مجال أمام القطاع الخاص في الإقتصاد.

8- تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي , بما في ذلك الإستقرار المالي وإنضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريف على وجه الخصوص ولتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار والقدرة الحقيقية على المنافسة .

9- تخفيف الدين الخارجي , إذ أن وجود دين خارجي ضخم عند بدء تحرير التجارة يؤدي إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي , كما قد يقلل من إحتتمالات جذب المستثمرين ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئا ثقيلا عن الموازنة وميزان المدفوعات .

10- توفير شبكة للأمان الإجتماعي الشامل إذ قد يؤدي التصحيح الإقتصادي الكلي وتطبيق تدابير شاملة لتحرير الإقتصاد إلى إنخفاض الدخل الحقيقية لبعض المجموعات الإجتماعية في المدى القصير وفي سبيل تقليل تكاليف الإنتقال الإقتصادي فإن إقامة شبكة أمان إجتماعية تستهدف تحقيق مزايا لأولئك الأكثر تعرضا للضغوط الإقتصادية و تقدم السوق⁽¹⁾.

(1) دربال عبد القادر، زايري بلقاسم. مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثاني

العولمة المالية وتأثيرها على الشراكة الأوروبية متوسطة

إن مصطلح العولمة من الجانب الإقتصادي مُتمثل في تدويل عملية الإنتاج والإستهلاك ، وتبادل التوزيع والإستثمار وزيادة تأثيرها على مختلف الدول والحكومات وأسواقها وأنشطتها الإقتصادية. وتعني العولمة إتباع النهج الليبرالي في النشاط الإقتصادي وبمعنى آخر إتباع (إقتصاد السوق) ، وجميع الهيئات العالمية الخاصة بالنظام الرأسمالي ، تركز مفهوم إقتصاد السوق وضرورة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وحرية تحرك رؤوس الأموال و خاصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكدت فاعليتها أكثر من المعونات والقروض⁽¹⁾.

المطلب الأول

الإستثمارات الأجنبية المباشرة

يمر الإقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات إقتصادية كثيرة منها تنامي حركة الإندماج في الإقتصاد العالمي ، نتيجة زيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات ، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول و ما جرّ عنه من تنامي الإستثمارات بفعل التقدم في شبكات نقل المعلومات و الثروة التكنولوجية عبر الحدود الدولية.

أولا : مفهوم العولمة المالية.

1/ يمكن تقديم مفهوم للعولمة بالرغم من التعريفات المتعددة المنوطة بها ، بالجمع بين مفهومها و خصائصها ولم يتبلور بعد شكلها (مفهومها وتعريفها النهائي) :

- ”العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود العالم حاليا ، وتتميز بمجموعة من العلاقات و عوامل القوى ، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها ، تساندها إلّتزامات دولية أو دعم قانوني ، مستخدمة لآليات متعددة ، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي ، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف ، يطلق عليه القرية الكونية “Global village“⁽²⁾.

(1) بلوج بولعيد، «العولمة المالية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية»، الملتقى الدولي حول: العولمة المالية، جامعة باجي مختار : عنابة. 2004م، ص 1.

(2) نوري منير، «معوقات مسايرة العولمة الإقتصادية للدول العربية»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي : الشلف، العدد الأول، 2004م، ص 88.

- ”ومفهوم العولمة الذي أصبح متداولاً في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، والسياسية ، وهذه الكلمة يقابلها باللغة الإنجليزية (Globalisation) وبالفرنسية (Mondialisation) ، وقد إستعمل الأستاذ : إسماعيل صبري ترجمة باللغة العربية وهي كلمة : كوكبة، أو كونية. وقد عرفها كما يلي :

المقصود بالكوكبة : التداخل الواضح للأمور الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، والثقافية والسلوك دون إعتداء يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الإنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

و العولمة كتعريف مثالي إندماج أسواق العالم في حقول إنتقال السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق حيث تصبح الأسواق سوقاً واحدة كسوق قومية“ (1).

- ”ويمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات و التقانة ، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وتكون العلاقات فيها مفتوحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة ، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة إقتصادها“ (2) .

2/ وعملية العولمة من جانبها الإقتصادي المعتمد على حرية حركة الأموال و المقصود بها العولمة المالية نتعرض لها :

- ”مفهوم العولمة المالية : يقصد بها تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد أو شرط ، وما يلاحظ أن الأموال المتوفرة في البنوك العالمية ومؤسسات صناديق التأمين سمحت بزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين ، لذى فإن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح بإستثمارها في الدول التي هي بحاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو إستثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال“ (3).

(1) بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 1، 2.

(2) عبد المنعم محمد الطيب حمد، «العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)»، الملتي الدولي حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية : الشلف، ديسمبر 2004م، ص 3.

(3) بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 3.

- كما ذهب البعض إلى الاعتقاد : "أنه لا يوجد شئ صار يربط أمم العالم ببعضها إلى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية" (1).

والعولمة المالية تحقق المزيد من المزايا المتمثلة في مايلي : (2)

. تسمح للدول النامية الحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية مما يسمح بزيادة إستثماراتها المحلية ومعدل نموها .
. الإعتماد على طرق الإستثمار الأخرى كالإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض .
. الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين الممولين .
. تساعد الإستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير .
. الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني .

ثانيا : الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. من أهم السياسات التي إعتمدتها الدول النامية ومنها العربية التمويل الأجنبي الممثل في الإستثمار نتيجة لما حققه من إيجابيات لدولهم .
"المشروعات التي يقيمها ، يملكها ، ويديرها المستثمر الأجنبي إما بملكيته الكاملة للمشروع أو إشتراكه برأسمالها بنصيب كبير يعطي له حق الإدارة . وتعتبر هذه الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم لإجذابها هذه الدول ، ولتشجيعها أصدرت قوانين خاصة لإقامة هذه المشاريع للتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي" (3).
والإستثمار الأجنبي المباشر يكون عادة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى التحتية والهياكل التي تقدم لهذه العمليات بالخارج ، ويتم تمويل هذه الإستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركة الأم أو المؤسسات المالية ، وعادة ما تقوم هذه الشركات متعددة الجنسيات بإستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق والموارد البشرية الكفوة للقيام بعملية الإنتاج (4).

(1) عبد اللطيف بلغرسة، ناصر بلحاج . «إشكالية بروز الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية»، الملتقى الدولي حول : العولمة المالية، عناية، 2004م، ص 2.

(2) بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 4.

(3) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2000م، ص 205.

(4) بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 6,5.

وهو يحقق منافع إجتماعية ، من أمثلة ذلك : (1)

- أ. يقوم بتمهيد الطرق المؤدية إلى مصنعه ، ومد شبكات الكهرباء ، المياه ، والاتصالات مما يؤدي إلى زيادة رأسمال الإقتصادي للدولة النامية.
- ب. تتميز الدول النامية وخاصة الدول العربية بضيق نطاق السوق فإن المستثمر الأجنبي لما له من خبرات إعلانية و تسويقية وشبكة إتصال بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- ج. يقتبس المستثمر المحلي الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة ، والسياسات الإدارية المالية التسويقية.
- د. من مصلحة الدول النامية إستخدام مشروعات الإستثمار الأجنبي كوسيلة لتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة و وسائل رفع الكفاءة الإنتاجية ومنه إستعمال هؤلاء العمال المهرة في المشروعات الوطنية بعد إستمالتهم ، وهذا يجبر المستثمر الأجنبي على تدريب أفواج أخرى جديدة.
- هـ. إن إمكانيات المستثمر الأجنبي لمكافأة العاملين طبقا لقدراتهم و كفاءتهم ، أكبر من المكافأة التي يحصلون عليها من حكوماتهم مما ساعد على زيادة دخولهم.
- و. قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي بإحتياجاته كورش الصيانة والإصلاح.
- ز. أدت حاجة الدول الصناعية المتقدمة إلى مزيد خاصة من مواد الطاقة أي زيادة الإستثمارات وتشجيعها أكثر بالدول النامية.

2. التنافس لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز :

أصبح موضوع الإستثمار الأجنبي بالدول النامية أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى بإهتمام الخبراء والمؤسسات الإستثمارية ، ويمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الإستثمار المباشر إلى مايلي :

أ. حوافز تمويلية :

- تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر ، ولما يكون التمويل في شكل إستثمار أو تسهيلات إئتمانية تتضمن :
- تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم المساعدات المالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع في مجالات النشاط المختلفة.

(1) حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سابق ، ص 213.

في الضرائب ، الإعفاءات ، تسهيلات المحاسبة في حساب الإهلاك ، تخفيض مساهمات الضمان الإجتماعي . أما عن حوافز مالية الأعمال كالمناح الحكومية ، الضمانات ، القروض الداعمة ، المساهمة في دعم سعر الصرف⁽¹⁾.

والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطة و السلع الرأسمالية ، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات ، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

ج. الحوافز غير مباشرة :

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية ، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية إمتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً إحتكارياً في السوق ، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات⁽²⁾.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائياً ، والخاصة بإستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء....، وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الإستثمارية الأجنبية ، بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة و المعمول بها في المشروعات الوطنية⁽³⁾.

ثالثاً : حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. إن التنافس الحاد بين دول العالم الثالث ومحاولة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم يقض على الفجوة المالية ، بل إن الإستثمارات لاتزال ضئيلة فخلال عقد التسعينات كانت حصة الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا ، اليابان) بالمتوسط أكثر من 75% ، والدول النامية 10%⁽⁴⁾.

(1) بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 6.

(2) زيدان محمد، «الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي : الشلف. العدد الأول، 2004م، ص 120.

(3) عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، طبعة ثانية، الإسكندرية، 1991م، ص 24.

(4) بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 7.

شكل (10) : جدول حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوحدة : ملايين \$

الدول	1998	1999	2000
الدول المتقدمة	483,2	829,8	1005,2

المصدر : بعلاج بولعيد. مرجع سابق. ص 7.

2. تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية : حسب تقدير المنظمة العربية لضمان الإستثمار الأجنبي بلغ حجم إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر 2002م حوالي 5,34 مليار \$ مقابل 6,72 مليار \$ لسنة 2001م ، وهذا بإنخفاض 33% ، وهذه التدفقات تشكل 0,70% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالعالم 2,80% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

أ - الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

من 1995-2002م بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 1% من الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بقيمة 36,6 مليار \$ ونصيب الجزائر من هذه التدفقات 1065 مليون \$ لسنة 2002م عوض 1196 مليون \$ 2001م⁽¹⁾.

أما حجم الإستثمارات العربية البينية فهي متواضعة جدا ، وحجم الفوائض المالية العربية تقدر بين 700-800 مليار \$ ، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن كل دولار عربي جرى إستثماره في الوطن العربي يقابله مايقارب 60-70 \$ تمّ توظيفها في الأسواق المالية.

ب - وفيما يخص الجزائر بلغ عدد المشاريع المصرّح بها سنة 2003م حوالي 7200 مشروع بقيمة 490 مليار دج منها 83 مشروعا إستثماريا بقيمة 2,7 مليار دج أي أن القيمة الباقية للإستثمارات الأجنبية تساوي 488,5 مليار دج ، وفي سنة 2004م رتبت الجزائر في المرتبة الثالثة في جذب الإستثمارات الأجنبية بعد جنوب إفريقيا و مصر⁽²⁾.

رابعا : المزايا و الأعباء المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. يشير المؤيدون للإستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط ، بل تمتد لتشمل

(1) بعلاج بولعيد، مرجع سابق، ص 7.

(2) بعلاج بولعيد، مرجع سابق، ص 8.

المهارات والقدرات التنظيمية و الإدارية والتسويقية ، كما تساعد على خلق مناصب شغل وتوفير السلع في السوق الوطنية والعمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن⁽¹⁾.

2. ويرى المعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن هناك جملة من الأعباء تتحملها الدولة المضيفة إذا لم تكن لها القدرة على التفاوض والتحكم في توجيه الإستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية :

أ- الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات لإقامة مشاريع جديدة ، موانئ ، طرق ، ... يؤدي إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة سنويا وزيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة.

ب- تظل هذه الشركات المسيطرة على التجارة والتعامل في الموارد والخامات الثمينة ، أي تستطيع التحكم في المنتج النهائي كما تحاول إستنزاف الموارد الطبيعية للدول لنوعيتها الجيدة وسهولة الشحن والنقل والقيام بتصديرها بأسعار عالية.

ج- إن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية من الصعب تحقيقها نظرا لإحتكارها من طرف هذه الشركات ووجود مراكز البحث في الدول الأصلية والتكنولوجيا المُحوَلة للدول النامية تكنولوجيا مستهلكة قديمة تجاوزها الزمن بدولهم ووجود بدائل أخرى أفضل منها وهي تباع بأسعار باهضة⁽²⁾.

د- والإستثمارات الأجنبية تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيح ، لأن الشركات الضخمة في حالة إدماجها بشركات أخرى تُصَبّ غالبا بتسريح العمال. أما التنافس بين الدول النامية على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة جعلها تُقدم على تنازلات كبيرة حول حقوق العمال ، وتقدم تسهيلات ضريبية وهو ما أدى إلى إستغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور⁽³⁾.

هـ- تأثير تلك الإستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وخضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية أي تعرض المصالح لهذه الضغوط.

(1) زيدان محمد، مرجع سابق، ص 134.

(2) بوعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 9.

(3) بوعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 9.

و - الآثار السلبية تكون على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط و الطويل نظرا : ⁽¹⁾
. زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.

. هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية.

ورغم كل ذلك فإن مستوى الإستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموح الشراكة للبلدان العربية خاصة ، التي لا بد لها من إصلاحات في كثير من قطاعاتها الأخرى أبرزها الإهتمام بالقطاع المالي والمصرفي كواحد من القطاعات التي يقوم عليها الإقتصاد الحديث المعولم.

خامسا : الخصوصية وأهميتها في الشراكة.

من الإهتمامات والإصلاحات التي ينادي به الإقتصاد العالمي الحديث الخصوصية (الخصخصة) التي ترمي إلى تنمية دور القطاع الخاص والمنافسة والسوق الحرة وتوفير قوانين تضمن حقوق الملكية وتضمن إنتقالها وتحولها وتداولها.

للخصوصية العديد من السلبيات أو الآثار الغير إيجابية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : (2)

- يتميز القطاع الخاص بالدول النامية بضعف بناء التحتية وغياب هياكله المؤسساتية , ضعف رؤوس أمواله البنكية والمحلية , وإتسامه بالروابط العائلية والعلاقات الحرفية غير منتجة المبنية على المصلحة الذاتية المغلقة .

- تحويل ملكية المؤسسات العامة عن طريق البيع المباشر نتيجة غياب أسواق الأوراق المالية يؤدي إلى بيع المؤسسات الرابحة ويضع الدولة أمام الأمر الواقع بالنسبة للإستمرار في ملكية المؤسسات الخاسرة التي تنهك الإقتصاد القومي .

- ستفقد الدولة إيرادات مالية هامة كانت تتحصل عليها من المؤسسات العمومية الناجحة مما يزيد من أعباء دافعي الضرائب وخسائر الخزينة العامة واللجوء إلى الإقتراض الداخلي والخارجي .

- لا تقتصر السلبيات على الجانب الإقتصادي بل تشمل الجانب الإجتماعي من ذلك تحويل عدد كبير من العمال في ميادين أخرى أو تركهم في بطالة تقنية تؤدي بهم إلى دخول بطالة هيكلية .

(1) زيدان محمد، مرجع سابق، ص 132,133.

(2) عبد الفتاح العموص، «الخصخصة ودورها في تنمية الإقتصاد في البلدان العربية»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع حول : آفاق وضمانات الإستثمار العربي-الأوروبي، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001م، ص 347.

تفتقد بلدان العالم العربي إلى أسواق مالية ، فلا توجد أسواق بورصة بمعناها المتكامل الشمولي ولا حتى أسواق الفئة الثانية من تعاملات أسواق المال .

ولا بد من التركيز على النقاط التالية في سبيل تنشيط الإستثمار بالعالم العربي وهي : (1)
ضمان الإستثمار ، الشفافية في القوانين ، زيادة حجم التداول في أسواق المال ، الإفصاح الكافي في البيانات الدورية المالية المنشورة .
رغم بعض التجارب غير متكاملة في أسواق مالية مبتدئة ببعض الدول العربية تحوّل بعضها إلى مضاربات غير صحيحة لا تعكس حقيقة السوق.

تطور الفضاء المالي الأوروبي وأصبح قطبا ماليا متماسكا ضروريا على المستوى العالمي يتسم بما يلي : (2)

- تنسيق الأسواق المالية المتقدمة.
- قوة المستثمرين من كل الجوانب.
- تنسيق بين الأسواق المالية المتقدمة.
- تحسين المحيط التكنولوجي للأنشطة المالية الأوروبية ، أثر أساسا على التكنولوجيا المستخدمة وأجهزة التقنين للأسواق داخل الاتحاد الأوروبي.

(1) فيصل الصيرفي، « دور أسواق المال العربية في تنشيط الإستثمار »، أعمال المؤتمر الدولي التاسع حول : آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص 153.

(2) سيرج بوتيسو، « دور الأسواق المالية الأوروبية في تنشيط الإستثمار العربي »، أعمال المؤتمر الدولي التاسع : آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص 155.

منظمة التجارة العالمية : OMC

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الإقتصادية الدولية هيئت الأوضاع ووفرت الشروط لتنظيم العلاقات التجارية ، واعتبرت التجارة المتزايدة للسلع والخدمات قوة دافعة للإندماج العالمي لإزالة كافة العوائق أمام حركية السلع و الخدمات.

وأهم تلك التحولات : (1)

- إنهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الإتحاد السوفياتي.
- إخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية.
- تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة ، ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية.
- محدودية الإتفاقيات التجارية التي تمت في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

تأسست منظمة التجارة العالمية 1995م ، بعد إختتام جولة أورغواي 1993م تمّ التوقيع على البيان الختامي في إجتماع مراكش 1994م.

نصت إتفاقية التأسيس للمنظمة العالمية للتجارة و المكونة من ستة عشرة مادة على مختلف الجوانب والقضايا لتسيير العلاقات التجارية بين أعضائها ، ووفقا للإتفاقيات التي تمّ إنجازها :

أولا : مهام منظمة التجارة العالمية.

قد حددت المادة الثالثة من مواد هذه الإتفاقية مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي : (2)

1. تسهيل تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بمضمون العلاقات التجارية المتعددة الأطراف كذلك الشروع في جولات أخرى من المفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية.
2. تسهيل وتنفيذ الإتفاقيات المتعددة الأطراف وكذى إدارة الإتفاقيات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط.
3. الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الإتفاقيات التجارية وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.
4. التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق و التوجيه للسياسات الإقتصادية على المستوى الدولي.

(1) مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان « تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها»، الملتقى الدولي حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية : واقع وتحديات : الشلف، ديسمبر 2004م، ص 247.

(2) صالح صالح، «الآثار المتوقعة لإتضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، العدد الأول، 2004م، ص 49.

وقيام منظمة التجارة العالمية بهذه المهام والوظائف والصلاحيات لإقامة نظام تجاري عالمي جديد يقوم على المبادئ الأساسية التي على ضوئها تتجسد ترتيبات الانضمام وشروط العضوية ومدى التزام الدولة بحركتها التجارية الدولية . ومن أهم تلك المبادئ نذكر : (1)

مبدء المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية ، مبدء المعاملة الوطنية ، مبدء الشفافية وحرية الدخول إلى الأسواق ، مبدء إلغاء القيود الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية ، مبدء التخفيف التدريجي المتوالي للرسوم الجمركية.

ومن الطبيعي أن آثار النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية لن يقتصر على الدول الأعضاء بالمنظمة بل سيؤثر على جميع الدول سلبا أو إيجابا ، وبذلك سيواجه العالم النامي تحديات في مجال التصدير والإستيراد ، إضافة إلى تحرير الخدمات وما تتطلبه من حماية للشركات بهذه الدول التي أرادت الانخراط في الاقتصاد العالمي (2).

ثانيا : خصائص الاقتصاد الجزائري الطالب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بعد عقد الجزائر إتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي أبريل 2002 و تأهّل بها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لا بد من إبراز بعض خصائص الاقتصاد الجزائري :

1. إستمرار إحتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى 1990م ، وبدأ التحرير الأول لقطاع التجارة الخارجية عند لجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية و الدولية و الشروع في تطبيق برنامج واسع للتصحيح الهيكلي منذ 1989م ، مسّ كل القطاعات الإقتصادية هدفه الأساسي إعادة تنشيط الإقتصاد حسب قواعد السوق . ومن الإجراءات الرئيسية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي بدء بإتفاقية ستاندباي المبرمة 3 جوان 1991م ، وبدء التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد إصدار التعليمية 91-03 المؤرخة 1991/04/21م المتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الإستيراد (3).
2. ما زالت المديونية تشكل قيда تؤثر على إتجاهات وكيفيات التأهيل الإقتصادي ، ورغم إنخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى إرتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لإرتفاع أسعار البترول ، ومع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية للإقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته (4)

(1) صالح صالح، «الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية»، مرجع سابق، ص 50.

(2) مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان. مرجع سابق، ص ص 247، 248.

(3) زغيب شهرزاد، عيسوي ليلي. «آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة»، مجلة العلوم الإنسانية : جامعة بسكرة، عدد 4، ماي 2003. ص 83.

(4) صالح صالح، «الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية»، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

3. إقتصاد يقوم على الثروة البترولية والغازية , لا يراعي محدودية الإحتياط وضرورة إيجاد بدائل للإستخلافها لحماية الأجيال القادمة.

4. تأثر حركية النشاط الإقتصادي الجزائري بظاهرة الفساد في أجهزتها وتعطلت الكثير من المشروعات أو جمدت بسبب تغيب القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على صلاحيتها .

ثالثا: الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من أجل معرفة الآثار المتوقعة للإقتصاد الوطني الذي لا يزال يعاني من الهشاشة ولم يصل إلى درجة تنافسية عالية ومع إنضمام الجزائر للمنظمة , سيتربط عن ذلك آثار وعلى المدى القصير، نوجزها :
1/ آثار سلبية :

أ. انخفاض إيراد الخزينة العمومية جراء التفكيك الجمركي لأن أكثر من 25% من المداخل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية , مما يفرض توسيع الوعاء الضريبي لتعويض الخسائر.

ب. فتح أسواقنا أمام المنتج الأوروبي المتميز بالجودة العالية على حساب المنتج المحلي , مما يدفع عدد كبير من المؤسسات الوطنية لغلق أبوابها وتسريح العمال و يؤثر سلبا على الأوضاع الإجتماعية ويرفع معدل البطالة المتوقع أن يصل إلى أكثر 37% عام 2010م حسب توقعات خبراء صندوق النقد الولي (1).

ج. باعتبار الجزائر بلد يتميز بالتبعية الغذائية أكثر من 24.41% من واردات مواد غذائية فإن توسيع نطاق تحرير المبادلات مع تخفيض الإعانات الرسمية سيرفع من تكاليف فاتورة الواردات الغذائية الحبوب , السكر , القهوة... (2).

2/ الآثار الإيجابية :

يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي :

- فتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات الأوروبية يسمح بإستيراد التكنولوجيا مما يحفز على تحسين المنتج النهائي.
- لإن تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح آفاق واسعة للصادرات الجزائرية لتسهيل دخولها إلى الاسواق الأوروبية.
- إن إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سيخلق جو من المنافسة يمكن إعتباره ضروري للمؤسسات الإقتصادية الوطنية .

(1) زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي. مرجع سابق، ص 91,92.

(2) زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي. مرجع سابق، ص 92.

كما يعتبر التقدم المحقق في شكل علاقات داخلية لكل مجموعة كمايلي : (1)

. التطورات المتفاوتة : الحقيقة أن هناك فئتان من البلدان تتميز بوضوح , فئة تصدر المنتجات المصنعة (غالبية الدول الأوروبية) وفئة أخرى تصدر المحروقات والمعادن الخام (الدول العربية) وتبقى تجارة البلدان العربية مركزة بشدة , في حين تصدر البلدان الأوروبية عدد كبير من المنتجات المختلفة .
. تخصص واضح للمجموعتين : تخصص دول الخليج , الجزائر , ليبيا , العراق في النفط والغاز وتخصص تونس , المغرب , مصر وباقي الدول العربية في المنتجات الزراعية في حين تخصص البلدان الأوروبية معظمها في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا .
. المساهمة المتفاوتة في التجارة العالمية والتجارة الأورو-عربية : تمثل البلدان وحدها 779146 مليون € كواردات , و 760112 مليون € كصادرات من التجارة العالمية لعام 1999م .

المطلب الثالث

تحويل الديون الخارجية

في سبيل التخفيف من عبء مديونيتها تعتمد الدول المدينة إلى تحويل جانب من ديونها الخارجية إلى إستثمارات وينجم عنها العديد من الإيجابيات لتحاول هذه الدول تلافي عيوبها قدر الإمكان بالإعتماد على إختيار مشاريع تلائم عمليات التحويل.

أولا : تعريف عملية تحويل الدين.

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى إستثمارات وعموما تقتضي العملية طرفا ثالثا (المستثمر) الذي غالبا يكون شركة متعددة الجنسيات حيث يقوم بشراء الدين من البنك (عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بحسم معين . ثم تحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية ولكن بحسم أقل وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخصوصية⁽²⁾.

ثانيا : الإيجابيات والسلبيات من عملية تحويل الدين.

سنركز في دراستنا على إيجابيات وسلبيات عملية تحويل الدين للبلد المدين بإعتبار أن الدول النامية المدينة هي المتضررة قبل الأطراف الدائنة.

(1) عماري عمار ، بوسعدة سعيدة. مرجع سابق، ص 4.

(2) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 2.

1- الإيجابيات : في حالة توجيه الإستثمار إلى قطاعات أولية يسهم في تحريك الآلة الإنتاجية ويشجع الخصوصية بتسهيل عودة الرأسمال الذي يتوفر عليه المواطنون في الخارج. تمويل المشاريع التنموية : يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الخارجي وقيام البلد المدين بتحويل دينه إلى إستثمارات يسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملية الصعبة فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة فهو معفى من دفع قيمة الدين المحوّل بهذه العملة وبحالة نجاح هذه الإستثمارات يكون دافعا لفرض الإستثمار بالبلد المدين بالتالي إستقطاب مزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

2- السلبيات :

غالبا ما يؤدي تحويل الدين إلى تفاقم التضخم بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار جديد للنقود كما يؤثر على الميزانية العامة ، يقوم البلد المدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحوّل إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية إلا أنه عادة ما يكون البلد المدين يفتقر لموارد جبائية كافية لسداد المبلغ بشكل فوري وهناك العديد من الإقتصاديّين يعارض فكرة التحويل منهم الإقتصادي «رمزي زكي» : ” إن تحويل الدين إلى إستثمارات رحبت به العواصم الرأسمالية الصناعية الدائنة لأنه يتيح لها العودة لمزاولة الهيمنة والسيطرة وهو ليس في صالح البلاد المدينة لأنه بالواقع ليس إلا عودة للإستعمار في أسلوب عصري عبر بوابة الديون“⁽²⁾.

ثالثا : أشكال أخرى لتحويل الدين الخارجي.

1- تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية : تعني عملية تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع التنمية البشرية مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد مدين ببعض المشروعات: التعليم، الصحة، و الإنفاق على الطفولة ...

تتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى مؤسسات خيرية الذي يحوّل لاحقا إلى أدوات معينة بالعملية المحلية وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطاء قروض للمؤسسات الخيرية بحيث تؤثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين⁽³⁾.

(1) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 3.

(2) عبد الكريم وريقات، مرجع سابق، ص 4.

(3) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998م، ص 98.

وهي مؤسسات غير ربحية تهدف أساساً إلى توفير التعليم الصحة للفئات المحرومة ومجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية من 1991-2000م بلغ 739 مليون \$ والمنظمة الوحيدة التي تعتبر كمستثمر غير ربحي في عملية التحويل هذه اليونيسيف فقط⁽¹⁾.

2- تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة :

تعتبر مسألة المحافظة على البيئة قضية تهم العالم لأن حدوث كارثة بيئية ببلد ما يؤثر على دول أخرى تقوم هذه الدول بتحويل جانب من ديون العالم النامي إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية، الحيوانية، النباتية ومكافحة التلوث.

يشير إلى أن بعض الدول العربية إستفادت من هذه المبادرة الأردن، سوريا، مصر، تونس وقد أسفرت عمليات التحويل إلى تخفيض جزء بسيط من الديون المقدّر 91 مليون \$ بالنسبة للأردن 31.7 مليون \$ سوريا 1.8 مليون \$ تونس 121 مليون \$ مصر . مقابل ذلك تم إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة في هذه الدول⁽²⁾.

تعتمد المعطيات الدولية خاصة بعد الدراسات التطبيقية , أعطت معلومات وافرة عن الإجراءات التي يمكن من خلالها فرض الإصلاحات الهيكلية ستشجع النمو الإقتصادي , والنمو الإقتصادي سيتم تعظيمه عندما تكون تحفيزات الإستثمار في رأسمال البشري والمادي والتكنولوجيات محددة بقوة السوق الحر وتقوم الدول بتدعيم هذه العملية بإقامة محيط إستقرار إقتصادي كلي وسياسي وخدمات البنية الأساسية ذات النوعية الملائمة⁽³⁾.

(1) عبد الكريم يحي وريقات، مرجع سابق، ص 7.

(2) عبد الكريم يحي، مرجع سابق، ص 7.

(3) زايري بلقاسم، كريالي بغداد. مرجع سابق، ص 4.

المبحث الثالث

التكامل الإقتصادي العربي

مع تزام أحداث العولمة ووجود الكتل الإقتصادية والنقدية ، المؤثرة على حركة التوازنات الإقتصادية فرض واقعا على جميع الدول والدول العربية خاصة للتأقلم مع المتغيرات العالمية إما أن يكون إيجابيا أو يكون سلبيا ، تفرض هذه الأمور كلها والمستقبل أيضا على الأمة العربية أن يتحدوا ويندمجوا وأن يكونوا فاعلين بإزالة العوائق التي تفشل التكامل العربي.

المطلب الأول

خصائص وسمات الإقتصاد العربي

إن الدول العربية تتقاسم ميراثا ثقافيا وحضاريا ومؤسسيا مشتركا إلى جانب التحديات الإقتصادية والإجتماعية المشتركة ، كالمعدلات العالية نسبيا للنمو السكاني ، بطء النمو وضعف الروابط مع الإقتصاد العالمي.

إن وضعية المنطقة العربية تعيق قدرة إقتصادياتها على التلاؤم مع التغير الحادث في المنظومة الأوروبية والعالمية ، ويمكن إجمال أهم الخصائص والسمات الإقتصادية العربية فيما يلي :

- العالم العربي يفتقر للتجانس على المستوى الجغرافي والإقتصادي و التجاري ، فهو لا يمثل إقليما متميزا يتوزع على قارتين آسيا وإفريقيا وعلى المستوى التنموي ينقسم إلى إقتصاديات ناشئة وإقتصاديات نامية وأخرى متخلفة.

- معدلات النمو السكاني بالدول العربية البالغ متوسطها 2,7% في 2001 تفوق معدلات النمو متوسطة الدخل 1,5% ، وبذلك فقد تجاوز النمو السريع في القوى العاملة للنمو في فرص العمل . فضلا عن هذا فإن تكامل البلدان العربية مع للإقتصاد العالمي ما زال ضعيفا ، إذ لا تتلقى كامل المنطقة العربية سوى ثلث الإستثمار الأجنبي المباشر أما الأداء التجاري فهو متخلف ما زالت صادرات النفط تمثل المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية . كذلك روابط المعلومات والتكنولوجيا الأكثر ضعفا بالعالم بلغت نسبة مستخدمي الأنترنت بالوطن العربي 1,03% وهي نسبة لاتكاد تذكر أمام أوروبا حوالي 19%(1).

إن بطء الإصلاح الإقتصادي سبب هذا التدهور ومضت كثير من الدول إلى القيام بإصلاحات إقتصادية في بداية التسعينات تضمنت تلك الإصلاحات المالية العامة، وإستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتحرير التجارة وإدخال قدر من المرونة في أسعار الصرف.

وتدهورالوضعية الإقتصادية العربية راجع إلى تعثر الإصلاحات السياسية ، سيطرة القطاع العام ، أسواق مالية متخلفة ، قيود تجارية ، نظم أسعار صرف غير ملائمة.

(1) عماري عمار ، بوسعدة سعيدة. مرجع سابق، ص 2.

وكل هذه المشاكل جعلت الإقتصاد العربي يتسم بمايلي : (1)

1- تبعية كبيرة مباشرة وغير مباشرة لريع الموارد الطبيعية (النفط) : كان لهذه التبعية انعكاسات على الإقتصاديات العربية كما أن الأسواق الداخلية للبلدان العربية تفيض بواردات رخيصة مما يعرض موازين مدفوعاتها للخطر.

2- التبعية في مجال عوامل الإنتاج الضرورية لتشغيل الإمكانيات الإنتاجية الصناعية المتواجدة (الآلات ، معدات ومنتجات نصف مصنعة) وكذا في تكثيف الإنتاج الفلاحي.

3- نقص وضعف كبير في تكتلات شركات المنشأ : فالبنى التحتية الصناعية العربية ضعيفة التركيب .

4- نقص واضح في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسية في العالم العربي فغالبا ما يؤدي تنظيم فروع المصانع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات إلى تنمية ضعيفة للمهارات المحلية . فالشركات الصغيرة غير قادرة على الجهود الكبرى للبحث والتطوير وهي ضعيفة أمام منافسة الأسواق العالمية.

5- تظهر تبعية البلدان العربية لمصادر التمويل الخارجي والذي أغلبه أوروبي من خلال المديونية العالية فمعظم البلدان العربية تتحمل إستدانة خارجية ثقيلة وتستمر في تحمل إقتطاعات معتبرة لخدمة الدين.

المطلب الثاني

أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي

ستواجه إقتصاديات البلدان العربية تحديات كبيرة بفعل الإفتتاح الإقتصادي بمقدمتها العولمة و بإبرام إتفاقيات الشراكة ، والملاحظ أن أموال الدول العربية مجمدة أغلبها في البنوك الخارجية الممكن إستعمالها بدولهم في سبيل تفعيل الإستثمارات كمرتكز من مركّزات التكامل الإقتصادي العربي.

أولا : مفهوم الإستثمارات العربية البينية.

تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة ، توظف في مشاريع إستثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة ، تدار على أسس تجارية ، تكتسب الإستثمارات العربية البينية أهمية خاصة بوصفها أحد ركائز التشابك والتلائم الإقتصادي العربي ، وليس من الشك أن المقدرات الإقتصادية للدول العربية من الموارد وخامات ويد عاملة ورؤوس الأموال ، وأراضي زراعية وسوق معتبرة تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية و توظيفها في المنطقة . فضلا عن ذلك فإن الظروف الإقليمية والدولية وما يترتب عنها من إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية و الأمنية في العالم تدفع الدول العربية إلى إستغلال فرص التكتل لمواجهة التحديات وتعزيز مواقفها التفاوضية مع الأطراف الدولية(2).

(1) عماري عمار ، بوسعدة سعيدة. مرجع سابق، ص 3.

(2) محمد قويدري ، محمد فرحي. «أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي»، الملتقى الدولي : التكامل الإقتصادي

العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004، ص 2

ثانيا : إن إنسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية يتوقف على العوامل الأساسية ، هي :

1. خدمة المستثمر بإفادته بالمعلومات، التراخيص والموارد الضرورية لمباشرة نشاطه .
2. إعداد دراسات الجدوى في مستويات مختلفة (الأولية و التفصيلية) ، ذلك أن نتائج هذه الدراسات تفيد مدى نجاعة وقابلية تجسيد الفرص والأفكار الإستثمارية . وبشترط هنا أن تكون على درجة عالية من الدقة والتفصيل حتى يمكن تجاوز كل الإختلالات.
3. تحديد وعرض الفرص الإستثمارية وإعداد ملفات المشاريع ، وذلك من خلال تنظيم وعقد الندوات الإستثمارية بهدف التعريف بهذه الفرص . كما يمكن أن تساهم الأجهزة الرسمية مثل الوزارات : والسفارات وغرف التجارة في التعريف بالفرص الإستثمارية.
4. الإستعانة بالوسائل الحديثة للترويج خاصة الترويج الإلكتروني إذ تفيد إحصائيات الشبكة العالمية للمعلومات (ipanel) عن وجود أكثر من 125 هيئة تشجيع الإستثمار لديها مواقع على الإنترنت ، بالإضافة إلى 140 مؤسسة إقليمية ومحلية.
5. توفير الظروف الملائمة أي المناخ الإستثماري المساعد على تدفق رؤوس الأموال وتوفير الإستقرار السياسي ، الأمني ، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية.
6. مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.

ثالثا : حجم الإستثمارات العربية البينية.

تتفاوت التقديرات المتوفرة لحجم الإستثمارات العربية في الخارج إلى حد كبير بين 600 مليار \$ و 3000 مليار \$ ، ولكن تجمع كافة التقارير أن أفضل تقدير لها هو حوالي 800 مليار \$. وقد تعاضم خروج رؤوس الأموال العربية ، مع أزمة الخليج في بداية التسعينات وما خلفته من زعر كبير لدى المستثمرين الأجانب العرب خصوصا ، ونتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001م كانت هناك آمال لعودة كبيرة من هذه الإستثمارات لـمواطنيها الأصلية ، أو على الأقل إستثمارها في البلدان العربية ، إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق إطلاقا⁽¹⁾. إن ضعف الهياكل والبُنى التحتية للإقتصاديات العربية جعلها تعاني من التبعية للإقتصاديات الدول الكبرى ، وكونها تغطي جميع حاجاتها جعلها تقع في شباك الإستدانة حيث إرتفع حجم الديون الخارجية العربية 9,141 مليار \$ عام 2002م مقابل 4,132 مليار \$ 2001م. ويبدو لنا أن المؤشر الأكثر أهمية بهذا الخصوص ليس الحجم المطلق لهذه الديون بل بمؤثراتها، منها إجمالي خدمة الدين 15مليار \$، ونسبة إجمالي هذه الديون إلى إجمالي النواتج المحلية للدول العربية 9,46% وبأن ما تقتضيه من حصيلة الصادرات من سلع وخدمات 4,15 مليار \$⁽²⁾.

(1) محمد قويدري، محمد فرحي. مرجع سابق، ص 5.

(2) رحمانى موسى، «التكامل العربي بين خيار التخصص والإندماج»، الندوة الدولية: التكامل الإقتصادي العربي لتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. سطيف، ماي 2004م، ص 16.

إتسمت الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995-2002 م بالتذبذب من سنة لأخرى ، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للإستثمارات العربية البينية خلال 2002 م تصدرت السعودية القائمة بحوالي 881,71 مليون\$ أي بنسبة قدرها 30,21% من إجمالي الإستثمارات العربية البينية المصدرة شملت 13 دولة ، تأتي دولة الكويت بالمرتبة الثانية بحوالي 444,16 مليون\$ بنسبة 15,2% شملت عشر دول ، ثم تأتي الإمارات بنحو 556,13 مليون\$ بنسبة 12,2% شملت تسع دول عربية ، وسوريا بحوالي 320,9 مليون\$ أي بنسبة 11% شملت عشر دول . وعلى العموم هذه الدول الخمسة من أصل ثماني عشرة دولة عربية إستطاعت أن تصدر أزيد من 73% من الإستثمارات العربية البينية .

أما فيما يخص البلدان المستضيفة للإستثمارات العربية البينية خلال 2002م صنفَت السعودية بنحو 716,85 مليون\$ تأتي لبنان في المرتبة الثانية 650 مليون\$ ، ثم السودان بالمرتبة الثالثة 567 مليون\$ ثم الإمارات 217,50 مليون\$(1) .

رابعا : مظاهر تدني الإستثمارات العربية البينية.

. تختلف البنيات والهياكل الأساسية ، من خدمات الطرق ، النقل ، الإتصالات ، الطاقة ، والمياه... وقصور هذه الخدمات أصلا بدولهم.

. محدودية الأسواق المحلية وما يصاحبها من ضعف الطاقة الإستيعابية يحد من توسيع الإستثمارات.

. ضعف أداء أسواق المال العربية و إنعدام الربط بينها.

. محدودية الأدوات الإستثمارية لدى المصارف.

. عدم وضوح و إستقرار التشريعات المنظمة للإستثمار.

. بطء التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي وما صاحبه من عدم الإستقرار الإقتصادي والمالي.

. عدم توفير البيانات الكافية عن الأوضاع الإقتصادية والفرص الإستثمارية في معظم الدول العربية.

خامسا : المعوقات التي تقف أمام إنتقال رؤوس الأموال العربية.

- إنتهاء التبعية الإقتصادية المتمثلة في إرتباط إقتصاديات العربية منفردة مع العالم الخارجي ، وضرورة بناء هيكل إقتصادي متوازن مبني على التنمية تماشيا مع التطورات الحاصلة.

- تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية.

- إزالة التأثيرات السلبية لأزمات ومعوقات التنمية الإقتصادية العربية.

- الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة في الدول العربية مع تغليب مظاهر التخصص وتقسيم العمل مع إستهداف عناصر التنافسية على مستوى المشروع كما على مستوى الإقتصاد ككل.

وتشير الإحصائيات أن مايزيد عن 800 مليار\$ من أموال العرب موظفة بالخارج وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يستثمر 75\$ عربي في الخارج وهو ما يؤدي إلى حرمان الإقتصاد العربي من أموال هائلة تُدعم البنية الإقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

(1) محمد قويدري ، محمد فرحي. مرجع سابق، ص 13.

والتوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية بالخارج يُشير إلى أنّ الأموال الخليجية في دول العالم بـ 730 مليار \$ مقسمة 365 مليار \$ في دول الإتحاد الأوروبي وحده ، و 365 مليار \$ أخرى في بقية أنحاء العالم. تتركز معظم الإستثمارات العربية في الخارج على النحو التالي :

سويسرا ، بريطانيا ، فرنسا في المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة للإستثمارات العربية والسبب هو السرية خاصة في سويسرا وهو ما يروق لبعض المستثمرين العرب. الولايات المتحدة الأمريكية.

مناطق بآسيا : ماليزيا وسنغافورة بسبب الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدولتين⁽¹⁾ .

المطلب الثالث

دور المؤسسات المالية العربية في التكامل العربي

تعاظمت إيرادات العديد من الدول ، ورغم الثراء الذي تحقق لم يواكب ذلك برامج تنمية لتوظيف هذه العائدات واتجهت النقود العربية للتوظيف في أوعية البنوك الأجنبية.

وتفسير أصحاب الفوائض المالية مايلي :

. عدم قدرتهم إيجاد مشاريع منتجة يمكن أن تدر عليهم أرباحا تعادل في نظريهم مقدار الجهد والخطر اللذين تشتمل عليهما تلك المشاريع.

. إرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات فوائد عملاتهم الوطنية .

. قابلية العملات القوية إلى التحويل بين بعضها البعض وبين العملات الأخرى.

. تكوين إحتياطي نقدي لمواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن بعض الإضطرابات بالمنطقة العربية.

ومن أجل توثيق الإرتباط والتزام الدول العربية ومؤسساتها على ترقية وتطوير الإستثمار البيئي كان هناك دور فاعل لجامعة الدول العربية كإطار منظم للعلاقات الإقتصادية والسياسية العربية بالإضافة إلى الهيئات والمؤسسات العربية (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، البنك الإسلامي للتنمية ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، صندوق النقد العربي...) التي تركز على :⁽²⁾

. التأكيد على دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في تشجيع إنتقال رؤوس الأموال العربية بينيا، والعمل على زيادة رأسمالها ، مع ضرورة ترقية إستراتيجيات الترويج عن المشروعات والفرص الإستثمارية بالوطن العربي.

. العمل في إطار المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار و إئتمان الصادرات بهدف توسيع نطاق المعاملات

(1) رحمانى موسى، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

(2) محمد قويدري، محمد فرحي. مرجع سابق، ص 15.

التجارية وتدفق الإستثمارات بين الدول الأعضاء عن طريق تقديم خدمات تأمين الإستثمار وإلتئمان الصادات من المخاطر التجارية وغير التجارية.

العمل في إطار صندوق النقد العربي على وضع آلية عمل السوق النقدية العربية ، والتي يتم من خلالها تبادل رؤوس الأموال العربية والحصول على القروض وتسوية الدين بين مؤسسات التمويل العربية بدلا من الإلتجاء إلى الأسواق الدولية.

. ضرورة مشاركة صناديق التنمية القطرية والقومية عبر السوق المالية العربية في الإستثمار المباشر داخل البلاد العربية وإعطائه الأولوية على القروض.

. تفعيل العمل الإقتصادي المشترك والعمل على إنجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واعتبارها الجسر الذي سيؤدي إلى إقامة مشاريع لإستثمارية عربية مشتركة.

العمل على تطوير الأسواق المالية العربية وربطها ببعضها البعض مع ضرورة إحداث تناغم بين التشريعات المالية العربية التي تحكم إجراءات تعبئة الأموال العربية وحركتها في سوق رأس المال ، بالإضافة إلى أهمية خلق أدوات إستثمارية قومية تفي برغبات المقترضين و المقرضين⁽¹⁾.

كما يعتبر الإعلام من أهم الوسائل التي تسمح للمستثمر بتكوين صورة واضحة لجميع العوامل المحيطة بالفرص الإستثمارية وتوضيح المخاطر وإزالة المخاوف بشأنها. والقيام بهذه المهمة على أكمل وجه يتطلب من الإعلام الرسمي أو الخاص وبكافة وسائله ما يلي :⁽²⁾

1. تجميع ونقل المعلومات والبيانات المطلوبة بشكل متكامل وموضوعي يعزز الثقة بمصداقيتها والقدرة على الإعتماد عليها.

2. تحليل هذه المعلومات والبيانات من قبل الإعلام المتخصص بطريقة علمية وموضوعية كل في مجاله من أجل إبراز التطورات والتحولات الأساسية وتوضيح مواقع القوة والضعف والمخاطر التي تُظهرها في كافة المجالات.

3. تضافر جميع القوى الإعلامية كل في مجال تخصصها لبلوغ رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب وترويج فرص الإستثمار والمناخ الإستثماري على أفضل وجه.

(1) محمد قويدري، محمد فرحي. مرجع سابق، ص 15.

(2) رؤوف أبو زكي، « دور الإعلام في جذب الإستثمارات»، أعمال المؤتمر الدولي التاسع : آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001م، ص ص 300,299.

خاتمة الفصل الثالث :

يعتبر عصر العولمة عصر لبروز القوى الإقتصادية , السياسية ، التجارية ، والمالية لذلك لابد على الدول المطالبة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي ضرورة البدء والتحرك في جميع الميادين ، وسيؤدي تحرير التجارة من خلال الإتفاقيات الموقعة بين دول الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية إلى :

- زيادة كل من حجم تبادل الصادرات والواردات.
 - تحسين مستوى الإنتاج لأن الشروط الأوروبية للسماح بدخول سلع إليها صارمة.
 - فتح أسواق جديدة أمام المنتج المتوسطي للتعريف بالمنتج العربي المتوسطي بالسوق الأوروبي.
 - نقل التكنولوجيا.
 - الإستفادة من خبرات وإدارة التسويق , التسيير ...
 - الحصول على الإطارات والكوادر المؤهلة لزيادة مهارة العمال.
 - تشجيع المنافسة.
- باعتبار أن هذه الدول تبحث إمكانية الدخول لمنظمة التجارة العالمية.

ويجب على الدول المتوسطية المضيفة لمشاريع الشراكة إختيار أنسب الإستثمارات إنطلاقا من إعتبرات إقتصادية , سياسية ، للحصول على أكبر المنافع وأقل التكاليف.

كما أن بعض القطاعات الإقتصادية لا يمكن للإستثمار الأجنبي الدخول إليها : صناعات الدفاع الوطني , قطاعات الأمن بإعتبارها قطاعات إستراتيجية للدولة ولا بد أن تستعد لتنمية الموارد البشرية , تهيئة البيئة الإقتصادية والبنية الأساسية اللازمة , والإعتماد على القطاع الخاص وإعطائه فرصته.

ولتجسيد الإستفادة من المشاركة بما أنه مجموعة دول متحدة ، لابد للدول المتوسطية العربية أن تتحد فعليا لتكون قوية وفاعلة وهذا سيفتح آفاق جديدة للنمو و الإستقرار لإقتصاديات العربية و لشعوبهم يدعمها في التعامل مع الإتحاد الأوروبي وباقي التكتلات الإقتصادية عبر العالم.

الخاتمة

لقد أظهرت المعالجة لإشكاليات وفرضيات البحث أن الإطار الذي قامت على أساسه فكرة الشراكة الأوروبية-متوسطية، هي إمتداد لنجاح فكرة التكتل بالمنطقة إقتصاديا و الرغبة الملحة لدول الإتحاد الأوروبي لإيجاد أسواق خارجية لإستيعاب فائضها ووجدت الأفضل التعاون والشراكة مع الدول المتوسطية لتوسيع نشاطها الإقتصادي والمالي وفرض وجودها بالإقتصاد العالمي. لتظهر العولمة بمفهومها الجديد في دول منطقة أوروبا وشمال إفريقيا خروجاً من قوقعة العولمة الأمريكية.

وبعد دراسة ومعالجة إشكالية البحث ، تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج و إقتراح جملة من التوصيات و الآراء :

نتائج إختبار فرضيات البحث :

نحاول فيما يأتي إختبار فرضيات البحث التي وردت بالمقدمة العامة على النحو التالي :

* يعتبر الإتحاد الأوروبي المكون من خمسة وعشرون دولة.... والرقم مفتوح ، إحدى حلقات التكامل الإقتصادي الأوروبي الذي بدأ 1957م عندما تمّ تكوين الجماعة الإقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما عضوية : فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، ثمّ توالي إنضمام الأعضاء لها تباعاً. وفي مراحل السعي للتكامل النقدي بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو، تمتعت منطقة اليورو بثقل إقتصادي أوروبي وعالمي مكنه من منافسة الدولار الأمريكي ، وأثّر على العمليات المصرفية والمالية ، وحجم المعاملات وتحسين المركز التنافسي للمؤسسات المالية داخل الإتحاد النقدي وخارجه. وإصدار اليورو لم يقتصر أثره على الدول الأعضاء بل مسّ العديد من مناطق العالم للتشابك التجاري الدولي ومنها الدول العربية بإعتبارها شريك تجاري أساسي لدول المنطقة ، كذلك على الإقتصاد الجزائري الذي يقع وسط كل هذه التطورات.

* بعد التوقيع والمصادقة على الإتفاقيات الأوروبية - المتوسطية للشراكة عمل المشاركون على ضمان تقدم متوازن للأوجه الثلاثة للشراكة في محورها السياسي والأمني : خلق فضاء للسلام والرخاء بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما يؤكد على أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية. أما في محورها ومجالها الإقتصادي والمالي : يرمي إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر تستند إلى مبادئ إقتصاد السوق والنهوض بالقطاع الخاص في أفق 2010م ، نتيجة لذلك ستعرف بلدان جنوب

المتوسط وشرقه نقلة إقتصادية تواكبها تحولات إجتماعية ، الأمر الذي دعى الإتحاد الأوروبي إلى إقتراح دعم مالي لهذه الدول من خلال برامج التعاون Meda1, Meda2 ، والدور الفاعل للبنك الأوروبي للإستثمار

(BEI) المهتم أساساً بتمويل القطاع الخاص. وما يخص المحور السوسيوثقافي والإنساني ركز على تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات و التبادلات بين المجتمعات المدنية وكذى التدابير المحكمة لمسألة الهجرة.

* بتطبيق الشراكة على أرض الواقع الرامية لإقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط عملت على زيادة التدفقات الإستثمارية إلى منطقة المتوسط بتقديم الدعم المالي الذي إستفادت منه العديد من الدول و إلغاء الحواجز على السلع والإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية التي تتطلب تبادل الطاقات والمؤهلات المشتركة ، سينعكس هذا على الدول المتوسطة لإتباع نهج إصلاحى بكل القطاعات لتدعيم المنافسة وتشجيع الإستثمار والقضاء على الإختلافات الإقتصادية والتنظيمية والمادية التي تعترض التجارة في هذه المنطقة من العالم.

من جانب آخر فإن الدول العربية المتوسطة بما فيها طاقات وثروات طبيعية وبشرية لها إمكانية لتصبح قوة إقتصادية كبيرة ، خاصة أنها تمتلك ثلثي إحتياطي العالم من النفط ، وتحديات العولمة تجعل من التكامل الإقتصادي العربي أكثر ضرورة في نظام تجاري عالمي جديد يتجه نحو التكتل الإقتصادي الإقليمي أو الجهوي.

نتائج البحث :

- يتمتع الإتحاد الأوروبي بقوة تصميم دفعت دوله إلى التعاون والإتحاد فيما بينها لتحقيق المزيد من التكامل .
- تمكنت مجموعة الدول الأوروبية من تحقيق الوحدة التي سعت إلى قيامها , وإستطاعت إتباع منهج يقوم على أساس إتخاذ خطوات تجارية وإقتصادية وإستثمارية .
- تحقيق التكامل يكون تدريجيا بخطوات تصحبها إصلاحات لإقامة هيكل إقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الإقتصادية والمالية حيث تتحقق بالمستقبل وحدة إقتصادية تضم كافة أقاليم الدول كما لو أنه يحدث داخل دولة واحدة .
- قوة تحقيق الارادة وهو أوروبا الموحدة إقتصاديا , وتعتبر سوقاً عالمية عملاقة تواجه العملاقين الإقتصاديين الياباني والأمريكي .
- التقريب بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء وتنمية الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر والمتوازن لرفع مستوى معيشة الفرد وتوثيق العلاقات بين الدول .
- بالرغم من أن إقتصاديات الدول الأوروبية ليست نسخة طبق الأصل إلا أن الواضح أنهم حققوا إنجاز القرن (العملة الموحدة) بتحقيق معدلات نمو متشابهة بين الدول الأعضاء بالعملة الأوروبية

الموحدة , فالبيورو يتمتع بالاستقرار ومن أهم العملات الأكثر إستقراراً وصموداً ، وأنه سيسهم على المدى البعيد في إيجاد توازن أفضل بالنظام النقدي العالمي .

- إن هذا الإتحاد والاندماج الإقتصادي المتواصل شجع النمو والإستثمار بشكل رئيسي بالدول الأوروبية الأعضاء وساهم بتوظيف كامل للقوى العاملة والقضاء على المارد العملاق (البطالة) مما يعزز من الرفاهية الإجتماعية لسكان المنطقة، وقلل هذا التجمع الإقليمي من الاضطرابات الناجمة عن البطالة ودعم سياسة رفع الأجور نتيجة إعتداد عملة موحدة إختفت الفروق الظاهرة للتفاوت السعري وتمثلت أسعار السلع والخدمات .

- إتساع نطاق السوق وعلاقات السوق الأوروبي الكلية مع الأسواق الأخرى الخارجية ، وساهم الإتحاد الأوروبي بالاندماج بين الشركات والتنسيق بينها خفض التكاليف وبالتالي زيادة حجم الإنتاج.

- هدفت إتفاقات الشراكة التي وقعتها دول الإتحاد الأوروبي مع دول حوض المتوسط إلى إقامة منطقة التبادل الحر عن طريق إبرام إتفاقات لتحرير التجارة والتعريفات الجمركية .

- التعاون بين الدول المتوسطية والاتحاد شكل أهمية خاصة في إطار المساومة الجماعية في مواجهة التكتل الأمريكي .

- يتجه مشروع الشراكة إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية للإتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

- إن برنامج التعاون المالي MEDA يعتبر أهم أداة مالية تستخدم لوضع قيد التنفيذ الشراكة الأوروبيةمتوسطية ومختلف الأنشطة الملحق بها ، وذلك لتحقيق الأهداف التي سطرها مؤتمر برشلونة 1995م ، وهي جعل من منطقة المتوسط فضاء للنمو والإستقرار في ظل تكريس شراكة إقتصادية ومالية واسعة.

- لمواجهة تطورات العولمة خاصة لدول البحر المتوسط العربية ، و لتواجه كذلك الشراكة لابد لها من التكامل والتعاون لتكثيف العناصر الإيجابية الممكن الإستفادة من الشراكة .

التوصيات المقترحة :

نقترح فيما يلي أهم التوصيات التي رأينا أنها تستجيب لموضوع بحثنا ، تُلخص و تُأكد ما تم تناوله وكذا إضافة له ، للوصول إلى صورة متكاملة بخصوص إطار الدراسة :

- تتطلب الشراكة عمليات إصلاحية للنهوض بإقتصاديات الدول المتوسطية قبل الخوض في غمار الشراكة بإستغلال ما هو متاح لديها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات بما يخدم الإقتصاد الوطني .

- لنجاح الشراكة لابد من تحسين ظروف الإستثمار بسن قوانين تلائم الإطار الجديد الذي وضعت فيه الدولة الطالبة للشراكة .

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية تمهيدا للإنتظام الرسمي لمنظمة التجارة العالمية .

- إصلاح المنظومة المصرفية للدول الطالبة للشراكة وتحرير القطاع الخاص وإعادة هيكلة البنى التحتية بما يلائم المستجدات الحديثة .

- توعية رجال الأعمال والمستثمرين لتجنب وتقادي تحويل رؤوس الأموال وتجميدها في البنوك الخارجية .

- يتعين على الدول العربية المتوسطية الطالبة للشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي ، بدء الحديث أولاً عن الشراكة الإقتصادية فيما بينها الفعلية والحقيقية وترك كل الماضي ماض ، لإمتلاكها كل مقومات التوحيد من إمكانيات طبيعية وبشرية ما يُمكِنها من النمو والتطور .

- إن موضوع إبرام إتفاق الشراكة مع دول الجنوب الحساسة لشعوب الضفة الجنوبية للمتوسط :
- إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية في حقيقته يعكس مفهوم الإستبدال والهيمنة بفكر جديد فهو نوع من الإستعمار ليس بالمعنى العسكري ، بل هو أكثر تعقيداً يستنزف كل الثروات والطاقات الطبيعية لبلدان المتوسط النامية أي مرحلة جديدة من الهيمنة والغُبن لدول الجنوب .
 - إستثناء من الشراكة السلع الزراعية والخدمات ، فقد تمّ إقصاء المنتجات الفلاحية الحيوية لدول الجنوب من منطقة التبادل الحر في أفق 2010م ، خصوصاً وأن الحوامض ومنتجات فلاحية أخرى تعتبر المنتجات الوحيدة التي يمكن لهذه الدول أن تتوفر من ورائها على حد أدنى من المنافسة بالأسواق الأوروبية .
 - الإستفادة من التجربة الأوروبية كنموذج ومثال للتكامل ومن الشراكة ما يخدم المصلحة الوطنية الفعلية ولا نكون قوم تَبُع ، فالإقتصاد العربي يريد عولمة الريادة لا عولمة التبعية .

آفاق البحث :

- تناولنا من خلال بحثنا نموذج الإتحاد الأوروبي وسعيه لإقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط وشرقه ، وموقع الجزائر من هذه الشراكة وكذى تحديات الإستفادة من هذا التكتل للتكامل العربي ، غير أن الأهمية التي يكتسيها الموضوع تجعل منه بحثاً مفتوحاً لدراسات وبحوث أخرى أكثر تفصيلاً وتعمقاً بالمستقبل ، تعمل على إكمال وإثراء مختلف جوانبه الجديرة بالدراسة .
- وبهذا الصدد ندرج بعض العناصر المساعدة على ذلك فيما يلي :
- بحث الآفاق التي تطرحها الشراكة الأورو-متوسطية على تأهيل وآداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية . بحث وتحديد مكانة ودور القطاع الخاص (عمليات الخصخصة) في تفعيل الشراكة الأوروبية المتوسطية .
 - دراسة دور الإعلام الرسمي والخاص في تبيان الشراكة لما يوفره من تجميع بيانات ومعلومات إقتصادية ، إجتماعية ، ومالية .

14	شكل 1 : مخطط الشعبان داخل النفق
59	شكل 2 : جدول تطور القطاع الصناعي حسب فروع النشاط 2002/1999م
66	شكل 3 : جدول تطور مستوى تنفيذ برنامج ميذا
71	شكل 4 : جدول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية خلال 1999/1997م
72	شكل 5 : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر
77	شكل 6 : جدول تطور حجم التجارة الدولية الكلية للدول العربية المشاركة مع الإتحاد الأوروبي 99/97م
84	شكل 7 : جدول تواريخ توقيع إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية
87	شكل 8 : جدول إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية 2001م
88	شكل 9 : جدول يبين تجارة إتحاد المغرب العربي 2000م
104	شكل 10 : جدول حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية.

1- الكتب :

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن. السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. 2000.
2. أسامة المجذوب. العولمة والإقليمية. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. 2001.
3. السعيد فرحات جمعة. الآداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة). دار المريخ للنشر. السعودية. 2000.
4. السفير فوزي الصلوح. الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف. دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. لبنان. 1999.
5. الشافعي محمد بشير. المنظمات الدولية. منشأة المعارف. الإسكندرية. 2002.
6. بسام الحجار. العلاقات الإقتصادية الدولية. مجد المؤسسة الجامعية. طبعة أولى. لبنان. 2003.
7. حامد عبد المجيد دراز. السياسات المالية. دار نشر الثقافة. الإسكندرية. 2000.
8. حسين عمر. دليل المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمات إقتصادية إقليمية. دار الفكر العربي. القاهرة. 2000.
9. -،. التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق). دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. 2001.
10. سليمان المنذري. السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. مكتبة مدبولي. طبعة أولى. القاهرة. 1999.
11. سمير صارم. اليورو. دار الفكر. سوريا. 1999.
12. سمير محمد عبد العزيز. التكتلات الإقليمية في إطار العولمة. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. طبعة أولى. الإسكندرية. 2001.
13. صلاح الدين حسن السيبي. قضايا إقتصادية معاصرة. مكتبة دار الآداب. طبعة أولى. الإمارات. 1998.
14. عبد الحميد بوزيدي. تسعينات الإقتصاد الجزائري. موفم للنشر. الجزائر. 1999.
15. عبد السلام أبوقحف. إقتصاديات الإستثمار الدولي. المكتب العربي الحديث. طبعة ثانية. الإسكندرية. 1991.
16. عرفان تقي الحسيني. التمويل الدولي. مجدلاوي. طبعة أولى. الأردن. 1999.

17. فرغلي علي تسن. تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. 2001.
18. فريد راغب النجار. اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. 2004.
19. كامل بكري. الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل. الدار الجامعية. الإسكندرية. 2001.
20. مجدي محمود شهاب. الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. 1998.
21. محسن أحمد الخضيرى. اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة. مجموعة النيل العربية. طبعة أولى. مصر. 2002.
22. محمد السيد سليم. تطور السياسة الدولية في القرنين 19,20. دار الأمين للطباعة، النشر، التوزيع، مصر. 2002.
23. محمد السيد عابد. التجارة الدولية. مكتبة الإشعاع الفنية. الإسكندرية. 1999.
24. محمد بوعشة. العرب والمستقبل في الصراع الدولي. الدار العربية للنشر والتوزيع. طبعة أولى. ليبيا. 2000.
25. محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد. قضايا إقتصادية معاصرة. الدار الجامعية. الإسكندرية. (دون تاريخ).
26. مدحت صادق. النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي. دار غريب للطباعة . طبعة أولى. القاهرة. 1997.
27. مغاوري شلبي علي. اليورو: الآثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم. مكتبة زهراء الشرق. مصر. 2000.
28. موسى مطر وآخرون. التجارة الخارجية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. 2001.

2- المؤتمرات والندوات :

- 29- أسامة الكردي. «دور الغرف التجارية في جذب الاستثمارات المشتركة». أعمال الدولي التاسع: آفاق و ضمانات الإستثمارات : العربية-الأوروبية . مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس. 2001.
- 30- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. «المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي الإقليمي العربي» الندوة الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية . سطيف. 9,8 ماي 2004.

31- إيليريش ورتسل . « الإستثمارات الأوروبية في العالم العربي : حجمها ودورها » . أعمال المؤتمر الدولي التاسع : آفاق وضمانات الاستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات العربي - الأوروبي. باريس. 2001.

32- براد بورلاند . «الاستثمارات العربية في أوروبا : حجمها ودورها» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات العربي -الأوروبي . باريس. 2001 .

33- بعلوج بولعيد . « العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية » . ملتقى دولي حول العولمة المالية : عنابة. 2004.

34- بن عيشي بشير، غربي محمد الأمين . «مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة». الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية . سطيف. ماي 2004.

35- بوهزة محمد ، كمال دمدوم . «تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون للشراكة الاورو - متوسطة» الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية . سطيف . ماي 2004.

36- تشام فاروق . «أهمية الشراكة العربية - الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار». الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية . سطيف. ماي 2004.

37- حسين حامد. «آثار ومعوقات الاستثمار في قطاع الطاقة الفلسطيني» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات العربية-الأوروبية : مركز الدراسات العربي-الأوروبي .باريس. 2001.

38- رؤوف أبو زكي. «دور الإعلام في جذب الإستثمارات». أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية - الأوروبية. مركز الدراسات العربي-الأوروبي. باريس. 2001.

39- رحمانى موسى. «التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج». الندوة الدولية: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية . سطيف. ماي 2004.

40- ريشارد لانو. «الآفاق المتاحة للإستثمار في قطاع الطاقة». أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات العربي-الأوروبي. باريس. 2001.

41- زايري بلقاسم، كريالي بغداد. «إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط». الندوة الدولية: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية. سطيف. 2004.

42- زكي حنوش. «السوق العربية المشتركة وآفاق تفعيل الإستثمار الدولي في الوطن العربي». أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات. باريس. 2001.

43- سمير كريم . «آثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد المصري» . المنتدى الاقتصادي السادس حول: العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). القاهرة. مارس 1999.

44- سيرج بوتيسو . «دور الاسواق المالية في تنشيط الاستثمار العربي» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات: العربية-الأوروبية. مركز الدراسات . باريس. 2001.

- 45- شارل فرديناند نوتومب . «دور المؤسسات النقدية الدولية في تنمية الاستثمارات المشتركة» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات . مركز الدراسات . باريس . 2001.
- 46- شبير عبد الله الحرازي . «اليورو واتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية» . المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين . الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي . الجيزة . 2001.
- 47- صالح صالح . «الاتحاد المغاربي : الامكانات المتاحة واستراتيجية البلدان لتحقيق التنمية» . الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية . سطيف . 2004.
- 48- عبد الفتاح العموص . «الخصخصة ودورها في تنمية الاقتصاد في بلدان العربية» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات العربية-الأوروبية . مركز الدراسات . باريس . 2001.
- 49- عبد الفتاح بوخمم , شابونية كريمة . «تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية» . الملتقى الدولي الثالث : إقتصاد المعرفة . بسكرة . 13,12 نوفمبر 2005.
- 50- عبد الكريم يحي بربوقات . «إشكالية تحويل الدين الخارجي» . الملتقى الدولي : العولمة المالية . عنابة . 2004.
- 51- عبد اللطيف بلغرسه , ناصر بلحاج . «إشكالية بروز الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية» . الملتقى الدولي : العولمة المالية . عنابة . 2004.
- 52- عبد الله غانم , آيات الله مولحسان . «آثار إقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية» . الملتقى الدولي الثالث : إقتصاد المعرفة . بسكرة . نوفمبر 2005.
- 53- عبد المنعم محمد الطيب . «العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)» . الملتقى الدولي: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي . الشلف . ديسمبر 2004.
- 54- علي كنعان . «الاقليمية الجديدة والمفتوحة: الأوسطية والمتوسطية» . الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي . مركز البحوث العربية والإفريقية . القاهرة ومركز الدراسات : دمشق . 2004.
- 55- عماري عمار , سعيدة بوسعدة . «واقع العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية وآفاقها» . الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية . سطيف . 2004.
- 56- عمر عبد الله كامل . «الصناعات البتروكيمياوية العربية ومعوقات تسويقها» . المؤتمر الدولي الخامس: العلاقات العربية - الأوروبية: حاضرها... ومستقبلها . مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس . 1997.
- 57- فؤاد شاكر . «دور المصارف العربية - الأوروبية في تنمية الاستثمارات المشتركة» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات . مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس . 2001.

- 58- فرج عبد الله فرج . «البناء الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للمشروع المغاربي» . الملتقى الدولي : العولمة المالية . عنابة . 2004.
- 59- فريدي تيلمانس . «دور المهاجرين إقتصاديا وثقافيا» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات: العربية - الأوروبية . مركز الدراسات . باريس . 2001.

- 60- فنسان ديبيني . «دور الاتحاد الأوروبي في تنمية الاستثمار العربي - الأوروبي». أعمال المؤتمر الدولي التاسع : آفاق وضمانات الاستثمارات . مركز الدراسات . باريس . 2001.
- 61- فيصل الصيرفي . «دور أسواق المال العربية في تنشيط الاستثمار» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع آفاق وضمانات الاستثمارات. مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس . 2001.
- 62- محمد صالح المفسر . «الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة» . أعمال المؤتمر الدولي الخامس : العلاقات العربية - الأوروبية: حاضرها... ومستقبلها. مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس 1997.
- 63- محمد قويدى , محمد فرحي . «أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي» الندوة الدولية: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية - الأوروبية . سطيف . 2004.
- 64- مصيطفى عبد اللطيف , بلعور سليمان . «تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها» . الملتقى الدولي : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: واقع وتحديات . الشلف . ديسمبر 2004.
- 65- ناصيف حتي . «مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية: دوره وآفاقه» . أعمال المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الاستثمارات. مركز الدراسات العربي - الأوروبي . باريس . 2001.
- 66- وفاء الشربيني . «ملتقيات البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية» . من خيرات حوار الحضارات : أعمال ندوة أكتوبر 2002 . برنامج حوار الحضارات . القاهرة . 2003.
- 3- الرسائل والمجلات :

- 67- محمد بن جديدي . «قرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتها» . رسالة ماجستير . جامعة الجزائر . قسم الحقوق . جانفي 1993م.
- 68 - دربال عبد القادر، زايري بلقاسم . «تأثير الشراكة الأوروبية المتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر» . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة فرحات عباس: سطيف . عدد 01 . 2001.
- 69- زعباط عبد الحميد . «الشراكة الأوروبية المتوسطية وآثرها على الاقتصاد الجزائري» . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف . عدد 01 . 2004.
- 70- زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي . «آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة» . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة محمد خيضر: بسكرة . عدد 04 . ماي 2004.

- 71- زيدان محمد . «الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال» . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف . عدد 01 . 2004.
- 72- صالح صالحي . «الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة» . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة فرحات عباس: سطيف . عدد 01 . 2001.

- 73- عبد العزيز شرابي. «فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة». مجلة جامعة منتوري: قسنطينة. عدد 10.1999.
- 74- عبد اللطيف بن أشنهو. عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق. دار ألفا. الجزائر. فيفري 2004.
- 75- الجزائر اليوم: بلد ناجح. دار ألفا. الجزائر. فيفري 2004.
- 76- نوري منير. «معوقات مساهمة العولمة الاقتصادية للدول العربية». مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف. عدد 01. 2004.
- 4- **التقارير :**
- 77- كريم النشاشيبي، وآخرون. «الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق». تقرير صندوق النقد الدولي. واشنطن. 1998.
- 78- التقرير الإستراتيجي الإفريقي. «الإتحاد الأوروبي و إفريقيا». مركز البحوث الإفريقية. جامعة القاهرة. سبتمبر 2002.
- 5- **الأنترنيت :**
- 79- مقتبس من: www.almania-info . 2005/01/29 . 22:35. توقيت الجزائر 0
- 80- مقتبس من: www.ahdath.inf . مقال : « خارطة طريق المفاوضات المقبلة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا». 2005/04/22 . 23:00. توقيت الجزائر 0
- 81- www.eicc.jo/ar/euro . 2005/03/10 . 19:55. توقيت الجزائر 0
- 82- www.eicc.jo/ar/eeeuro-qr.php . 2004/12/23 . 18:21. توقيت الجزائر 0
- 83- www.elkhabar.com . 2005/10/13 . 22:15. مقال لـ: ص، حفيظ. «صندوق النقد الدولي يؤكد ضرورة الإسراع في الإصلاحات والخصوصة». (2004/10/04 :4208).
- 84- www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp/num=21972typ=else . مقال لـ: محمد يعقوبي، لخضر عزي. «الشراكة الأوروبية متوسطة وآثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية». 04/12/16 . 21:35.
- 85- www.euromedrights.net/arabic/arabisk.html . 05/04/23 . 22:40.
- 86- www.euromedrights.net/arabic/barcelona-process . 05/04/23 . 21:15.
- 87- www.euromedrights.net/arabic/Download.complete.com . 05/05/06 . 22:00.
- 88- www.kalimatunisie.com . 05/04/22 . 22:20.
- 131
- 89- www.98usa.gov/d-060904c.htm . 05/04/05 . 23:00.
- 90- www.ahdath.info . 05/04/20 . 22:20.
- 91- www.Mitd.gov.eg/topnav/etfaqyat.htm . 05/04/22 . 22:15.
- 6- **الجرائد :**

- 92- ص. حفيظ. «الجزائر ولحظيات الصرف». جريدة الخبر. (05/10/27 : 4537).
- 93- ص. حفيظ. «الأورو يتراجع إلى أدنى مستوى له منذ 1999م». جريدة الخبر. (05/11/06 : 4544).
- 94- سفيان بوعياذ. «...كيف إستعدت الجزائر للشراكة مع أوروبا؟». جريدة الخبر. (05/08/31 : 4488).
- 95- سيد علي لبيب. «إتفاق الشراكة لم يخلق قفزة في التصدير». جريدة الخبر. (05/10/03 : 4516).
- 96- ف. زكريا، ع. زهيرة. «إتفاق الشراكة يخدم المستوردين على حساب المنتجين». جريدة الخبر. (05/08/31 : 4488).

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية.

1- الكتب :

- 97-Gérard Barmoullé & Dominique Augey. Économie Monétaire. Paris. Édition Dollaz. 1998.
- 98-Jean-Pierre Faugère. Économie Européenne. presses de sciences po & Dollaz. Paris. 1999.
- 99-Philippe D'arvisenet & Jean-Pierre Petit. Économie Internationale. DUNOD. Paris. 1999.
- 100-Philippe Moreau Defarges. Les institution Européennes. Armand Colin. Paris. 2001.

2- المجالات :

- 101- Chakib Bounoua. «Les defis d'aujourd' hui & de demain de la coopération Maghreb-Union Européenne». L' économie : La coopération Maghreb-Union Européenne : Algérie Presse Service. Alger. N: 03. Mai 1996.

الفصل الأول : التكامل الإقتصادي الأوروبي

01	تمهيد
02	المبحث الأول : الإتفاقية الإقتصادية الأوروبية
02	المطلب الأول : واقع العلاقات الإقتصادية الأوروبية
07	المطلب الثاني : دوافع الوحدة الأوروبية
12	المطلب الثالث : تطور النظام النقدي الأوروبي
19	المبحث الثاني : العملة النقدية الأوروبية الموحدة (اليورو)
19	المطلب الأول : المراحل المتتالية لليورو
24	المطلب الثاني : الآثار المتوقعة لليورو على الإقتصاد العالمي
27	المطلب الثالث : أسواق المال الأوروبية
29	المبحث الثالث : البعد الإقتصادي الدولي لعملة اليورو
29	المطلب الأول : أثر اليورو على الإقتصاد الأوروبي
36	المطلب الثاني : أثر اليورو على إقتصاديات العالم
38	المطلب الثالث : أثر اليورو على الإقتصاد الجزائري
40	خاتمة الفصل الأول

الفصل الثاني : إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

41	تمهيد
42	المبحث الأول : إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
42	المطلب الأول : مفاهيم الشراكة
43	المطلب الثاني : أهم أشكال الشراكة

46	المطلب الثالث : دوافع الشراكة بين دول الإتحاد ودول حوض البحر المتوسط
----	--

49	المبحث الثاني : الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية
----	---

المطلب الأول : تطور العلاقات الإقتصادية الأوروبية-المتوسطية	49
المطلب الثاني : تحليل جوانب الشراكة الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والعرب ..	54
المطلب الثالث : تأثير الشراكة و أهميتها على الإقتصاد الجزائري	57
المبحث الثالث : البعد المالي في إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	64
المطلب الأول : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (MEDA) وبنك	64
الإستثمار الأوروبي (BEI)	
المطلب الثاني : دور المصارف العربية-الأوروبية في تنمية الإستثمارات المشتركة	69
المطلب الثالث : تطور حجم التجارة الدولية بين دول الإتحاد الأوروبي و	76
دول حوض المتوسط	
خاتمة الفصل الثاني	80
الفصل الثالث: تحديات العولمة والآفاق المستقبلية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	
تمهيد	81
المبحث الأول : تفعيل الشراكة الأورومتوسطية العربية	82
المطلب الأول : التحديات المواجهة لرجال الأعمال العرب	82
في المشاركة ودورهم المطلوب.	
المطلب الثاني : إتفاقيات الموقعة في إطار الشراكة الأوروبية-العربية	83
المطلب الثالث : إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية	94
المبحث الثاني : العولمة المالية و تأثيرها على الشراكة الأورومتوسطية	99
المطلب الأول : الإستثمارات الأجنبية المباشرة	99
المطلب الثاني : منظمة التجارة العالمية OMC	108
المطلب الثالث : تحويل الديون الخارجية	111
المبحث الثالث : التكامل الإقتصادي العربي	114
المطلب الأول : خصائص وسمات الإقتصاد العربي	114
المطلب الثاني : أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز	115

التكامل الإقتصادي العربي

المطلب الثالث : دور المؤسسات المالية العربية في التكامل العربي	118
خاتمة الفصل الثالث	120
الخاتمة	121
فهرس الجداول	126
قائمة المراجع	127
الفهرس	134